

جامعة الجزائر 3
كلية العلوم السياسية والإعلام
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المتغير الأمني في سياسة الجوار الأوروبية تجاه النظام الإقليمي المغربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
فرع العلاقات الدولية تخصص: دراسات مغربية

إشراف الأستاذ الدكتور:
صالح سعود

إعداد الطالب:
محمد أمين مناعي

لجنة المناقشة

| | | | |
|----------------|------------------|----------------------|-----------------|
| رئيسا و مناقشا | جامعة الجزائر 03 | الأستاذ محاضرا | د. صخري سفيان |
| مشرفا و مقورا | جامعة الجزائر 03 | أستاذ التعليم العالي | أ.د : صالح سعود |
| عضوا مناقشا | جامعة الجزائر 03 | أستاذ محاضرا | د. ترمس صالح |
| عضوا مناقشا | جامعة الجزائر 03 | أستاذ محاضرا | د. مسلم مولود |

السنة الجامعية : 2013 – 2014

مقدمة

إن تحليل العلاقات الأوروبية-المغربية، في إطار محيطها الإقليمي والدولي، لا بد وأن ينطلق أولاً من الوقوف على المرجعية الفكرية والسياسية، التي صيغت في ضوءها هذه العلاقات. وذلك من خلال تحليل السياسات الخارجية لكل أطراف العلاقة، متأثرة بالبيئة الإقليمية وتحالفاتها ومحاورها، وأبعادها الدولية حيث الرؤى المختلفة والعوامل التي تتحكم بهذه الرؤى وتفاعلاتها، علاوة على أن ذلك المسعى يرشدنا إلى الوقوف على الكيفية التي نسجت فيها العلاقات المغربية-الأوروبية في إطار سياسة الجوار.

ومن خلال تحليل هذه العلاقات عبر مسارها التاريخي تمكنا من تحديد القواسم المشتركة ومن تأشير التمايزات أو التناقضات في السياسة والمنبع التي بدأت تطفو على سطح الأحداث والأزمات التي شهدتها عقد التسعينيات والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، وهي كلها قد ساهمت في تعميق فجوات التباعد.

وإذا كان التحليل المقارن ما بين سياستين في إطار علاقات متميزة ومتنافرة فإن ذلك يسهل علينا معرفة موقف هذا الطرف وذلك من القضايا الجوهرية أو بالضد منها وفق الخلفية السياسية والفكرية، ومن هنا فإن المستويات التي بلغت العلاقات الأوروبية-المغربية لم تمنع من أن يتبنى الأوروبيون سياسة خارجية متميزة ومتعارضة مع ما تقرره السياسة الأمريكية في المنطقة المغربية والتي تمثلت في سياسة الجوار.

كما أننا ملزمون بإعطاء فحص للرؤيا الأوروبية للعلاقات الدولية والإقليمية بعد الحرب الباردة لتبرير السلوك الأوروبي تجاه مناطق إستراتيجية وحيوية وذلك عن طريق اتخاذه لسياسات وقرارات. وهذه الرؤيا تحددت فيما يلي:

- إن العالم الراهن لا يمكن أن يسوده الأمن والاستقرار إلا من خلال ترسيخ ديمقراطية العلاقات الدولية والتخلي عن سياسات الإكراه والهيمنة.

- إن سياسة محاربة الإرهاب لا يمكن تحقيقها بالعمليات العسكرية والأمنية وحدها، ولكن بالعدالة والقانون.

- إن المشاكل والأزمات التي تواجه العالم اليوم تحتاج قبل كل شيء إلى الحوار السياسي الدبلوماسي وتعاون المجتمع الدولي، بعيداً عن الانفراد والتعسف في استخدام القوة غير المبررة.

- إن أوروبا ترفض عسكرة العلاقات الدولية، ذلك أنها ترى أن الاتحاد الأوروبي أوجد

حالا من الاستقرار في أوروبا، بعيدا عن نقاط التوتر الموجودة في العالم.

- ضرورة بناء عالم متعدد الأقطاب، أو على الأقل نظام دولي تعددي، تؤدي فيه الأمم المتحدة دورا حيويا وفعالا في تسوية الأزمات والخلافات من خلال دبلوماسية استباقية وسياسة جوار محكمة وإستراتيجية بدلا من الحرب الاستباقية التي تؤدي إلى زعزعة العلاقات الدولية وإشاعة الفوضى وانهيار سلطة القانون الدولي.

- كما ينظر إلى رد فعل الاتحاد الأوروبي تجاه أحداث 11 سبتمبر 2001 في إطار تحول منظومة الاستجابات على أنه تأويل ما بعد حدثي للأمن.

فهناك تحول متميز للسلوك الخارجي للاتحاد الأوروبي يمكن تأكيده من خلال ناتج التطور الوظيفي لمؤسساته ورغبته في توفير مختلف الوسائل التي يتسنى في إطارها تصنيفه ضمن نماذج القوة الدولية انطلاقا من تفسير قوة الاتحاد الأوروبي من منظور مفهوم القوة الدولية بمعناها التقليدي وعليه سيتم "ويحذر" مراعاة ما يلي:

- حدود الفصل والتداخل على المستويين النظري والعملي، للأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في مقارنة الاتحاد الأوروبي لسياسات الجوار تجاه المغرب العربي ورد فعل هاته الأخيرة من هذه السياسات.

- ولأجل التحكم في البعد القيمي-المعياري للدراسة، تم مراعاة الجانب الديناميكي للتطور المؤسساتي الوظيفي للاتحاد الأوروبي وتأثيره على سياسة الجوار تجاه منطقة المغرب العربي، مما يستوجب متطلبات بحثية جديدة من الناحية النظرية.

أهمية الموضوع:

- حسب المعطيات المذكورة آنفا تبدو دراسة الفعل والتأثير الخارجي للاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار أكثر ثراء سواء من المنظور الإمبريقي أو النظري، مع مراعاة اعتباره كنتاج نظامي عبر حكومي.

- تظهر أهمية الموضوع في محاولة الباحث -باعتقاد هذه المقاربة- دراسة نتائج التفاعل عبر الحكوماتي الداخلي والخارجي للاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار وتجاه النظام الإقليمي المغربي ولأن المتغيرين يشكلان كلا متكاملًا، عندما يكون الأمر متعلق بدراسة سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه مناطق إستراتيجية كالمغرب العربي، فالمشكلة متعلقة مبدئيا بانتظام مفاهيمي يمكن توضيح أهمية معالجته على عدة مستويات:

-ضرورة النظر في حدود تجانس واستقلال تصور الاتحاد الأوروبي لأهمية منطقة المغرب العربي والحفاظ عليها عن طريق سياسة الجوار.

-دراسة التأصيل للمقاربات المعتمدة من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار مع تجاوز مفاهيم الأمن والدفاع الموروثة عن حالات متعلقة:

1-بنتائج الحرب الباردة.

2-بالعقيدة التدخلية المنافسة للولايات المتحدة.

3-بالمفهوم التقليدي والضيق للأمن وحدود استعماله.

وهكذا تصبح الأهمية النظرية للموضوع تكمن بكونه يبحث عن تفعيل الأدبيات التقليدية والحديثة لسياسة الجوار ومتطلبات تصور الاتحاد الأوروبي لذلك.

-وتظهر الأهمية العملية للدراسة في كونها تبحث عن أهمية مواقف الطرفين (الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي) وردود أفعالها الناتجة عن التفاعل في إطار سياسة الجوار واقعا و آفاقا.

أسباب اختيار الموضوع:

طبيعة الدراسة تمنح للأسباب الموضوعية موقف الفصل في اختيار الموضوع ويمكن إيجازها فيما يلي:

-الوقوف على حقيقة الأخطار التي جعلت مسألة الأمن الأوروبي تتعدى حدوده الإقليمية عن طريق سياسات الجوار.

-تحديد طبيعة الدور الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار، سواء مع طرف التفاعل المباشر (المغرب العربي) أو على مستوى علاقاته بالفواعل الدولية الرئيسية في تلك المنطقة (تنافس، هيمنة).

-النظر في موقع سياسة الجوار من التوجه الدفاعي والأمني للاتحاد الأوروبي أي تفسير ما إذا كانت:

- سياسة الجوار كنموذج لبلورة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (PESC).
- سياسة الجوار كسبب محرك (Raison Moteur) لديناميكية السياسة الأوروبية للأمن والدفاع (PESD).

• سياسة الجوار كمرجعية قيمية لتحديد طبيعة التوجهات السياسية والإستراتيجية وحدود السلوك الخارجي للاتحاد الأوروبي.

• سياسة الجوار كآلية-من الناحية النظرية- تسهم في بناء نموذج الفاعل الدولي الملائم.

• الوقوف على أهمية سياسة الجوار في ربط العلاقات مع فواعل إستراتيجية لصياغة تحالفات مستقبلية.

-كما لا ننسى أن أهمية الموضوع الموضوعية كذلك تدور حول موقف الدول المغاربية من سياسة الجوار وتفاعلها معها في إطار القبول أو الرفض.

-كما لا يمكن إغفال رغبة الباحث في مواكبة ما استجد من موضوعات في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، على اعتبار الدور الديناميكي للاتحاد الأوروبي والآلية الاستراتيجية (سياسة الجوار) التي تعطي اهم موضوعات النقاش والجدل في الأوساط العلمية والعملية على حد سواء.

إشكالية الدراسة:

وتتم صياغتها بالصورة التي من خلالها يمكن تحقيق هدفين أساسيين:

هدف نظري: في ظل التفاعلات الأوروبية-المغاربية في إطار سياسة الجوار وأبعادها المختلفة وفي ظل المعطيات التي سيتم التعرض إليها، فقد أوجدت هذه المتغيرات تحولا في مستويات التحليل للعلاقات الدولية وهو ما نسميه بالقفز المفاجئ بين وحدات التحليل متجاوزة بذلك الدولة كوحدة تحليل أساسية.

أي أنه تم التركيز على الربط الوظيفي الموجود بين الدولة كوحدة تحليل جزئية وتعاظم دور المنظمات والتكتلات كفواعل جديدة في النظام الدولي والنظم الفرعية كوحدة تحليل كلية.

ويكون إذا الهدف الأساسي هو معرفة قدرة سياسة الجوار كأداة تفاعل وربط بين وحدات تختلف في طبيعتها التكوينية أي بين منظمة دولية على شكل اتحاد ودول منفردة في هذه العلاقات. هذا كله يكون ضمن بنية تفاعل (نظام فرعي، إقليمي).

هدف عملي: والذي يتم بلوغه من خلال تحليل تصور الاتحاد الأوروبي للأهمية الإستراتيجية والأمنية للمنطقة المغاربية وذلك عن طريق سياسة الجوار بالمقابل معرفة ردود أفعال الدول المغاربية تجاه هذه السياسة والمتضمن دراسة:

- طبيعة دور الاتحاد الأوروبي في المنطقة المغربية.
- حدود التدخل.
- طبيعة الوسائل المعتمدة (تحليل وتفسير سياسة الجوار كأداة تفاعل).
- المقاربات المعتمدة في الدراسة.
- الأهداف المراد بلوغها (والمعلقة بتصور الاتحاد الأوروبي لمفهوم الأمن).
- دراسة وتحليل إطار التجانس والتناظر بين أطراف هذه العلاقة في تفاعلاتها (الاتحاد الأوروبي والدول المغربية).
- تقييم الدور الذي تقوم به أداة التفاعل (سياسة الجوار) مع إعطاء بعد مستقبلي.
- وهنا تتمحور الإشكالية حول ما إذا كان الاتحاد الأوروبي قد استطاع بلورة تصور مشترك ومستقل حول الأهمية الإستراتيجية والأمنية لمنطقة المغرب العربي باستعمال أداة تفاعل تمثلت في سياسة الجوار؟ أم أن هذه السياسة هي مجرد استجابة للنفوذ الأمريكي في منطقة المتوسط عموماً والمغرب العربي بشكل خاص؟
- وما هي الأهداف والرهانات المرتبطة بطبيعة سياسة الجوار الأوروبية تجاه المنطقة المغربية من جهة ومن جهة أخرى معرفة ردود أفعال الدول المغربية منها؟

حدود المشكلة:

الإطار المكاني: يتناول البحث كحيز مكاني إحدى مناطق الجوار التي تحد الاتحاد الأوروبي المتمثلة في النظام الإقليمي المغربي الذي يكتسب أهمية إستراتيجية وأمنية تشهد تنافس كبير من القوى الدولية.

الإطار الزمني: يعتبر عنوان البحث محددًا بشكل ضمني للإطار الزمني للدراسة، كونه يتناول تصور الاتحاد الأوروبي للمنطقة المغربية وأهميتها وذلك عن طريق سياسة الجوار والتي بدأت تتبلور من خلال الأمن والدفاع الأوروبي في إطار السياسة الخارجية المشتركة محددة المعالم منذ معاهدة ماستريخت 1992.

فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من الإشكالية التي سبق طرحها:

-أدى تحول مضامين مفهوم الأمن بالنسبة للاتحاد الأوروبي إلى الاهتمام بمناطق إستراتيجية عن طريق سياسة الجوار.

-يهدف الاتحاد الأوروبي من خلال سياسة الجوار تجاه المغرب العربي إلى إثبات وجوده وفرض رؤيته وتصوره لما يمكن أن تسير عليه الأمور في هذه المنطقة الإستراتيجية في ظل المنافسة الأمريكية على المنطقة.

منهجية الدراسة:

تفترض طبيعة الموضوع توظيف العديد من المناهج كون موضوع هذه الدراسة متعدد المتغيرات والمستويات، فإن فهم التفاعل الأوروبي المغربي في إطار سياسة الجوار يحتاج إلى تتبع تاريخي لمسار تطوره الوظيفي في إطار رؤيا نقدية، مع استعمال الأدوات والتقنيات المختلفة قصد تحقيق التناسق المنهجي.

وبما أن الجانب المهم من هذه الدراسة هو تحديد مستويات التأثير الوظيفي في بلورة تصور الاتحاد الأوروبي للأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي باستعمال سياسة الجوار، فإنه لا يمكن الاستغناء عن المنهج الوظيفي كنمط أو كمصدر للتفسيرات والإدراكات المتعلقة بأدائه كفاعل وردود أفعال الدول المغربية تجاه هذه السياسة الجوارية.

وعليه يتم اعتماد ثلاث مؤشرات أساسية في دراسة مسار تبلور تصور الاتحاد الأوروبي للمنطقة المغربية في إطار سياسة الجوار وهي:

-مؤشر قدرة التفاعل: حيث يتم تفسير إطار التجانس على المستويين التنظيمي والعملي للفواعل الأعضاء في هذه السياسة الجوارية.

-مؤشر المسار: حيث لا يتسنى تقييم دور سياسة الجوار في ربط العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي إلا من خلال تفسير وتحليل مسار تطور البنية السياسية العالمية والإقليمية من جهة والتطور المرحلي لهذه السياسة الجوارية من جهة أخرى.

-مؤشر حدود التعاون: من خلاله يتم تحليل البعد القيمي لحدود التعاون بين أطراف العلاقة في هذه السياسة الجوارية وتفسير الأثر المعياري لنتائج تفاعل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والفواعل الدولية الرئيسية في هذه المنطقة.

وسوف تتم أيضا الاستعانة بمنهج دراسة الحالة حيث سيساعد على تقييم أداء السياسة الجوارية الأوروبية تجاه المغرب العربي، كما أن هذا التقييم لن يكون مكتملا دون الاستعانة

أيضا بمقارنات ضمنية وجزئية تتخلل نتائج التحليل.

وبما أن تفسير دور سياسة الجوار الأوروبية في المنطقة المغاربية يستعصي على التحليل التقليدي، فإنه تم تحريك الحوار النظري بين المقاربات التقليدية ومتطلبات التحليل الحالية، من خلال توظيف مقاربة سوسيولوجية تهتم بدراسة سوسيولوجيا الفاعلين في العلاقات الدولية (المقاربة البنائية).

ويكون الهدف من اعتماد هذه الأدوات التحليلية والمقاربات المنهجية جعل الدراسة تتجاوب مع متطلبات جوهر التفسير العلمي.

أدبيات الدراسة:

لقد تم الاطلاع على:

-Jérôme Boniface : La politique européenne de voisinage ; entre élargement et politique étrangère, (EIPASCOPE, 1/2007).

-Abdenbi El Marzouki et Sanae Solhi : Relation Europe Maghreb dans le cadre de la politique européenne de voisinage : évaluations et perspectives , (Université Tunis El MANAR : faculté des sciences économiques et de gestion de Tunis, 3^{ème} colloque internationale sur la nouvelle politique de voisinage, Hammamet, 1-2 juin2007).

-Louis Martinez : Maghreb vaincre la peur de la démocratie, cahier de Chaillot ; (Institut d'études de sécurité, N° :115, avril 2009).

-Eurobaromètre : L'union européenne et ses voisins, (Commission européenne, oct , 2006).

-André Marchetti : La politique de européenne de voisinage : l'impact de la présidence allemande sur l'élaboration d'une politique stratégique ; Note du CERFA 45. (IFRI, juillet 2007).

-Commission des communautés européenne: Politique européenne de voisinage, document d'orientation, (Bruxelles, 12/5/2004).

-Amel Sassi-Tmar : L'apport de la politique européenne de voisinage dans les relations de l'union européenne avec les pays du Maghreb, (Faculté des sciences économique et de gestion).


تقسيم الدراسة

حسب المنهجية المتبعة ولأجل بلوغ الأهداف النظرية والعملية، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ويمثل الإطار النظري للدراسة، وينقسم إلى ثلاثة مباحث، يشكل الأول تحليل مفهوم الأمن الإقليمي، باعتباره متغير ثابت في الدراسة، مركزين على وضعه في إطاره المنهجي بمراعاة حدوث استعماله، أما المبحث الثاني، فقد تضمن التحضير لمفهوم تحليلي آخر هو السياسة الخارجية، باعتبارها الإطار الذي يتموقع فيه مفهوم سياسة الجوار، وذلك لأجل وضع المتغير في أصوله النظرية والإجرائية، أما المبحث الثالث، وهو الأخير في الإطار النظري، تم فيه تحديد مفهوم سياسة الجوار عن طريق مقارنة معرفية تسهل التطرق للفصول والمباحث الأخرى في الدراسة.

الفصل الثاني: ويمثل التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي في منطقة المغرب العربي، وقد تم تقسيمه بدوره إلى أربعة مباحث، يتعرض الأول إلى الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، يتم فيها تحديد أهم الخصائص التي تجعل من المنطقة تأخذ اهتمام أوروبا بالخصوص، أما المبحث الثاني، فقد تم تناول موقع سياسة الجوار الأوروبية ومحلها من التوجه الأوروبي في مجال الدفاع والأمن، وذلك لتسهيل تحديد دورها الأمني، وقد تم التركيز في المبحث الثالث على أهم التهديدات الكبرى في منطقة المغرب العربي، بالموازاة مع المبحث الرابع الذي يحدد النظرة الأوروبية وتصورها لهذه التهديدات، مما يشكل ضرورة فهم الدور الأمني فيما بعد لأوروبا عن طريق سياسة الجوار.

الفصل الثالث: تم فيه مراعاة أبعاد تفاعلات النظام الإقليمي المغربي مع سياسة الجوار الأوروبية، ففي المبحث الأول تم تحديد مستويات التعامل الأوروبي مع منطقة المغرب العربي، عن طريق سياسة الجوار، ثم تم تناول في المبحث الثاني الدور الأمني لهذه السياسة الجوارية عن طريق أقلية الجوار الأوروبي، في حين تم مراعاة التنافس الأوروبي الأمريكي في مجال الأمن في المبحث الثالث، وفي الأخير تم التطرق في المبحث الرابع إلى ردود الأفعال ومستقبل الدور الأمني لسياسة الجوار الأوروبية في المغرب العربي.



المفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: تحليل مفهوم الأمن الإقليمي

بعد فشل المنظورات التقليدية في التوقع وتفسير نهاية الحرب الباردة والأحداث التي تلتها، أدى هذا إلى ظهور موجة جديدة من الكتابات، برزت معها الدراسات الإقليمية و أنظمة الأمن الإقليمي مثل كتابات 1993 Fawcett، Dase و 1995 Hurrell و 1995 Sorensen، و Holm و 1995 Morgan، و 1997 Lake و 2001 Schulz.

فقد سمحت نهاية الحرب الباردة باستقلالية ديناميكيات الأمن خاصة على المستوى الإقليمي، إذ أفرزت ثلاثة تأثيرات رئيسية على مفهوم الأمن الإقليمي :

1* أدت إلى تغير في طبيعة الأجندة الأمنية إذ صارت تتضمن قضايا وفواعل غير عسكرية .

2* رفع غطاء القوى العظمى على بعض الأقاليم .

3* حدوث تغير في طبيعة وكثافة اختراق القوة العالمية لمركبات الأمن الإقليمي في دول العالم الثالث. كما أنه بنهاية الحرب الباردة برزت فكرة مفادها أن النظام الدولي فصل إلى عالمين، منطقة سلام Zone of peace ومنطقة نزاع¹ Zone of conflict .

إن التحليل الإقليمي للظاهرة الأمنية تكمن أهميته فيما يلي :

1/- يتعامل المدخل الإقليمي مع المشكلات الأمنية بصفة دقيقة، إذ يركز على منطقة معينة وبالتالي تكون الإحاطة بجميع المتغيرات الأمنية، دون إهمال البعد الدولي بفعل تدخل القوى الكبرى في تفاعلات معظم أقاليم العالم.

2/- نهاية الحرب الباردة، أدت إلى انفجار العديد من الصراعات المسلحة الإقليمية والمحلية، ما أدى لخلق مشكلات أمنية إقليمية في مناطق متعددة، وهو ما ساهم في تزايد أهمية الدراسات التي تعرف ب الحلول الإقليمية لمشكلات الأمن الإقليمي.

3/- هذا المدخل يراعي اختلاف الأوضاع بين مناطق العالم، خاصة فيما يتعلق بمشكلات

¹ – Barry Buzan and Ole Weaver: Regions and Powers The Structure of International Security, cambridge university press, 2003, p.18 <http://www.cambridge.org> .

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

انتشار التسلح، فالمدخل العالمي لن يكون ناجحاً في التعامل مع كل المناطق والعوامل، فحسب منظمة الأمم المتحدة تناول مسائل نزع السلاح في إطار إقليمي أسهل من تطبيق نهج عالمي على حالات متباينة . وحسب محمد السيد سعيد في تحليله لأهمية الوظيفة الأمنية في التعاون الإقليمي، أنه في كل الأحوال فإن مبدأ الأمن الإقليمي هو الذي يجسد صفات أو وجود النظام الإقليمي على الأقل على الصعيد السياسي¹، فتحقيق التكامل الكلي والوصول إلى الاندماج الذي تشهده النظرية الوظيفية الجديدة يكون من خلال المرور بالتعاون الأمني، باعتباره قطاع جدهام وحساس في نفس الوقت بالنسبة لكل الوحدات السياسية، فتحقيق التكامل على هذا المستوى يسمح للعملية التكاملية بالانتشار إلى مستويات عليا من الارتباط والتوحد .

كما أن الاعتماد على المستوى الإقليمي لتحليل الأمن يساعد على القيام بالدراسات الأمنية المقارنة بين الأقاليم، فهذا المستوى أصبح قادراً على موازنة الاتجاه القائل بالتنقل من دور المستوى الإقليمي في العلاقات الدولية، فديناميكيات الأمن يمكن أن تحلل بواسطة تدرج مستويات التحليل ضمن النظام العالمي، إذ يميز المستوى الوطني، المستوى الإقليمي، مستوى النظام الدولي² .

يعتقد كل من شا Cha و غوهينو Guehenno أن العولمة تزيد من حوافز الدول لمتابعة سياسات أمن أكثر تعاونية، خصوصاً على المستوى الإقليمي، وحسب لاك Lake و مورغان Morgan في عالم ما بعد الحرب الباردة، المستوى الإقليمي صار أكثر وضوحاً في فهم نزاع وتعاون الدول وهو كمستوى يستعمله الباحثين لاستكشاف شؤون الأمن المعاصر³ .

يعرف الأمن الإقليمي على أنه: "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد و سبل مواجهتها"، ويراه آخرون على أنه "سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من

¹ - محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص 3 .

² - Dragos Banescu : Regional security dynamics in the post cold war era, SAFE ,paper n.1/07,p1.

³ - Barry Buzan and Ole Weaver : Op.Cit,p8.10 .

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

التدخل في هذا الإقليم"، فالأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، و دفع التهديدات الخارجية عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق إرادات أساسها المصالح الذاتية لكل دولة والمصالح المشتركة بين مجموع دول النظام¹.

كما يقصد بالأمن الإقليمي ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض، و الذي يتعدى تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي، إلا أن هذا المفهوم لا يتوافق وطبيعة العلاقات التي تجمع وحدات النظام الإقليمي في كل الأنظمة، فمثلا في الشرق الأوسط أمن دول هذا الإقليم ليس مرتبط ببعضه البعض، بل بالعكس هناك العديد من النزاعات القائمة بين دول هذا الإقليم، كالصراع العربي الإسرائيلي، إيران ودول الخليج حول الجزر الثلاث، وهناك من يضيف المغرب العربي إلى هذا الإقليم، وهنا يبرز النزاع بين المغرب والجزائر، فالأمن الإقليمي يتعلق بإقليم تكون بين وحداته تعاون، تبادل ثقة وتجانس بين وحداته، فتحقيق أمن إقليمي يتطلب توافر مسبق لعلاقات تعاونية بين وحدات النظام الإقليمي، وهو ما تعمل الدول على تحقيقه من خلال إقامة بنى ترمي لغرس الثقة بين أعضاء النظام الإقليمي .

ولهذا فالأمن الإقليمي لا يشكل مجرد حاصل جمع الأمن الوطني لكل من الدول الواقعة في نطاق ذلك الإقليم، فهو يندرج تحت مفهوم قناعة جميع الأطراف داخل الإطار الإقليمي، والتي لها مصالح متبادلة ومستمرة لإيجاد حلول مشتركة لقضايا مشتركة، بحيث تضمن حقوق ومصالح جميع الأطراف بصورة متكافئة ومتوازنة .

من خلال ما تقدم يمكن أن نميز ثلاثة خصائص للأمن الإقليمي:

- 1* أنه مرتبط بشعور جميع الأطراف التي لها مصالح متبادلة داخل الإطار الإقليمي.
- 2* يصف المصالح المتبادلة لجميع أطراف النسق الإقليمي بأنها لا بد وأن تكون لها صفة الاستمرار.
- 3* يلزم الحلول المشتركة أن تضمن وأن تصون حقوق جميع الأطراف، فلا يمكن

¹ - سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 19.

لأي طرف أن يفرد إرادته¹.

هناك من يعتبر أن الأمن الإقليمي هو مفهوم سياسي، يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم، ولا يمكن للأمن الإقليمي أن يكون منفصلاً عن الأمن الدولي لاشتراكهما في نفس الوحدات².

يسعى الأمن الإقليمي لتحقيق مجموعة من الأهداف، إذ يعمل على الدفاع عن الوحدات المشكلة للإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية، توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر، بناء الذات وتنمية الموارد لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي.

ويتمثل هدف حفظ السلام الإقليمي في منع انتشار النزاعات المحلية Local conflicts³، فالدول حسب محمد السيد سعيد تدخل في ترتيبات إقليمية بإرادتها، عندما تتوقع أن تحقق أهدافها على نحو أفضل من خلال التعاون الإقليمي، فالهدف من إقامة أنظمة أمنية إقليمية هو استقرار العلاقات الاستراتيجية بين الفرقاء للحد من احتمالات حدوث مواجهة مسلحة⁴.

وقد حدد Benjamin Miller في دراسته " متى وكيف تصبح الأقاليم سلمية" ثلاثة مستويات للسلم الإقليمي:

*السلم البارد Cold Peace: يتمثل في غياب الحرب وغياب التهديد باستعمال القوة بين دول الإقليم، وهنا القضايا الرئيسية للنزاع الإقليمي تكون في حالة هدوء رغم أنها لم تحل بشكل نهائي، أما العلاقات فتكون أساساً على المستوى الحكومي وليس على المستوى العبر وطني أو الغير حكومي.

* السلم العادي Normal peace: من خلاله معظم إن لم يكن كل القضايا الجوهرية للنزاع تم حلها، إلا أن هذا لا ينفي احتمال قيام حرب، فهي ليست بعيدة تماماً عن الواجهة، وهنا

¹-مصطفى كامل محمد: الأمن الإقليمي واستقرار الشرق الأوسط: المخاطر والفرص، مجلة السياسة الدولية، العدد 126، أكتوبر 1996، ص 203.

²-ناظم عبد الواحد الجاسور: موسوعة علم السياسة، (الأردن، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، ط 2004، 1)، ص 79.

³ -Bjorn Hettne :security regionalism in theory and practice .

⁴-محمد عبد السلام: مرجع سابق، ص 7.

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

تبدأ العلاقات بين الدول في التطور بعيدا عن المستوى البين حكومي .

*السلم الدافئ -المعتدل- Warm peace :وفقا لهذا المستوى استعمال القوة هو شيء بعيد تماما كخيار، أما طبيعة العلاقات فهي علاقات عبر وطنية واسعة وذات درجة عالية من الاعتماد المتبادل الإقليمي¹ .

يرتبط مفهوم الأمن الإقليمي بمفهوم النظام، ما ينتج عنه نظام أمن إقليمي، الذي يجمع بين خصائص النظام من جهة خاصة على المستوى الإقليمي، إلى جانب خصائص التعاون الأمني من جهة أخرى، فالنظام مرتبط بالمفهوم المتفق عليه للأمن فهو يتغير بتغير وتطور الأمن، إذ أن كل تنظيم إقليمي لا بد من فهم فلسفته الأمنية ومفهومه للتهديدات والتحديات والأخطار، حتى ندرك طبيعة النظام الأمني المنتهج، إن كان يتطلب سياسات تعاونية فقط أم يتطلب إقامة مؤسسات خاصة .

إن فعالية النظام الأمني الإقليمي واستقراره تتوقف على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام، ومدى استعداد الدول المؤثرة داخله لتقديم صلاحيات قانونية-إجرائية، و موارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفاعلية، فنظام الأمن الإقليمي يقوم على اتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة، أو ما استقر عليه العرف الدولي بوصفها إقليما وترتبط فيما بينها بروابط معينة، وتتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام أمني لحل منازعاتها بالطرق السلمية، وتعمل على حفظ الأمن في الإقليم.

أما شروط الحصول على تعاون أمني إقليمي فهي ذاتها شروط التعاون الإقليمي، إضافة إلى ثلاث شروط أخرى تتمثل في وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني، وتكون مؤمنة بعوائد هذا الاتفاق، و أيضا وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون، و وجود تدخلات خارجية ايجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار هذا التعاون الأمني، و هو ما أكد عليه وليام لويس William Lewis حيث يشترط لتحقيق الأمن وجود ترتيبات أمنية جماعية مع القوى كبرى خارجية، إلا أن هذا الرأي هناك من يخالفه حيث استبعد كل من فولك Folk ومنذ لوفيتير Mand Louvitter عضوية أي من القوى الكبرى في النظام، لكونها تحدث خلافا في

¹-ريبيعي سامية مرجع سابق، ص93 .

الفصل الأول:.....الإطار النظري للدراسة

توازن القوى للنظم الأمنية، التي يجب أن يوجد فيها توازن إقليمي للقوة العسكرية كأحد شروط قيامها، وهذا ما تم ملاحظته من خلال شروط النظام الإقليمي أين إستبعد وجود القوتين العظيمتين ضمنه.

هناك مجموعة من العوامل المساعدة وأخرى معيقة لعملية التعاون الأمني الإقليمي تتمثل فيمايلي:

1* حجم الدولة وتوازن القوى : إن المجموعات التي تضم دولا كبرى يصعب عليها أن تكون ذات طابع تكاملي، فالدول الكبرى لا تقبل أن تصدر الأوامر على أراضيها فهي تميل للهيمنة.

2* العلاقات ما بين دول الإقليم : يكون التعاون في أسهل صورته، في حال وجود أقل قدر من التوتر وأكبر قدر من المصالح الأمنية المشتركة بين الدول المتجاورة .

3* التجانس التاريخي والثقافي عامل مساعد للتعاون الأمني الإقليمي¹ .

إن شروط قيام النظم الأمنية الإقليمية تختلف عن شروط الاستمرار والنجاح، فالأولى تتصل بمجال التعاون الإقليمي في جزء منها، وشروط محددة ذات طبيعة خاصة تتصل بمجال التعاون، أما شروط استمرار تلك النظم وفعاليتها، ترتبط مع أنماط التأثير في علاقاتها من حيث نشأتها أو استمرارها بالسلمات النظامية التي تشكل ملامح الإقليم القائم في تلك المنطقة، ولهذا فان عملية إقامة وإدارة النظام الأمني الإقليمي، تختلف بمضامينها وأوزانها من منطقة إقليمية لأخرى، و من شكل ترتيب أمني لآخر، ووفقا لشروط قيام هذا النظام وفعاليتها، وأوضاع موازين القوى العسكرية القائمة في الإقليم، و نمط التفاعلات السائدة بين أطرافه، و تأثير القوى الإقليمية والدولية في هذا النظام الأمني الإقليمي .

يقوم النظام الأمني الإقليمي على مجموعة من الركائز أو المقومات التي منها :

1- وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم، و عدم إثارة القضايا الخلافية، وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك، لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، منعاً

¹ - أليسون .ج.ك. بيلز وأندرو كوتي: التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن 21، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة حسن حسن وآخرون، (لبنان، مركز الوحدة العربية، 2006)، ص 351 .

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

- للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديدا لأمن وسيادة الإقليم .
- 2- تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن، و الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية، و نبذ استخدام القوة أو التهديد بها .
- 3- التقليل من الزيادة المفرطة للسيادة الوطنية، عبر إقدام الدول على التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها من أجل التمتع بميزات الأمن الجماعي .
- 4- سيادة الاعتماد المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول، بوصفها جماعة إقليمية منظمة لتحقيق عملية الموازنة المؤسسية، بدلا من الاعتماد على الموازنة الغير منظمة التي تجري في ظل الفوضى الإقليمية.
- 5- العمل على زيادة التفاعلات بين الدول على كافة الأصعدة، من خلال تشجيع التعاون والتكامل .
- 6- احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، و إشراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بما في ذلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي .
- 7- اتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسلح ونزع السلاح .
- 8- اعتبار الأمن الإقليمي جزءا لا يتجزأ من الأمن الدولي¹ .
- هذه الركائز يجب توافرها على معايير من أجل قياس فعالية النظام، كوجود ارتباط بين المصالح الاقتصادية والأمنية لتلك الدول، وتوافر حد أدنى من الالتزامات لحماية تلك المصالح، إضافة إلى وجود تهديدات من شأنها الإضرار بتلك المصالح المشتركة، في ظل الاتفاق المشترك على أولوية هذه التهديدات، وضرورة إيجاد نوع من التوازن بين مستوى هذه التهديدات والالتزامات والقدرات التي تمتلكها دول الإقليم، ومدى استطاعة تلك الدول توظيف قدراتها، وإقامة تحالفات وتوازنات مع القوى الخارجية التي تكفل حماية الإقليم من هذه التهديدات .
- يتخذ التعاون الأمني الإقليمي صورا وأشكالا متعددة من الترتيبات* الأمنية، التي قد تتسع

¹ - سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص22.

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

أو تضيق وفقاً لنطاقها وأغراضها وآلياتها، و نوعية التهديدات التي تواجهها ولذا هناك العديد من الترتيبات أهمها:

*الدفاع الجماعي: Collective defence هو العلاج التقليدي لمعضلة الأمن، من خلال تشكيل تحالفات تتعهد فيها الدول بالدفاع عن بعضهم البعض في حال تعرض أي عضو لتهديد محسوس¹ وتختار الوحدات السياسية حلفاءها من بين الدول التي تتطابق معها في الرؤى حول وجود تهديد أو عدو مشترك مدرك أو محتمل، وذلك عبر اتفاقيات أمنية رسمية، فالعلاقات الأمنية الإقليمية التي تتم في سياق تفاعلات صراعية في منطقة ما تستند على مفاهيم الدفاع المشترك .

*الأمن المتحد: Union security هو إجراءات أمنية جماعية، تقوم بموجبه مجموعة صغيرة من القوى العظمى بالتعاون في ما بينها لصد أي اعتداء على تلك المجموعة، ويكون ذلك بشكل غير رسمي. *الأمن الجماعي: Collective security هو نظام يهدف إلى حفظ الأمن والسلام، من خلال تنظيم يضم مجموعة من الدول ذات السيادة تتعهد كل منها بالدفاع عن بعضها في حالة تعرض إحداها للهجوم²، وهو يستلزم أن " الكل لواحد " All for one³ .

*الأمن المشترك : Common security يهتم بالبعد العسكري للأمن ويركز على القوات الدفاعية ويؤكد على الارتباط الأمني المتبادل محل المجابهة في حل مشكلة تضارب المصالح، على افتراض وجود مصلحة مشتركة بين دول الإقليم في تجنب الحرب .

*الأمن الشامل: Global security هو أحد الترتيبات المعتمدة في بناء نظام إقليمي.

*الأمن التنسيقي: يتم اللجوء إلى هذا النظام في حال وجود السياق الإقليمي في حالة تنافسية وسيطة، لا تتضمن تعاوناً واضحاً، ولا صراعاً مكشوفاً، فيكون التنسيق بين وحدات النظام الإقليمي هو المحرك الرئيسي لدعم التعاون الأمني بين وحداته وتقليل حالة الصراع بين أطرافه.

، إضافة إلى إقامة مؤسسات تجسد التعاون الأمني. Security regimes*الترتيبات الأمنية تعني وجود أنظمة أمنية

¹ – Brian L. Job: ‘Alliances’ and Regional Security Developments: The Role of Regional Arrangements in the UN's Promotion of Peace and Stability.

² – سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 24.

³ – Brian L. Job, Op.Cit.

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

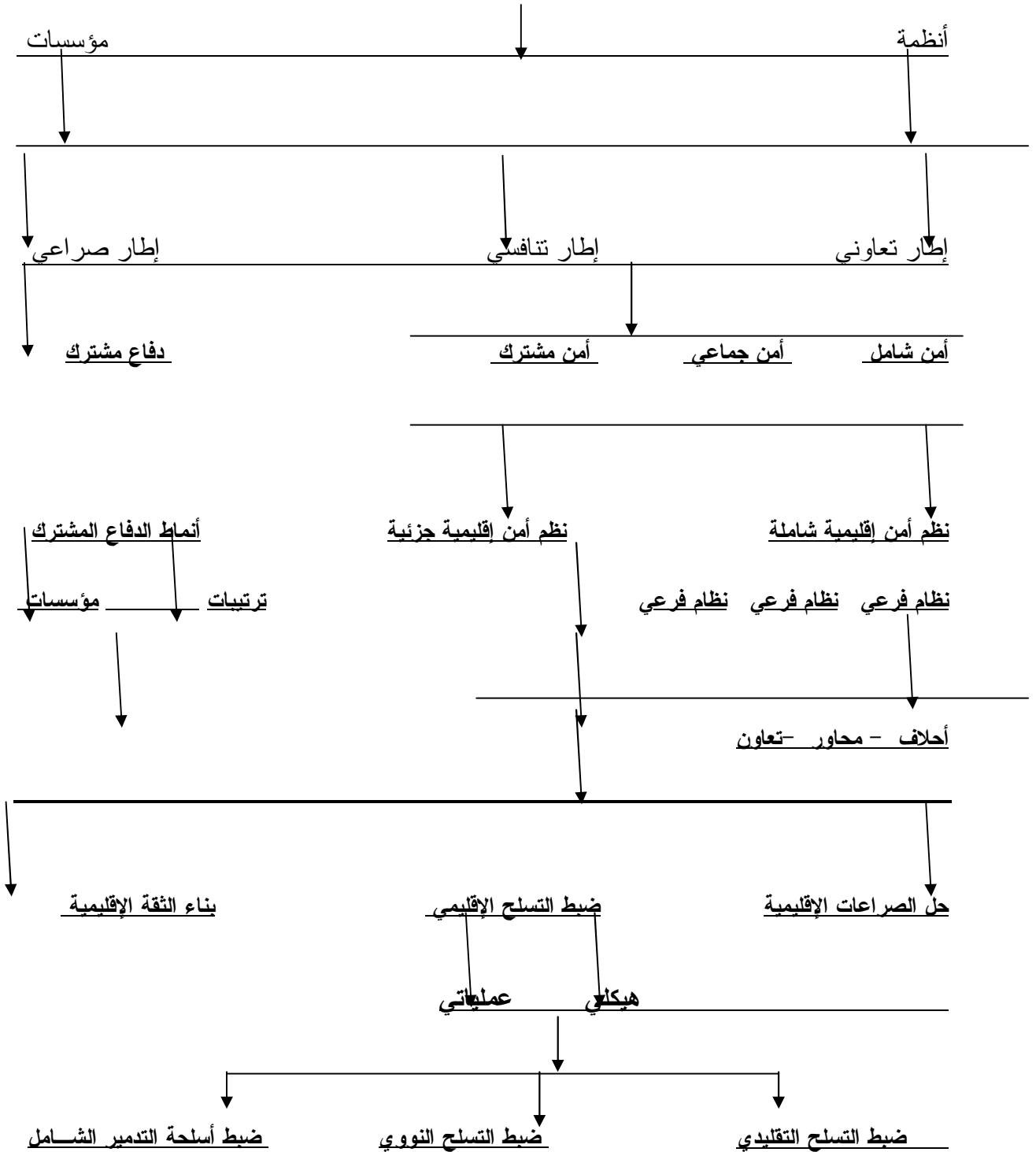
*الأمن التعاوني : Cooperative security من خلاله يتم تطوير وتطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليها،مرتكزا على الأمن المتبادل أكثر من الانفرادية الأمنية، يشمل قضايا الأمن الناعم والصلب¹، و لحدوث هذا التعاون الأمني لابد من توفر التقدير المشترك لفكرة الأمن المتبادل، وكذا الاتفاق على معايير مشتركة حول قيمة وعملية الحوار، إضافة إلى غياب الانشاقات الاديولوجية أو الدينية،و قد يكون ترتيب الأمن التعاوني رسمي يتضمن ممثلين حكوميين،و قد يتم وفق مستويات غير رسمية تتضمن مدنيين كالأكاديميين وخبراء الأمن².

و المخطط التالي يوضح هيكل ترتيبات الأمنية الإقليمية.

¹ - سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص25.

² - Brian L. Job, Op.Cit.

ترتيبات الأمن الإقليمي



المصدر: محمد عبد السلام: ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 2001/09/11، مصر، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، عدد 167، 2003، ص6.

حسب جيفري كيمب Geoffrey Kemp هذه الترتيبات هي صيغ مركبة، تختلف في أشكالها الأمنية (أمن مشترك، أمن جماعي، أمن شامل، أمن تعاوني، أو مزيج من هذه الصيغ)، وأطرافها (القوى الإقليمية أو بعضها، قوى إقليمية مع قوى خارجية، بعض القوى الإقليمية مع قوى خارجية)، وأطرافها (رسمية وغير رسمية)، وتبعاً لتوافق دول الإقليم¹، كما أنه نتيجة التباين بين الأقاليم، فإنه لا يوجد كما يقول جان بريست نماذج محددة أو قاطعة للتدابير التي تتأسس وفقاً لها أنماط أو مستويات التعاون الأمني الإقليمي، فدول كل منطقة في ضوء ظروفها الإقليمية والمحلية هي التي تحدد أنماط أو مستويات أنظمتها الأمنية الإقليمية بطريقة تسمح لها بتحقيق أهدافها .

هناك سمات أساسية تتمتع بها الترتيبات الأمنية الإقليمية تتمثل فيمايلي :

1/- الترتيبات الأمنية الإقليمية قد تكون عامة تأخذ شكل نظام أمن إقليمي، قائم على مفاهيم الأمن الشامل أو الجماعي، ويتضمن نظم فرعية متعددة تتعامل مع كل القضايا المطروحة على الأجندة الأمنية الإقليمية، وقد تكون أضيق نطاقاً أين يتم إقامة نظام أمني محدد للتعامل مع مشكلة محددة بالاستناد غالباً على مفهوم الأمن المشترك.

2/- ترتبط أنماط هذه الترتيبات بالظروف السائدة في مناطقها، والتي تؤثر في تصميمها .

3/- قد يشهد الإقليم أكثر من ترتيب أمني، فالتعامل مع المشاكل الأمنية يتطلب حزمة من ترتيبات الأمنية الإقليمية، خاصة إذا كانت المشاكل معقدة وهذا ما أشار إليه جون سيمبسون وداريل هولت.

كما أن ترتيبات الأمن الإقليمية تشمل على نظم وأطر ترتبط بمجالات رئيسية ثلاث ممثلة في، حل الصراعات بمفهومه الشامل، أي احتواء الصراع، تسويته، الوصول لحل نهائي له، ضبط التسليح، بناء الثقة، فإذا كان هدف دول أي إقليم هو إقامة نظام أمن إقليمي استناداً لمفهوم الأمن الجماعي أو الأمن المشترك فإنها ستعمل على بلورة تدابير ترتبط بالمجالات الثلاثة، كما يمكن إنشاء نظم جزئية وفقاً لظروف كل إقليم² .

هناك من يحدد نماذج التعاون الأمني الإقليمي ذات الصلة الوثيقة بالقرن الواحد

¹ - سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 26.

² - محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص 5

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

والعشرين في أربعة نماذج تتمثل في التحالفات، الأمن الجماعي، النظام الأمني، الجماعة الأمنية، أما الأنماط الجديدة للتعاون الأمني الإقليمي فتتمثل فيما يلي:

1* الحوار الأمني وإدارة الصراعات : من خلال توفر المؤسسات الأمنية الإقليمية على أطرا للتواصل والحوار بين الدول الأعضاء، فمثلا الآسيان عملت في سنة 1995 إلى ضم دول صنفت سابقا كدول معادية لهذا التكتل، وقبل هذا في سنة 1993 أسست المنتدى الإقليمي للآسيان لتعزيز الحوار وحل المشاكل العالقة .

2* وضع أشكال جديدة للتعاون العسكري: منذ التسعينيات من القرن العشرين 20 برزت أشكال جديدة من التعاون العسكري الإقليمي، كالشراكة من أجل السلام التابعة للناتو، تتبع الدبلوماسية الدفاعية .

3* الديمقراطية وحقوق الإنسان: تزداد الصلة بين الأمن والحكم الراشد، إذ يمكن للمنظمات الإقليمية أن تقوم بدور بارز في تعزيز وحماية الحكم الراشد، خاصة في ظل انتشار المفاهيم الجديدة للأمن كالأمن الإنساني.

4* التكامل الاقتصادي وجدول الأعمال الأمني الأوسع : يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي الإقليمي أنه له أبعاد أمنية، فيمكن أن يدفع التعاون والتكامل الاقتصادي بالرغبة في الحد من احتمال وقوع نزاعات سياسية أو عسكرية، بين الدول المشاركة، فهو يزيد من تكاليف استخدام القوة ويخلق مصالح مشتركة، وهذا المنطق هو أحد القوى الدافعة وراء التكامل الأوروبي والاباك والآسيان.

يمكن اعتبار العديد من أعمال الإقليمية الاقتصادية على مدار العقدين الماضيين، كاستجابات دفاعية ذات معان أمنية ضمنية ضد العولمة الاقتصادية، فمن خلال العمل معا في مجموعات إقليمية تتمكن الدول من المساعدة في حماية الأسواق والصناعات في إقليمها، وزيادة قدراتها التنافسية في الاقتصاد العالمي، فالمنظمات الإقليمية هي أحد أطر العمل المؤسسية التي تم فيها السعي وراء جدول أعمال أمني أشمل، خاصة من خلال مفهوم الأمن الشامل¹.

¹ - أليسون . ج. ك. بيلز وأندرو كوتي، مرجع سابق، ص. 326، 341.

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

- إلا أن فعالية النظام الأمني الإقليمي قد تحدّها مجموعة من المعوقات من بينها :
- 1- كثرة الخلافات والتناقضات بين مصالح وحدات النظام ومنها قضايا الأمن والدفاع .
 - 2- التنافس وأحيانا الصراع حول قيادة النظام الأمني ومحاولة السيطرة والهيمنة على قراراته والتحكم في تفاعلاته .
 - 3- التباين في المدركات الأمنية بين دول الإقليم، واختلاف تقديرها لمكامن التهديد وفقا لتصورتها الذاتية .
 - 4- تباين درجة التفاعل والاعتماد المتبادل بين دول الإقليم في شتى المجالات .
 - 5- وجود قواعد عسكرية في إحدى دول الإقليم، وتأثير ذلك على استقلالية صنع القرار الأمني والعسكري .
 - 6- غياب مبادئ الديمقراطية وانعدام التعددية السياسية، و استبعاد مشاركة المجتمع المدني في صياغة القرارات، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص هامش الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان¹ .
- فالأمن الإقليمي يتعلّق بتعاون مجموعة من الوحدات، تتواجد ضمن إقليم جغرافي واحد، من أجل صد التهديدات التي يحتمل أن تواجه الإقليم، وهذا بناء على الإدراك المشترك لمفهوم التهديد وطبيعته، ولا يمكن تحقيق هذا المستوى من التعاون، دونما توفر مسبق لقاعدة تُفسح المجال أمام تبادل الثقة بين مختلف فواعل الإقليم، وتوفر قناة للاتصال والحوار الذي من خلاله يمكن تجاوز الخلافات البيئية، أو مصادر الصراع الداخلي، والتفرغ بذلك للتهديدات ذات المصدر الخارجي.

¹ - سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 23.

المطلب الأول: نظرية مركب الأمن الإقليمي Regional Security Complex Theory (RSCT) :

تهدف هذه النظرية إلى التمييز بين تفاعل القوى على مستوى النظام العالمي، التي تملك القدرة على تجاوز المسافة، وبين تفاعل الفواعل الأقل قوة على مستوى النظام الفرعي، والتي تمثل منطقتهم المحلية بيئة أمنهم الرئيسية، تقوم هذه النظرية على مجموعة من القواعد أهمها :

1- إن أكثر التهديدات تنتقل بصورة أسهل في المسافات القصيرة منها في المسافات الطويلة، فحسب وولت S.Walt الجوار أو التقارب الجغرافي عامل فعال في الأمن، لأن العديد من التهديدات تنتقل بسهولة أكبر عبر المسافات القصيرة منها عبر المسافات البعيدة .

2- تعتبر أن قدرات ونوايا الدول الأمنية تعلق تاريخيا بجيرانها، لذا فدرجة الاعتماد الأمني المتبادل يكون أكثر حدة بين الفاعلين داخل المركب الأمني منه بين فواعل داخل المركب وآخرين خارجه .

3- تعتبر أن مركب الأمن قد يكون مخترقا من قبل القوى العالمية، إذا كان على نطاق واسع .

4- الأقاليم لها درجة كبيرة من الاستقلالية في وضع أنماط مرتبطة بديناميكياتها الإقليمية¹.

5- أن مركبات الأمن الإقليمي هي مكون رئيسي للأمن الدولي .

6- إن استعمال مفهوم مركب الأمن الإقليمي في دراسات الأمن يسهل عملية تكييف وإعادة هيكلة استراتيجيات السياسة الخارجية للدول بواسطة تقييم كفاءة السياق الإقليمي .

7- تشكيل مركب الأمن الإقليمي يشق من التفاعل بين البنية الفوضوية ونتائج ميزان القوة من جهة، وبفعل ضغوط التقارب الجغرافي المحلي من جهة أخرى² .

كما أن أحد أهداف وضع مفهوم مركبات الأمن الإقليمي، هو التأكيد على أهمية المستوى الإقليمي في تحليل الأمن فعادة ما يتم التركيز على الأمن الوطني أو الأمن العالمي، فكل من أمن

¹ - Barry Buzan and Ole Weaver: Op.Cit,p4.

² - Dragos Banescu : Op.Cit,p2.

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

الوحدات السياسية وعمليات تدخل القوة العالمية، يمكن إدراكها فقط من خلال فهم ديناميكيات الأمن الإقليمي .

يعد باري بوزان أول من استخدم مصطلح المجمع الأمني أو المركب الأمني SECURITY COMPLEX من أجل تسهيل التحليل الأمني على مستوى النطاق الإقليمي، فهو بمثابة اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلالها القضايا الأمنية، فأغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية، حتى وإن تعاملت مع القضايا العالمية فهي تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي، فالإقليم يسيطر على منظور الأمن، دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة، ومختلف القوى في التأثير على المركب الأمني¹.

ويقصد بالمركب الأمني Security Complex: "مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بصورة وثيقة، بحيث إن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها بمنأى عن بعضها البعض"².

تقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على مجموعة من الشروط، من خلالها لا نستطيع استعمال تعبير مركب أمن إقليمي لوصف أي مجموعة من الدول، فالإطلاق هذا المفهوم على مجموعة دول، يجب أن تمتلك هذه الوحدات السياسية درجة من الاعتماد الأمني، تكفي لتأسيسهم مجموعة مترابطة ومتميزة عن الأقاليم الأمنية المحيطة بها، وتُعرف هذه النظرية مركبات الأمن الإقليمي على أنها بنيات فرعية للنظام الدولي³، فبمقارنة تعريف باري بوزان للمركب الأمني مع مفهوم النظام الإقليمي، نجد هذا الأخير يشكل هو الآخر بنية فرعية من النظام الدولي، كما أن وحداته تدخل في علاقات تفاعلية، على مستويات مختلفة، قد تصل بالتنظيم الإقليمي إلى مستويات عالية من التكامل، والتي يشكل البعد الأمني أهم مستوياتها، فوجود نظام إقليمي متجانس الوحدات يفسح المجال بشكل كبير لتشكيل مركب أمني إقليمي، وكما هو الحال في النظام الإقليمي الذي تدرك سلوكيات وحداته وفقا لمجموعة من المتغيرات، كتوزيع القوى، وبنية النظام في حد

¹ - سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 20.

² - المرجع نفسه، ص 43.

³ - المرجع نفسه، ص 47 .

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

ذاته، فكذلك العلاقات ضمن مركبات الأمن الإقليمي تحلل وفق نوعين من العلاقات :

1*علاقات القوة: فالقوة عامل مؤثر في أي إقليم، فهي التي تحدد بشكل واضح توازن القوى ضمن الإقليم، فالمركبات الأمنية الإقليمية باعتبارها بنية فرعية من النظام الدولي، يمكن إذا الاعتماد على مفهوم القطبية في تحليل العلاقات الإقليمية، فنميز بداخلها النمط الأحادي، و الثنائي والتعددي .

2*أنماط الصداقة والعداوة : لم تتعرض هذه النظرية بشكل واضح لهذه الأنماط، إلا أنه يمكن أن يتوضح من خلال النظرية الاجتماعية للمفكر ألكسندر وندت A.Wendt، ففكرة هذا الأخير عن البنيات الاجتماعية للفوضى تركز على نوع الأدوار التي يؤديها كل من، العدو Enemy المنافس Rival، الصديق Friend، و التي تساهم في السيطرة على النظام¹ .

لقد حدد وندت A.Wendt ثلاث نماذج من الفوضى وهي الهوبزوية Hobbesian (هوبز Hobbes) واللوكينية Lockean (لوك Lock) إضافة إلى الكانطية Kantia (كانط Kant)* وهي موضحة في الجدول التالي:

¹- Barry Buzan and Ole Weaver :Op.Cit ,p49-50.

*لمزيد من المعلومات حول نماذج الفوضى الثلاث اطلع على كتاب :ألكسندر وندت :النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية.

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

| | |
|--|--|
| <p>hobbesian (هوبزوية) " هوبز " Pre-westphalia قبل وستفاليا</p> | <p>- الحرب هي الكل ضد الكل War is all against all - مساعدة الذات Self – Help - العداوة Enmity</p> |
| <p>Lockean (لوكنية) Since westphalian منذ وستفاليا</p> | <p>-Inter-sovereign relations - علاقات ما بين الدول ذات السيادة - مساعدة الآخرين : القتال ضد طرف خارجي- Other- Help :fight against anoutsider - المنافسة Rivalry</p> |
| <p>Kantian الكانطية Since world war II منذ الحرب العالمية الثانية.</p> | <p>- International society مجتمعا دولي - الانسجام Harmony - Friend ship (collective identity) : self and other are united into a cognitive region - الصداقة : (هوية جماعية):الذات والآخرين موحدين في أقاليم معرفية</p> |

المصدر : <http://www.toruoga@yahoo.co.ip>

فالا اعتماد الأمني المتبادل بين الدول يشير إلى خاصيتين :

-الخاصية الأولى تتواجد في العلاقات بين الدول المستندة على التوازن بين الصداقة والعداوة.

-الخاصية الثانية تتواجد في الفرص والتهديدات الامنية المشتركة،لكن ليست المماثلة¹.
كما تحدد نظرية مركب الأمن الإقليمي RSCT أربعة مستويات للتحليل وهي :

-المستوى المحلي أو الداخلي : يُعنى بدول الإقليم من الداخل،بالتركيز على نقاط الضعف المتولدة بالداخل .

¹ – Dragos Banescu : Op.Cit,p3.

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

- مستوى العلاقات دولة - دولة : تحدد ملامح الإقليم في حد ذاته .
- تفاعل الإقليم مع الأقاليم المجاورة .
- دور القوى العالمية في الإقليم، أي التفاعل بين بنيات الأمن العالمية والإقليمية.
- وتجسد بنية المركب الأمني الإقليمي أربعة متغيرات:
- 1- الحد Boundary وهو ما يميز مركب الأمن الإقليمي عن جيرانه.
- 2- البنية الفوضوية Anarchic structure تعني أن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين ذاتيا أو أكثر، وهذا أحد شروط تكوين نظاما إقليميا .
- 3- القطبية Polarity الذي يغطي توزيع القوة بين الوحدات .
- 4- البناء الاجتماعي Social construction الذي يوضح أنماط الصداقة والعداوة بين الوحدات¹ .

يمكن أن نجد ضمن المركب الأمني الإقليمي، مركبات فرعية Subcomplexes، هذه الأخيرة تتواجد ضمن مركب أمني إقليمي أكبر، وهي تمثل أنماط متميزة من الاعتماد الأمني، يمكن ملاحظة ذلك في منطقة الشرق الأوسط حيث نميز في المشرق (مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، سوريا)، وفي الخليج (إيران، العراق، مجلس التعاون الخليجي)، فمن خلال مثل هذه المركبات الفرعية يتم إزالة التداخل بين مركبات الأمن الإقليمي² .

نتيجة تباين الأقاليم على المستوى الدولي من حيث البنية ومن حيث التفاعلات، أدى هذا لتشكيل أنواع متعددة من مركبات الأمن، فالبنية الإقليمية للأمن الدولي قائمة بالأساس على توزيع القوة، ففي المستوى الأعلى توجد الولايات المتحدة الأمريكية، متبوعة بالاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، روسيا، والبقية في قاع أو أسفل الترتيب³ .

ويمكن تقسيم هذه البنية إلى ثلاثة أقسام من الفضاءات الإقليمية regional space :

¹ - Barry Buzan and Ole Weaver :Op.Cit ,p53.

² - Ibid , p 51 .

³ - Amitav Acharya : ,Op.Cit,p630.

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

*الأول عبارة عن ستار Overlay: حيث ترتسم فيه قوى خارجية، مثل الاستعمار، و القوى العظمى المتنافسة أثناء الحرب الباردة، مثل هذه الفضاءات الإقليمية تقريبا اختفت منذ نهاية الحرب الباردة.

*ثاني قسم يعرف ب الأقاليم الغير مهيكلة Unstructured Regions: هنا التفاعلات الإقليمية لا تكفي لتشكيل بنية قائمة على اعتماد متبادل يمكن ملاحظته،و يمكن أن نجد مثل هذه الأقاليم في أماكن الفراغ الذي خلفته المركبات الأمنية، مثل جنوب الباسفيك .

*القسم الثالث يعتبر أهم فضاء، ويعرف ب مركبات الأمن الإقليمي Regional Security Complexes: يشير إلى مستوى تكون فيه الدول أو أي وحدات أخرى مرتبطة ببعضها البعض بصفة كافية ومتقاربة، بحيث لا يمكن فصل أمن أحدهم عن الآخر .

يمكن تمييز إحدى عشر 11 نوع من مركبات الأمن الإقليمي RSCs في العالم مقسمة إلى ثلاثة فئات، قائمة على أساس عدد القوى العظمى المتموقعة داخلهم :

*ثلاثة منهم تسمى المركبات المركزة Centered (ممثلة في شمال أمريكا، الاتحاد الأوروبي)، وهي مركبات مشكلة إما من خلال قوة عالمية Global-level power ، أو من خلال أوروبا بعض المؤسسات الجماعية Collective Institution، وهذا ما يسمح لمركب الأمن الإقليمي من العمل الجماعي على المستوى الشامل¹، في حال تشكل مركب الأمن من قوة عالمية فإنها ستهيمن على الإقليم، فلن تكون لأي من القوى الإقليمية الوزن الكافي لتكون قطب إقليمي آخر، وهذا ما ينجر عنه مركب أمن إقليمي أحادي القطبية، أما الشكل الثاني لهذا التمركز القائم على الوجود المؤسساتي فهو من خلال مؤسسات بدلا من تشكله من قوة وحيدة Single power يتضمن إقليم متكامل².

*من بين المركبات الإحدى عشر نجد أيضا مركب القوة العظمى Great Power Complex مثل شرق آسيا، وسميت كذلك بسبب وجود أكثر من قوة على مستوى عالمي، إذ تتواجد كل من الصين اليابان اللتين يشكلان قلب هذا المركب، فهو مركب أمن إقليمي مزدوج .

¹ – Amitav Acharya : ,Op.Cit,p631

² – Barry Buzan and Ole Weaver : Op.Cit,p55.

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

*الفئة الثالثة مشكلة من السبع المركبات المتبقية وهي معيارية أو نموذجية Standard

ممثلة في جنوب أمريكا، جنوب آسيا، الشرق الأوسط، القرن الإفريقي، غرب إفريقيا، إفريقيا الوسطى، إفريقيا الجنوبية تتميز هذه المركبات بغياب لأي قوة عالمية داخل المركب، وهو ما يسمح بتشكيل، قطبية محلية¹ Local Polarity يمكن تعريفها بصفة استثنائية من خلال قوى إقليمية مثل إيران والعراق والعربية السعودية في الخليج، الهند وباكستان في جنوب آسيا، من هنا يتبين الاختلاف بينه وبين المركب المركز، فديناميكيات الأمن في الإقليم لا يتم الهيمنة عليها من قبل قوة أحادية تشكل المركز، فنتيجة لغياب القوة العالمية عن هذا المركب تصبح الديناميكيات التي تتم داخل المستوى الإقليمي متباينة عن تلك التي تحدث خارجه، وتُشكل العلاقة بين القوى الإقليمية داخل الإقليم، واختراق المركب من قبل القوى العالمية، العامل الأساسي في سياسات الأمن .

يمكن أن يتضمن هذا المركب القطبية الأحادية، والتي تعني أن الإقليم يحتوي على قوة إقليمية واحدة مثل جنوب إفريقيا في إفريقيا الجنوبية فهي تعد عملاق مقارنة بجيرانها².

ومنه نستنتج أن القوة هي متغير مركزي في إطار تمييز الأقاليم التي يمكن تصورها على أساس مركبات أمنية، إذ أن قوة واحدة كبرى تشكل مركب أممي إقليمي مركز، أكبر من قوة أخرى تشكل بغرض مركب أممي إقليمي يملك قوة كبرى، وفي حالة عدم امتلاكها لقوة عظمى، يؤدي ذلك إلى خلق مركب أممي إقليمي معياري، على الرغم من أن الفئة الأخيرة يمكن أن تحتوي قوى على المستوى الإقليمي.

ففي عالم كترنشتاين Katzenstein's World الأقاليم تسيطر عليها قوة واحدة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية ذات الحضور العالمي كهيئة وكوظيفة في كل الأقاليم، إلا أن الدور القوي في نظام الهيمنة هذا يشخص من خلال دول القلب، ألمانيا واليابان، فهذه الدول مدعمة بشكل دائم للأهداف الأمريكية، كما تلعب القوة دور مهم في شؤون الأقاليم، عالم الأقاليم حسب كترنشتاين تأسس على هراكية ثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول القلب، (ألمانيا في

¹ - Amitav Acharya : ,Op.Cit,p631

² - Barry Buzan and Ole Weaver: ,Op.Cit,p54.

أوروبا واليابان في آسيا)، وبين آخرين ضمن أقاليمهم كل على حدى¹ .

وقد طرح Schulz فكرة قريبة من مركبات الأمن الإقليمي، إذ يعتبر أن درجة التناغم تتوضح وفق نوعين من العوامل هما الاقتصاد والأمن، فاعتمد على مفهوم مركب الأمن الإقليمي كنظرية للأمن، وعلى العولمة في تفسير تفاعلات الاقتصاد² .

ويرى كل من باري بوزان B.Buzan ، وويفر Waever أن مركبات الأمن الإقليمي مبنية اجتماعيا من خلال أعضائها سواء كان عمدا Consciously أو من غير عمد Unconsciously، فالهوية الإقليمية البارزة Regional identity لا تحتاج إلى استخلاف الهويات الشبه الوطنية، أو الوطنية، أو المحلية فكل واحدة تتعايش مع الأخرى، وكل واحدة تتكامل مع الأخرى، ومن ثم يمكن أن يصبح أعدائنا، في الماضي Security أصدقاء لنا Friends وتستبدل الجماعات الأمنية Enemies Communities مكان الأنماط الفوضوية والغير نظامية التاريخية³.

من خلال كتاب Regions and powers لبوزان لم يتم وضع تعريف شامل للنظام الإقليمي لكن التعريف الوحيد احتوى على أنواع للأنظمة الإقليمية تمثلت في الأمن الجماعي Collective security، الأحلاف Alliances، اتفاق Concert، نظام Regime، الجماعة الأمنية Security community، وهي تتواجد على شكل أنظمة هيراركية تبنى حول القوى العظمى.

بعد التعرف على مفهوم وخصائص كل من مركب الأمن الإقليمي ونظام الأمن الإقليمي يمكن طرح التساؤل التالي:

*هل هناك علاقة سببية بين نوع خاص من مركب الأمن الإقليمي ونوع آخر من نظام الأمن الإقليمي؟

هناك علاقة وطيدة بين طبيعة المركب الأمني ونوع النظام الأمني الإقليمي المنتهج، فمثلا

¹ – Amitav Acharya : ,Op.Cit,p632

² – Barry Buzan and Ole Weaver: ,Op.Cit,p78.

³ – Amitav Acharya : ,Op.Cit,p636

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

مركبات الأمن الإقليمي المركزة يمكن أن تنتج جماعات أمنية، فجنوب أمريكا هي مركب أممي إقليمي معياري وجماعة أمنية، أما جنوب شرق آسيا فهي مركب أممي إقليمي معياري، في حين يشكل إقليم شرق آسيا مركب أممي إقليمي مركز¹.

إن نظرية مركب الأمن الإقليمي تلعب دورا بارزا في تحليل الظاهرة الأمنية على المستوى الإقليمي، إذ توفر نماذج لمركبات أمنية تعكس طبيعة التكتل المتواجد على مستوى كل نظام إقليمي، وهو ما يسمح بإمكانية وضع أطر نظرية تبرز احتمالات تحقيق سياسات أمنية مشتركة ضمن تكتل إقليمي معين، وهذا بناء على تحليل العلاقات التفاعلية الداخلية، وكذا مابين إقليمية، وتأثير الفواعل الخارجة عن الإقليم، إضافة إلى إمكانية قياس قدرة التكتل الإقليمي على مواجهة التهديدات التي تواجهه سواء داخليا أو خارجيا، فمثلا في حال دراسة الأنماط التفاعلية ضمن إقليم ما، والتوصل إلى نتيجة مفادها أن هناك قوة عظمى تدور حولها مجمل التفاعلات وهي المحرك الرئيسي لديناميكيات النظام، هذا يفسح المجال أمام وجود مركب قوة عظمى، وبالتالي تتبين صعوبة تكوين وحدة أمنية إقليمية متعادلة بين مختلف الأطراف، مهما توفر تكتل إقليمي يعكس العلاقات التفاعلية بين مختلف وحدات الإقليم، لأن القوة العظمى لن تسمح أبدا ب بروز قوة موازنة وإنما تعمل دائما على الهيمنة، فنظرية مركب الأمن الإقليمي تساعد الباحثين على التنبؤ باحتمالات قيام اتحادات أمنية إقليمية على درجة عالية من التعاون، وهذا من خلال إدراك طبيعة المركب الأمني المتواجد على مستوى الإقليم المعني بالدراسة .

المطلب الثاني: علاقة التكتلات الإقليمية بالأمن الإقليمي

إن القيام بمسح كرونولوجي لمسار ظاهرتي التعاون والصراع وتفاعلها ضمن النسق الدولي يثبت حجم الترابط الوثيق بينهما، سواء على مستوى الواقع العملي أو على مستوى أدبيات العلاقات الدولية .

غالبا ما اتصل نمط الصراع بتحقيق الأمن، فوفقا للمنظور الواقعي، الدول في سعيها الدائم لضمان أمنها تعمل على امتلاك أكبر قدر من القوة بمختلف أنواعها، وهو ما يجعل الطابع الصراعى يسود العلاقات الدولية خاصة في ظل نظام فوضوي تسوده عدم الثقة، في حين أن

¹ - Ibid , p638.

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

النمط التعاوني ارتبط بتزايد الارتباطات الاقتصادية، ونمو النسق المؤسسي المعبر عن علاقات الاعتماد المتبادل وتقريب الرؤى بين الوحدات السياسية، وهو ما يسمح ببلورت علاقات تعاونية يسودها جو من الثقة والحوار الدائم، ما يؤدي إلى التخفيف من حدة الصراعات ويفتح المجال لتحقيق الأمن والاستقرار، خاصة في ظل تشابك العلاقات لدرجة تكوين ما يسميه جون بورتن شبكة العنكبوت، أين يصبح من الصعب الانفصال والتنصل من العلاقات بطريقة سهلة لأن الخسائر والمضار تكون أسوأ وأعظم .

من خلال تتبع ظاهرتي التكتلات الإقليمية والأمن نجدهما يعكسان بشكل واضح ثنائية تعاون/صراع، فوجود تكتلات إقليمية ذات درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين فواعلها، يساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن في الإقليم، كما أن توفر عامل الأمن ضمن إقليم ما يفسح المجال واسعا أمام تطور التكتلات الإقليمية هيكليا ووظيفيا، أين تصبح الوحدات مطمئنة على أمنها وتواجدها، ما يدفعها إلى البحث عن رفاها من خلال إقامة مشاريع تنموية، فالعلاقة هي علاقة طردية، ومثال ذلك فرنسا وألمانيا اللتين استطعتا أن يتجاوزا الحساسيات التاريخية وسنين من الحروب، من خلال إقامة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، التي تطورت إلى الاتحاد الأوروبي، وهو يعمل حاليا على بناء هوية أمنية وسياسة خارجية مشتركة.

تاريخيا بروز الإقليمية التقليدية القائمة على أساس التقارب الجغرافي، توافق ومفهوم الأمن الجماعي الذي تجسد مع ميثاق منظمة الأمم المتحدة، والذي أشار إلى الدور الهام الذي تقوم به المنظمات الإقليمية، وخاصة مع تراجع التحالفات العسكرية بعد الحرب الباردة، وبرز تهديدات ذات أبعاد مختلفة عن البعد العسكري، الذي ساد قبل وأثناء الحرب الباردة، وهو ما فسح المجال أما بروز سياسات أمنية جديدة على المستوى الإقليمي تنطلق من التكتلات الإقليمية، خاصة مع تطور هذه الأخيرة بظهور موجة الإقليمية الجديدة.

المطلب الثالث: التكتلات الإقليمية كدافع نحو تحقيق الأمن الإقليمي

اعتبر الكثير من الباحثين أن التوسع في إنشاء المنظمات الإقليمية، هو مؤشر على أهمية الدور الذي عن Russett تؤديه هذه المنظمات في دعم السلم والأمن والتعاون، وفي هذا المجال تحدث روسيت للدلالة على ما يمكن أن تحققه الإقليمية من دعم للسلم Peace by pieces فكرة السلام على أجزاء من خلال J.Nye العالمي، من خلال دعم بل وتحقيق السلام الإقليمي، وهو ما

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

أشار إليه جوزيف ناي، فأيد بذلك فكرة ارتباط المنظمات الإقليمية بتحقيق السلام، وذلك لقدرتها على *Peace in parts* مؤلفه تسريع التكامل وتغيير أو تعديل قواعد العلاقات بين الدول، وخلق جزر سلام في النظام الدولي، كما أنها تساهم في إحياء وتجديد القطبية المتعددة، التي تعتبر أكفأ نمط في تحقيق الاستقرار والسلام العالمي، إضافة إلى ذلك فهي تعمل على خلق منظومة علاقات جديدة، فمن خلال التعاون الإقليمي الوظيفي ستكون الدول أقل ميلاً أو أقل استعداداً لاستخدام قوتها السيادية في صراعات عنيفة، فمثل هذه العلاقات ترفع تكلفة الصراع، لذا فالتكتلات الإقليمية لها دور بارز في ضبط الصراعات والحد من تأثيرها بالصراعات الدولية، كما أن هذه المنظمات تكون على دراية بشؤون الإقليم وخلفيات الصراع فهي الأقدر على التعامل مع النزاعات من المنظمات الدولية¹.

كما أن الروى حول تأثير علاقة الجوار على ثنائية التعاون والصراع بين الدول تباينت، فالبعض يرى أن التجاور الجغرافي يمكن أن يشكل دافعاً للصراع، فالواقعيون الجدد يعتقدون أن المؤسسات الدولية لا تلعب دوراً هاماً في منع نشوب الحرب، فالمؤسسات تعتبر نتاجاً لمصالح الدول والقيود التي يفرضها النظام الدولي نفسه، فهذه المصالح والقيود هي التي تتحكم بالقرارات المتعلقة فيما إذا كانت الدول ستتعاون أو تتنافس².

في حين يرى آخرون أن استغلال التقارب الجغرافي في إقامة صلات وثيقة بين دول الإقليم، يمكن من خلالها تجاوز الصراعات خاصة الحدودية منها، فالتكتل الإقليمي من شأنه أن يحد من النزاعات بحكم أن حدود دول التكتل تذوب فيما بينها، وتصبح المصالح متوافقة وأي تهديد لأحد دول الإقليم سواء كان اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو حتى عسكري، هو تهديد لكل دول الإقليم، فضعف التماسك بين دولتين متجاورتين يرفع معدل الصراع والعكس صحيح³، وهذا ما أكد عليه وزير الخارجية سنة 1992 بقوله أن المؤسسات لعبت ولا تزال دوراً حاسماً في البريطاني دوجلاس هيرد D.Hurd في تعزيز الأمن خاصة في أوروبا والتحدي بعد الحرب الباردة هو تكييف هذه المؤسسات لمعالجة الظروف الجديدة التي أصبحت سائدة.

¹ - محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص.ص، 33، 34 .

² - جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص.ص، 426 .

³ - محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص.ص، 67 .

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

هناك اعتقاد واسع بإمكانية تطوير المؤسسات الحالية لتعزيز الأنظمة الأمنية، وإنشاء نظم أمنية إقليمية يتم بعد المرور بمراحل عديدة بداية بإجراءات بناء الثقة، مروراً بالتعاون الأمني، وصولاً إلى التكامل الأمني الذي يعد المرحلة اللاحقة على تحقيق التكامل السياسي¹، إضافة إلى ذلك فإن حل المنازعات بالطرق السلمية يتم من خلال التكتلات الإقليمية، فالدول ضمن هذه التكتلات تسعى للحفاظ على مصالحها المشتركة، فكلما زادت المصالح وتعمق التماسك كلما كانت هناك فرص أفضل للأخذ بهذا التوجه، أي النهج السلمي بدلاً من الوسائل العسكرية، كذلك فإن وجود تنظيم إقليمي يلعب دوراً كبيراً في نجاح التوجه السلمي لحل المنازعات، وفي هذا المجال عرض هامبسون أكثر من خطة أو برنامج تحت مسمى نظام الأمن الجزئي، وأبرز هذه الأنظمة هي :

- أنظمة بناء الثقة .

- أنظمة الاعتماد الذاتي لتنظيم الصراع .

- ضبط التسلح المتعدد الأطراف.

من خلال النوع الثاني فهو يركز على تسوية المنازعات الإقليمية بالاعتماد على الذات الإقليمية، من خلال إقامة ترتيبات أمن تعاوني داخل النظم الإقليمية²، فالتكتلات الإقليمية من شأنها أن تكون إطار فعال لإقامة مثل هذه الترتيبات، بحكم المصالح التي تخلقها بين الوحدات المشكلة لها، فالمنطقة التي يتواجد بها تنظيم إقليمي يساعد ذلك على إبعاد تلك المنطقة عن الصراعات الدولية الكبرى، إذ يساعد على عزل القضايا الإقليمية عن القضايا الدولية العالمية، كما أن مثل هذه التكتلات تساهم في تفعيل مسار الدبلوماسية الوقائية، إذ تكون منبرا هاماً لها، فلا بد من تبني نظرة شاملة وإدراك الترابطات بين القضايا³، فليس صحيحاً الفصل بين دراسات الأمن والشؤون الاقتصادية والقضايا الإقليمية والمشاكل الدولية، فكثيراً من قضايا الأمن مثل تحديد مصادر التهديد، وطبيعة التهديد، وأساليب مواجهته عرفت تغيراً كبيراً يتطلب آليات جديدة لمعالجتها، فالتهديدات الأمنية لا تشمل التهديدات العسكرية فحسب، وإنما أيضاً عدداً من

¹ - سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 26.

² - محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص 101 .

³ - أحمد الراشدي، ناصيف حتى، مرجع سابق، ص 291 .

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

الظواهر الإضافية التي أضفى عليها الطابع الأمني ومنها التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أن عوامل الخطر عديدة فهناك الجوع الأخطار البيئية، الفقر، العنف، ولهذا فإن معظم المخاطر على الحياة الإنسانية لا يمكن خفضها باستخدام الأسلحة أو الإنفاق العسكري على العموم وإنما تتطلب تدخلات وقائية غير عسكرية¹، هذه

التدخلات لو تتم من طرف دولة واحدة، قد يعتبر تدخل في الشؤون الداخلية، لكن إذا تم على مستوى جماعي وبإشراك كل الأطراف بما فيها دول الخطر، هنا تكون هناك نتيجة ترضي كل الأطراف وتقضي على الخطر، فيجب عدم النظر إلى التهديد الذي يلحق بدول الجوار على أنه تهديد خاص بها ففي ظل سرعة انتشار كل شيء، حتى التهديد قابل للانتشار وبصورة فائقة ما يتطلب ضرورة العمل الجماعي الذي ينعكس من خلال عمل التكتلات الإقليمية التي تجسد معنى الاتحاد، ولهذا ففي مناقشة معالجة إدارة الأزمات الإقليمية، كان لابد من ربط الأمن الإقليمي بالتنمية الإقليمية، ولهذا عنت الجهود المشتركة لمجموعة من البلدان ضمن منطقة جغرافية بتحسين الترابطات الاقتصادية للوحدات السياسية وكذا القدرة الكلية للاقتصاد الإقليمي.

هناك علاقة سببية بين الأمن، الإنفاق العسكري والتنمية، فكلما زاد الإنفاق العسكري تصبح الدولة أقل أمناً وأدنى تنمية²، كما أنه من خلال التكتلات الإقليمية يمكن تجاوز المعضلة الأمنية، لأنها توفر إطار للحوار والثقة بين الأعضاء، أين تصبح الدول منكشفة على بعضها ما يؤدي لتقلص حالات الشك، فزيادة ارتباطات دول الإقليم عبر تفاعلات ايجابية، يزيد من توافق مصالحها ما يؤدي لرسوخ البنى الأمنية وثباتها، فغالبا ما يتضمن تأسيس تكتلات إقليمية تحقيق الاستقرار وتجنب الصراع ودعم القدرة الجماعية لمجتمعاتها، من خلال تشجيع التكامل بين أعضائها³، فمنذ نهاية الحرب الباردة ازداد استخدام المنظمات الإقليمية لأغراض التعاون الأمني في كل أنحاء العالم، وقد لاحظ صناع السياسة أن الأقاليم التي تثير أكثر المشكلات الأمنية حدة بما فيها أخطار انتشار أسلحة الدمار الشامل هي الأقاليم التي تفتقر إلى مثل هذه الهياكل التعاونية.

¹ - شارون وبهارتا وكريسن سودر: بعثات السلام المتعددة الأطراف، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة

حسن حسن وآخرون، (لبنان، مركز الوحدة العربية، 2006)، ص 393 .

² - عبد النورين عنتر، مرجع سابق، ص 21 .

³ - أليسون . ج. ك. بيلز وأندرو كوتي، مرجع سابق، ص 320 .

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

عموما هناك أربعة أدوار تستطيع المنظمات الإقليمية القيام بها في سياق الأمن هي :

- 1- تفادي الصراع ضمن الإقليم واحتواءه وحله.
- 2- السعي للتعاون العسكري والأمني عمليا .
- 3- تشجيع الحكم الصالح في ميدان الدفاع والأمن .
- 4- معالجة مسائل وظيفية بما فيها ما يسمى التهديدات الجديدة¹ .

فكيوهان R.Keohan ومارتنMartin بينا أن بوسع المؤسسات توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات، وجعل الالتزامات أكثر موثوقية، وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق، كما أنها تعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل² .

فتحول مفهوم التهديد أدى لضرورة تشكيل أو الاعتماد على تنظيمات غير تلك التي تقوم على العامل العسكري كالأحلاف العسكرية، خاصة مع تطور الإقليمية وبروز الإقليمية الجديدة، التي يعد البعد الأمني أحد مجالاتها حسب تعريف بالمرNorman Palmer لمفهوم الإقليمية الجديدة،

كما أن تزايد الصلات التجارية والاستثمارية ساهم في خلق بيئة إقليمية أكثر سلما واستقرارا مثل جنوب شرق آسيا³.

لقد ساهمت نهاية الحرب الباردة وتطور ظاهرة العولمة وبروز تهديدات عبر وطنية كبروز المسائل الطاقوية والبيئية، الهجرة، الجريمة المنظمة والإرهاب كشؤون أمنية كبرى، بعمل الدول على تنظيم نفسها إقليميا بشكل متزايد وتقارب المسائل من منطلق إقليمي، فأصبحت الإقليمية بمثابة منهج للدول لتحمي مصالحها الوطنية، فالدول ضمن إقليم معين تتقاسم كثيرا من الشؤون أو الاهتمامات الأمنية، كما أن سلوك دولة واحدة ضمن الإقليم سيؤثر بالتأكيد على الدول الجارة، فكثير من المسائل الهامة مثل التنمية الاقتصادية، التجارة والبيئة هي مسائل جدا واسعة ومعقدة بالنسبة لدول فردية، حيث يصعب عليها العثور على حلول أو إستراتيجيات دائمة

¹ - شارون ويهارتا وكريسن سودر، مرجع سابق، ص 266 .

² - جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 427 .

³ - ربيعي سامية، مرجع سابق، ص 70 .

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

وناجحة لمعالجة هذه المسائل، وبالتالي يكون من المنطقي لهذه الدول أن تبحث عن إستراتيجيات إقليمية وأن تتبنى تعاون داخل-إقليمي للتعامل مع هذه القضايا¹، فالدول تدخل في اتفاقيات تجارية إقليمية في أغلب الأحيان لأسباب سياسية، وهذا يتضمن تحسين الأمن، تحسين مواضيع المفاوضات والمساومات الدولية².

عموما هناك علاقة وطيدة بين وجود التكتلات الإقليمية والاستقرار الأمني في الأقاليم، فمثلا في إفريقيا أين توجد نسبة ضئيلة من التعاون، أدى لعدم إمكانية خلق جماعة أمنية إقليمية، وهذا راجع للتباين الشديد في أهداف الدول، وعدم وجود قنوات تسمح بخلق الثقة ومجالات تعاونية قابلة للانتشار للوصول إلى التعاون الأمني، ومن ثم الاستقرار الإقليمي، فالعديد من أقاليم القارة عرضة للنزاعات ما بين الدول Interstate conflicts، وداخل الدول Intrastate conflicts، وهو ما خلق ضغط أدى للتدخل الخارجي خاصة في ما يعرف بالدول الفاشلة Failed states، التي تتسبب في أزمات أمن إقليمية كما هو الحال في غرب إفريقيا.

ولقد طرح هيتني Hettne في تحليله لإدارة النزاع الإقليمي، ستة عناصر لتحليل الارتباطات الخارجية في النزاعات*، اعتمد لتحقيق العنصر الأول المتعلق بالمنع المبكر للنزاع The early prevention of conflict** على التنمية الإقليمية، التي من خلالها تسعى الدول جاهدة لزيادة الترابطات فيما بينها، وكذا تطوير قدرة الاقتصاد الإقليمي، كما يرى أن بروز الكتل الاقتصادية هو عامل ضروري للبلدان المهمشة Marginalized countries لتجنب وجودها الدولي المتقزم، و عامل مهم في منع تطور عمليات تولد النزاع، وإمكانية تجنبها نهائيا في مرحلة مبكرة، كما أن التكتلات الإقليمية تعتبر وسيلة جد هامة لتفعيل الدبلوماسية الوقائية Preventive diplomacy، من خلال بناء الثقة بين أعضاء التكتل الواحد، إضافة إلى ذلك التنظيم الإقليمي يسمح بالتقليل من قيمة الحدود وهو ما يخفف من حدة التوترات الحدودية³.

¹- المرجع السابق، ص 109 .

² - John Ravenhill :Regionalism ,Op.Cit ,p126 .

*العناصر الستة تتمثل في :المنع المبكر للنزاع،بناء مقاييس الثقة والدبلوماسية الوقائية،أنماط التدخل الخارجي،مستوطنة سلام،قرار نزاع،إعادة بناء ما بعد النزاع .

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

من زاوية أخرى اللأمن هو دافع للتكتل، وهو ما برز بوضوح في فترة الحرب الباردة، والتطور الحالي للنماذج التكاملية يرجع في جانب منه إلى تطور مفهوم الأمن وأخذ أبعاد أخرى.

1- الآليات الإقليمية في تحقيق الأمن

إن وجود تهديدات خارجية ضد دول تشكل نظاما إقليميا، يمكن أن يكون حافزا لخلق توجهات تكاملية، خاصة إذا كان هناك شعور عام داخل النظام الإقليمي بأن هذا التهديد يستهدف كل وحدات النظام، وما يؤكد ذلك هي التجربة الأوروبية وكذا رابطة دول جنوب شرق آسيا ضد التهديد الخارجي الممثل في الخطر الشيوعي¹، و بانتهاء هذا الأخير سارت هذه التنظيمات نحو تحقيق مزيدا من التعاون في مجالات أخرى، وصلت بالأوروبيين إلى بناء اتحاد يعكس مصالح مختلف الوحدات السياسية الأوروبية، ففي حال تحقيق الأمن الإقليمي ضمن تكتل إقليمي ما، من شأنه فتح المجال أمام الوحدات المشكلة لهذا الأخير على تركيز قدراتها وطاقاتها ومواردها لرفاهية الإقليم، بدلا من التركيز على التدابير الأمنية ضد بعضهم البعض، لأن التطور الاقتصادي والرخاء يؤدي إلى السلام بين الأمم، فلا يمكن حل المشكلات عبر الأمم بما فيها المشكلات الاقتصادية والبيئية والإرهابية والثقافية والإجرامية، و التهديدات الأخرى للأمن بوسائل قومية فقط، فهي تحتاج لحلول تعتمد على آليات إقليمية وعالمية من التعاون والتنسيق². فالتعاون الإقليمي يساعد على مواجهة قضايا التهديدات الأمنية الجديدة، وهذا ما شجع التعاون المتوسطي .

هناك مجموعة من الآليات يمكن اعتمادها على المستوى الإقليمي لتحقيق الأمن الإقليمي أهمها :

**استعمل جون بورتن J.Burton مصطلح Provention وهي العملية التي يتم فيها دمج ترقية الشروط الباعثة على السلام، وتجنب أو منع الشروط الباعثة على العنف.

1-Bjorn Hettne :security regionalism in theory and practice

¹ - محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص 74 .

² - جوزيف ناي: الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد شريف الطرح، (السعودية، مكتبة العبيكان، ط2002، 1)، ص132.

* المنظومة الأمنية : The security regime

قبل التطرق إلى مفهوم المنظومة الأمنية لابد من التطرق إلى مفهوم المنظومة الدولية باعتبارها مفهوم أشمل وأوسع من المنظومة لأمنية .

يقصد بالمنظومة الدولية شبكة أو مجموعة مترابطة من المنظومات الفرعية المترابطة والمعتمدة بعضها على بعض، سواء كانت منظومات عالمية أو إقليمية أو محلية، ويعرف هيدلي بول المنظومة الدولية على أنها: "منظومة تظهر للوجود حين يكون لدى دولتين أو أكثر من الاتصال فيما بينها ويكون لديها من التأثير إحداها في قرارات الأخرى، ما يكفي لكي يجعلها تتصرف كأجزاء من كل واحد"، وقد رأى كل من تشارلز ماكلياند وجون بورتن أن المنظومة الدولية تتكون من مجموعات من الروابط والعلاقات بصفتها شكلا موسعا لاثنتين من الأطراف الفاعلة والمتفاعلة فيما بينها¹، هذه المنظومات تساهم في بناء أمن دولي على المستويين الإقليمي والعالمي، إذ تساهم حسب كراسنر في تقليص الشك وانعدام الثقة وأخطار الصدام بين الدول .
S.Krasner

أما المنظومة الأمنية فهي تشير إلى: " تلك المبادئ، القواعد والمعايير التي تجعل الأمم مقيدة في سلوكها، من خلال الاعتقاد بأن الآخرين -الدول- سوف يفعلون نفس الشيء، هذا لا يتضمن فقط المعايير والآمال التي تسهل التعاون، بل يتضمن شكلا من التعاون الذي هو أكثر من السعي إلى المصلحة الذاتية القصيرة المدى"² .

و في هذا الصدد يمكن التمييز بين مجتمع الأمن التعددي ومنظومة الأمن الجماعي، فالأول يتعلق بالنزاعات داخل الجماعة، بينما منظومة الأمن الجماعي تتعلق بالنزاعات بين الجماعة وأولئك غير الأطراف فيها، كما أنها مؤسسة على مبدأ المساعدة المتبادلة أو "الكل من أجل واحد، واحد من أجل الكل"، فعندما يكون أمن أحد الأعضاء مهددا بعدوان فإنه يفترض أن يهب الجميع للدفاع عنه حتى ولو أمنهم الشخصي ليس مهددا، كما أن تحقيق الأمن الجماعي يتم من

¹ -فواز جرجس، مرجع سابق، ص 22 .

² -عمار حجار : السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي، (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2002)، ص 84.

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

خلال منظومات إقليمية مستقلة نسبياً أو مركبات أمنية وليس مع أولئك الذين هم خارج الإقليم¹ . تتولد حين تتعاون مجموعة من الدول Robert Jervis والأنظمة الأمنية حسب روبرت جارفيس على إدارة منازعاتها، و تفادي الحرب عبر إخماد معضلة الأمن من خلال أعمالها وافتراساتها المتعلقة بأعمال غيرها من الدول على السواء² .

*جماعات الأمن : Security communities

هي أحد الآليات المعتمدة من قبل التكتلات الإقليمية لتحقيق الأمن الإقليمي، فالتكامل الأمني يمكن إقامته من خلال تكوين الجماعة الأمنية Security Community التي عرفها كارل دوتش K.Deutch على أنها "مجموعة بشرية متكاملة ضمن نطاق جغرافي معين، تولد لديها شعور جماعي بأن المشاكل الاجتماعية يجب حلها، ويمكن حلها عبر عمليات التغيير السلمي من خلال إقامة مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والانتساع تكفي للاعتماد عليها في هذا التغيير السلمي بين أفرادها"³ ومنه فالجماعة يمكن أن توفر إطاراً لإنشاء نظام أمني إقليمي، فدوتش ينطلق في تصوره لبناء هذه الجماعات من فكرة تنامي التفاعلات التي تؤدي إلى الاندماج الاجتماعي، الذي ينتج بدوره المؤسسات المشتركة، أما المنظرين ما بعد الحداثيون فإن العامل الأساسي في تقوية الترابط بين جماعات الأمن هو تكوين الهوية الاجتماعية، التي تؤدي إلى عقد روابط الثقة والأمان، وهذا العامل الأخير يعد أهم السلوكيات التي تسعى مختلف التوجهات لتحقيقها بين مختلف الوحدات السياسية، خاصة وأن الجماعة الأمنية لا تقتصر على أعضاء الإقليم الجغرافي بل تمتد إلى الجماعة الافتراضية بواسطة وسائل الإعلام والاتصال⁴ .

كما يعتبر كارل دوتش أن الجماعة الأمنية هي مجموعة من الدول تعمل على تطوير الحس التكاملي في المجال الأمني، بالمقارنة مع دول المركب الأمني الإقليمي، الذي يأخذ بعين الاعتبار تأثيرات عدم الأمان، فإن الجماعة الأمنية وصلت لمستوى متطور نظرياً من الثقة

¹ - ألكسندر وندت: النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي، (السعودية، النشر العلمي والمطابع، 2006)، ص 412.

² - جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 424 .

³ - سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 26.

⁴ - عمار حجار، مرجع سابق، ص 89 .

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

المتبادلة، فهو يفترض بأن هذه Stable peace. بل أكثر من ذلك خلقوا سلام مستقر Stable order الدول لم تخلق فقط نظام مستقر.

و قد ميزدوتش بين نوعين من الجماعة الأمنية، التعددية والمدمجة، و الاختلاف بينهما يتحدد من خلال حضور أو غياب آلية مؤسساتية تكون قادرة على إقامة نظام بين مكونات النظام الإقليمي، كما تتميز هذه المجموعات بمجموعة من المميزات تتمثل فيما يلي :

1- داخل الجماعة الأمنية الدول قادرة على التدخل بواسطة الآليات الدبلوماسية لكي تمنع النزاعات بين الدول.

2- الدول ضمن الجماعة الأمنية لها القدرة على بناء جبهة مشتركة ضد أي تهديد خارجي محتمل . 3- إحدى المعايير الأساسية لوجود جماعة أمنية هي القدرة على تطوير آليات مؤسساتية قادرة على منع الأزمات والنزاعات المحتملة.

4- الفهم المشترك داخل الجماعة الأمنية للتهديدات الخارجية، يستوجب أن تستعمل نفس أنماط التحليل في تصنيفهم للأخطار ونطاق اختراق الأمن الإقليمي .

5- الجماعة الأمنية تعتبر شكل من أشكال التعاون الإقليمي والدولي¹ .

فالجماعة الأمنية هي مجموعة بشرية أصبحت مندمجة، و المقصود بالاندماج تولد شعور بالجماعة ضمن أرض ما، و انبثاق مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والانتساع تكفي لتأمين توقعات يمكن الاعتماد عليها بشأن التغيير السلمي بين سكانها، و المقصود بالشعور بالجماعة هو الاعتقاد بأن المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب حلها، وذلك عبر عمليات التغيير السلمي²، أما ألكسندر وندت A.Wendt فيعرف الجماعة الأمنية بأنها بنية اجتماعية مختلفة نوعا ما، تتألف من معرفة مشتركة تتفق فيها الدول بأن تحل منازعاتها فيما بينها من دون اللجوء إلى الحرب.

حسب أنتوني غيدنز A.Giddens يمكن أن تتوسع الجماعات الأمنية الإقليمية القائمة حاليا

¹ – Dragos Banescu : Op.Cit,p7.

² جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص424 .

لتصبح جماعة أمنية أوسع نطاقاً¹ .

كما أن الجماعة الأمنية تعني أنّ مستوى الأقلمة المحقق يجعل من غير الممكن حل النزاعات بالوسائل العنيفة بين دول الإقليم أو داخل الدول المشكلة للإقليم²، وهذا ما تعمل عليه التكتلات الإقليمية .

Security partnership arrangements*ترتيبات الشراكة الأمنية :

أصبح تطوير ترتيبات الشراكة الأمنية بعد الحرب الباردة أمراً ضرورياً بناءً على المنطلقات والمبادئ المعتمدة في عدة تجارب إقليمية كالمنتدى الإقليمي للآسيان FRA. يعتمد كثيراً على هذا المفهوم في بناء الأمن الإقليمي ضمن مجموعة من الدول التي تتميز بالانقسامات والاختلافات ذات الطابع الصراعى، و حجم ضئيل من التفاعلات والاتصالات، إلا أن هذه الدول تملك بالمقابل استعداداً لإدارة أزماتها وخلافاتها، بتبني خطوات نحو التقليل من خطر الصدام العنيف من خلال الدخول في إجراءات لتكثيف الاتصالات والتفاعلات فيما بينها، و هنا يمكن

التمييز بين نوعين من الاتفاقيات لبناء مثل هذه الترتيبات، فهناك الاتفاقيات الأساسية التي تقوم على المبادئ المشتركة حول العلاقات السلمية بين دول الترتيب، و هناك الاتفاقيات الإجرائية التي تتعلق بالإجراءات الموجهة لإدارة المشاكل الدولية ضمن جهة معينة لغرض الوقاية من خطر أي نزاع محتمل قادر على تهديد الاستقرار على مستوى هذه الجهة³ .

إن إقامة كتل إقليمي قائم على التكامل بين أعضائه في العديد من المجالات، من شأنه أن يعيق ويمنع التوترات بين الدول وتحقيق ما يعرف بالأمن الشامل، على الأقل على المستوى الإقليمي بصورة أولية، ثم ينتشر على المستوى العالمي، ففي النهاية العالم ما هو إلا مجموعة من الأقاليم، فإذا تحققت مثل هذه الآليات نجاحاً في أحد الأقاليم، من شأن ذلك أن يخلق معايير تصبح بمثابة نماذج نظرية، يمكن في حال تتبعها تحقيق الأمن والاستقرار في مختلف الأقاليم، و هذا بمراعاة التباين الإقليمي من حيث البنية أو من حيث مستوى التفاعلات وطبيعتها.

¹ - المرجع السابق، ص 441 .

² - ربيعي سامية، مرجع سابق، ص 80 .

³ - عمار حجار، مرجع سابق، ص 79، 80 .

المبحث الثاني: المدخل النظري لتحليل السياسة الخارجية

I- السياسة الخارجية المفهوم والعملية :

I-1- المفهوم:

تعتبر السياسة الخارجية أحد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة، فهي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني، والكيان الإقليمي للدولة، ومن ثم فهي تحتل موقعا مركزيا في السياسة العامة¹، والواقع أن أهمية السياسة الخارجية ليست مجرد قضية نظرية، وإنما قضية عملية ترتبط بالأداء العام للنظام السياسي، فصانع السياسة الخارجية مطالب بوضع تلك السياسة في موقعها المناسب من السياسة العامة للدولة، وعلى وجه التحديد بتحقيق قدر من التوازن النسبي بين السياسة الخارجية، والسياسة الداخلية طبقا لظروف دولته².

بالنسبة " لدانيال بال " فإن مفهومي " عملية السياسة الخارجية "، و" السياسة الخارجية " كلاهما مفهومين معقدين، لذلك فقبل التطرق لمفهوم السياسة الخارجية سوف نحاول تعريف مصطلح " عملية "، الذي يعني من منظور " باتريك هاني " " Patrick Haney " : " الخطوات أو المهام المنجزة من قبل الجماعة، التي تصنع القرار أو تصنع خيار السياسة الخارجية، مثل تحديد الأهداف والبحث عن المعلومات وتطوير الخطط الممكنة "، وفي هذا السياق يرى " أندرسون " أنه يجب تطوير النظريات التي تفسر عملية صناعة السياسة في الشؤون الخارجية، إذ يقدم من خلال بحثه حول : " نظرية العملية " " Process Theory "، صورة " العملية " على أنها "إحدى أنواع النشاط التنسيقي المرن، الذي يستلزم البحث عن الأهداف بقدر البحث نفسه عن البدائل"³.

إن عملية السياسة الخارجية هي الأهداف الأولية، التي تصوغها الدولة وتضمنها سياساتها، من خلال عملية التفاعل، إلا أنه ليست كل مخرجات هذه العملية تكون متوقعة أو

¹ - سليم محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية. ط. 2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1998، ص. 78.

² - نفس المرجع، ص. 82.

³ - عامر مصباح، " صناعة السياسة الخارجية : التخطيط في مواجهة الضغوط "، مجلة الدبلوماسية. ع. 37، 2007، ص. 41.

الفصل الأول:الإطار النظري للحراسة

مخطط لها، ذلك أن الاتجاهات الكونية في تطور التقنية والاقتصاد والثقافة، والتغير في توازنات القوى، أصبح لها تأثير واضح على الأفعال الصادرة من الدولة ووكالاتها، وبالتالي لابد من التمييز بين السياسة الخارجية للدول كسلوك مقصود ومخطط له، والأفعال التي هي عبارة عن استجابات وردود أفعال لأحداث وتطورات متسارعة في البيئة الدولية.

بناءً على ما سبق، وعلى الرغم من أن مفهوم " عملية "، يحمل إلى الذهن صورة التفكير الجيد والمقاربة المنطقية للقضية، إلا أنه غالباً ما تتدخل العديد من العوامل، التي تجعل من عملية السياسة الخارجية دون مستوى العقلانية الكاملة، في ظل شح المعلومات والطبيعة المعقدة للقدرات، الإدراكات، التحديات، والأزمات، التي تصنع ديناميكية هذه العملية¹.

إن طرح مثل هذه الأفكار، هو بمنزلة وضع حدود أمام عملية التنظير لعملية السياسة الخارجية، والتنبيه إلى مواطن القصور أو التباين بين ما هو نظري، وما هو عملي، وبين ما ترغب الدولة في تحقيقه، وما هو قائم في البيئة الدولية، وبين أمل صناع القرار وكوابح البيئة الدولية، لكن مع كل هذه التعقيدات في دراسة عملية صناعة السياسة الخارجية وتحليلها، تبقى هذه العملية مرتبطة بمجموعة من الخطوات نذكر منها: "جمع المعلومات"، "التقارير"، "تفسيرها"، "صياغة الخيار"، "التخطيط"، "البرمجة"، "صناعة القرار"، "اتخاذ القرار"، "تنفيذ السياسة"، "ترشيد السياسة"، "تقييم السياسة"، "تعديل السياسة"، "التخزين" و"الاستدعاء"، كخطوات في عمليات صناعة السياسة الخارجية².

أما عن مفهوم السياسة الخارجية، فإنه من الصعب الحديث عن تعريف توافيقي موحد لمفهوم السياسة الخارجية، وذلك بسبب تعقد هذه الظاهرة وتشابك أبعادها، وتغير توجهاتها تبعاً للظروف المتاحة، بغية تحقيق الأهداف المرسومة³، لذلك سنكتفي بذكر بعض التعريفات الأكثر شمولية.

تعرف السياسة الخارجية بأنها: "المجموع الكلي للخطوات التي تخطوها الدولة بهدف بناء

¹ - نفس المرجع، ص. 42.

² - نفس المرجع، ص. 41.

³ - عبد الرحمن يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر، 1999، ص. 19.

الفصل الأول:الإطار النظري للحداثة

سياستها الخارجية¹، وعلى أنها : "الهدف المباشر لمجموع الأفعال المتخذة من قبل الدولة، في إطار جهودها من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية"²، وحسب " والتر تيجان " "WALTER TIJAN"، " فالسياسة الخارجية هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما، والقوة التي تلزم لتنفيذ هذا الالتزام"³، والالتزام الخارجي عند " ليمان " "LIPMAN"، هو: " كل تعاهد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها، قد يستلزم تنفيذه استعمال القوة، فمحور السياسة الخارجية حسبه هو أن تكون القوة اللازمة لتنفيذ الارتباط الخارجي، أكبر مما يتطلبه هذا الارتباط"⁴، ويتضح من تعريف " ليمان "، تجاهله لعامل السلوكيات والمهارات في السياسة الخارجية، وتركيزه على عامل القوة في بعده العسكري.

وفي تعريف آخر للسياسة الخارجية نجد أنها: "مجموعة عمليات تنظم نشاطات الدول، وسلوكياتها وعلاقتها مع الدول الأخرى، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، لتحقيق مصالحها، وأهدافها الوطنية، وحماية أمنها وسلامتها"⁵، كذلك تعرف السياسة الخارجية على أنها : " الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول"⁶، كما تتصرف السياسة الخارجية، حسب " حامد ربيع " إلى : " جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة، كحقيقة نظامية، فنشاط الجماعة كوجود حضاري، أو التعبيرات الذاتية كصور فردية، للحركة الخارجية تتطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع، الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية"⁷.

و في نفس السياق، يعرف " مودلسكي " السياسة الخارجية على أنها : " نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات، لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، ولأقلمة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية،

1 - عامر مصباح، مرجع سابق. ص. 41.

2 - نفس المرجع، نفس الصفحة.

3 - عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سابق. ص. 20.

4 - نفس المرجع، ص. 19.

5 - بطرس غالي وآخرون، المدخل إلى علم السياسة. ط. 7، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1984، ص 351.

6 - فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية. ط. 1، بغداد، العراق، 1975، ص. 23.

7 - حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية. مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، مصر، ص. 7.

الفصل الأول:الإطار النظري للحراسة

وفي هذا الإطار هناك نمطين من الأنشطة هما : المدخلات والمخرجات "1.

غير أنه لا يمكن اعتبار كل نشاط خارجي، هو بالضرورة سياسة خارجية حسب ما جاء في التعريفين السابقين، فإن لم يرتبط النشاط الخارجي بتحقيق الأهداف العامة للدولة، فإنه لا يصنف ضمن السياسة الخارجية، ضف على ذلك أن السياسة الخارجية لا تتضمن الأنشطة وحدها، ولكنها تتضمن البرامج، الأدوار، الأهداف، والسياسات، بالإضافة إلى الأنشطة، فضلا عن غموض مفهوم الأنشطة ذاته وصعوبة تحديده مكوناته².

ولتفادي مثل هذا الانتقاد، حدد بعض الباحثين المقصود بـ : " الأنشطة "، على أنها مجموع السلوكيات والتصرفات، التي يتبناها صانعو القرار في الوحدة الدولية، للتعامل مع البيئة الخارجية. كما يعرف " تشالز هيرمان " السياسة الخارجية على أنها: " تلك السلوكيات الرسمية المتميزة، التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة، أو من يمثلهم، للتأثير في سلوكيات الوحدات الدولية الأخرى "، أي أن السياسة الخارجية هي الوسيلة التي تشكل بها الدولة محيطها السياسي الدولي³، أما " باتريك مورجان "، فيعرف السياسة الخارجية على أنها : " التصرفات الرسمية المحددة، التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين "4.

و يقدم كل من " فيرنس " و " سنايدر " تعريفا يرادف بين السياسة الخارجية، وقواعد العمل، وأساليب الاختبار المتبعة للتعامل مع المشكلات، حيث يقولان أن السياسة الخارجية هي: "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة، حدثت فعلا أو تحدث حاليا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل "5، غير أن هذا التعريف لا يميز بين السياسة الخارجية، وغيرها من السياسات، فالسياسة الداخلية أيضا مجموعة من القواعد، التي تستعمل للتصرف والاختيار.

1 - سليم محمد السيد، مرجع سابق. ص. 8.

2 - نفس المرجع، ص. 9.

3 - Frédéric Charillon , Politique Etranger : Nouveaux Regards. Presses de la Fondation Nationale des Science Politique , Paris , France , 2002. p. 13.

4 - سليم محمد السيد، مرجع سابق. ص. 9.

5 - نفس المرجع، ص. 7.

الفصل الأول:الإطار النظري للحراسة

من ناحية أخرى، يميل بعض الدارسين إلى تعريف السياسة الخارجية، على أنها مرادف لأهداف وسلوكيات الدولة في المحيط الخارجي، إلا أن بعض الأهداف الخارجية تظل مجرد رغبات، لم تخصص لها موارد لتطبيقها، أضف إلى ذلك أن السياسة الخارجية، تتضمن عناصر أخرى أكثر من أن تكون مجرد مجموعة من الأهداف، كما أن السياسة الخارجية للدول، في عصر العولمة، صارت تتأثر في الكثير من الأحيان بمجموعة من الفواعل غير الدولانية¹ لذلك فرسم أهداف السياسة الخارجية لعمد حكرًا على الدولة. ونجد من بين أصحاب هذا التوجه "سيبوري"، الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها: "مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من خلال السلطات المحددة دستورياً، أن تتعامل مع الدولة الأجنبية، ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان"²، كذلك نجد "ويلكنفيلد" وزملاؤه يعرفون السياسة الخارجية على أنها تتكون من: "تلك الأفعال (ردود الأفعال) الرسمية التي تبادر بها (أو تتلقاها أو ترد عليها لاحقاً) الدول ذات السيادة، بهدف تغيير أو خلق تغيير أو خلق ظروف جديدة في خارج حدودها"³.

يثير هذا التعريف إشكالية اقتصار صياغة السياسة الخارجية على الدول أو الحكومات، في حين أن العلاقات الدولية في الربع الأخير من القرن العشرين، دخلت مرحلة انتقالية لم تعد فيها الدول الوحيدة القادرة على صياغة السياسة الخارجية، إذ تزامنها في ذلك العديد من الفواعل، وبالأخص "الفواعل غير الدولانية العنيفة" "Violent Non-State Actors"، التي أصبحت تطرح تحديات معقدة بالنسبة لـ: "صانعي القرار" "Decision Makers"⁴، كما أن السياسات الخارجية لا تهدف دائماً إلى تغيير الوضع القائم، وإنما في أحيان كثيرة تسعى للحفاظ عليه. أما "روزنو"، فيقدم أكثر التعريفات شمولاً للسياسة الخارجية، إذ يعرفها على أنها: "منهج للعمل يتبعه

¹ - Dominique Moisi , " La Politique Etranger a l'Epreuve de la Mondialisation " , Politique Etranger. Vol. 3 , N° 4 , 2000 , p. 627.

² - سليم محمد السيد، مرجع سابق. ص. 8.

³ - نفس المرجع، ص. 10.

⁴ - David Ray Andersen , Foreign Policy Decision-Making and Violent Non-State Actors. Dissertation Submitted to the Faculty of the Graduate School of the University of Maryland , College Park in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy 2004 , p. 1.

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي، من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي، بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً، وفي مقام آخر يعرفها على أنها: "التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب الغير مرغوب فيها"¹.

يتضح من تعدد التعريفات، وتفاوت نواحي التركيز، تعقد ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل إلى الإلمام بكل أبعادها، رغم هذا نجد الباحث " محمد السيد سليم"، في كتابه "السياسة الخارجية"، يحاول تقديم تعريف جامع للسياسة الخارجية ألا وهو: " أنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، من مجموع البدائل البرنامجية المتاحة، من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"².

II - نظرية السياسة الخارجية :

ترجع محاولات البحث عن القواعد والمبادئ العامة، التي تحاول تغيير السلوك الخارجي للدول، إلى العصر اليوناني، إلا أنه على الرغم من ذلك، فقد بقيت محاولات التطوير للسياسة الخارجية، مثلها مثل بقية ميادين العلاقات الدولية، حبيسة النظرة الجزئية بتركيزها على متغير واحد، أو عدة متغيرات، وإهمال ما عداها من المتغيرات الأخرى، وكانت بداية الستينيات، الفترة التي عرفت محاولات جادة لتطوير نظريات السياسة الخارجية على مستوى التحليل والتفسير³.

من الناحية التاريخية يمكن اعتبار كل المقاربات النظرية، التي تطورت في مجال العلاقات الدولية، مجتمعة في نقطة أساسية هي اعتبار الدولة كوحدة مركزية في النظام الدولي، ومن ثمة فإن كل النظريات التي تطورت فيما بعد (النظريات الاقتصادية، الحكومة العالمية، الواقعية... الخ)، تحتوي على مفهوم الدولة، ومبدأ العقلانية الذي يحكم سلوك الدولة الخارجي. إلا أن بعض المحللين والدارسين، يعتقدون أن أفضل طريقة لدراسة عملية السياسة

¹ - سليم محمد السيد، مرجع سابق. ص. 11.

² - نفس المرجع، ص. 12.

³ - David B. Huxsoll , Regimes , Institutions , and Foreign Policy Change. A Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of the Louisiana State University and Agricultural and Mechanical College in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy , in The Department of Political Science , May 2003 , p. 4.

الفصل الأول:الإطار النظري للحراسة

الخارجية، وفهمها، هي استخدام مفهوم "مستويات التحليل"، في حين يفضل آخرون تركيز دراستهم على "حلقات القوة" "Rings Of Power"، كمفهوم يستخدم لشرح درجة تأثير الأفراد والجماعات، في عملية السياسة الخارجية، وما زال باحثون ومحللون آخرون، يركزون على الخطوات المختلفة المؤدية إلى الصياغة النهائية مضمون السياسة الخارجية¹. كما أن هناك بعض المنظرين، ممن يرون أن محاولة التنظير في السياسة الخارجية، يجب ألا تفرط في الاهتمام بالعوامل النفسية، لأن إدراك صانع القرار لبيئته، يعتبر من أهم محددات السلوك الخارجي للدول. كل هذه المقاربات، وأيضاً أخرى، قد استخدمت، ووفرت كل واحدة منها نموذجاً من الرؤية لعملية السياسة الخارجية².

تفسر نظرية السياسة الخارجية، لماذا تكون الدول المختلفة أو الدولة، في فترات تاريخية مختلفة، بنوايا وأهداف مختلفة نحو العالم الخارجي، وفي تفريقه بين نظريات السياسة الدولية، والسياسة الخارجية، يعتقد "كينيث والتز" "Kenneth Waltz"، بالتمايز والاختلاف الجوهرى بين كلا النوعين من النظريات، فكل منها تخبرنا عن بعض الأمور، ولكنها لا تخبرنا عن نفس الأمور، لأجل ذلك نجده يجادل بأن لا وجود لنقطة التقاء تجمعهما، فوظيفة نظرية العلاقات الدولية، هي التحليل على مستوى النسق الدولي، أما نظرية السياسة الخارجية فتهتم بسلوكيات وقرارات الدول منفردة³.

إلا أن هذا الطرح الذي قدمه "والتز" قد تعرض للانتقاد من قبل بعض المنظرين، ومنهم "كولين المان" "Colin Elman"، واضع أسس النظرية الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية، الذي يرى أن "والتز"، قد بالغ في التفريق بين الأساس الفكري للنظريتين، فالسياسة الخارجية ليست نشاطاً مستقلاً عن العلاقات الدولية، بل العلاقات الدولية هي مجال تنفيذ السياسات الخارجية، أو هي مجموعة من السياسات لمجموعة من الفواعل المختلفة، والتي إذا ما قررت عدم الانخراط في سياسة خارجية، فسوف لن يكون هناك شيء اسمه علاقات دولية، وفي هذا الصدد يبدو

¹ - عامر مصباح، مرجع سابق. ص. 41.

² - نفس المرجع، ص. 42.

³ - رابح زغوني، تفسير السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية : فحص المقتربات النظرية. مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007، ص. 20.

الفصل الأول:الإطار النظري للحراسة

معقولا افتراض "فريد زكريا"، الذي يقول أن : "أدبيات العلاقات الدولية مفعمة بنظريات للسياسة الخارجية"¹.

III-1- الواقعية الجديدة وتفسير السياسة الخارجية :

حذر "كينيث والتز"، رائد الواقعية الجديدة، من: "توظيف نظريات العلاقات الدولية، كنظريات للسياسة الخارجية" " To mistake a theory of international politics for a theory of foreign policy"، حيث يجادل بأن نظريات العلاقات الدولية، ليست نظريات عملية، يمكن من خلالها فهم مسارات السياسات الخارجية، " Not a theory of the process by which foreign policy is made"، ورغم هذا فقد قدم العديد من المنظرين الذي جاؤوا بعده، أعمالا استندوا فيها على فرضيات الواقعية الجديدة، لشرح السياسات الخارجية، إذ نجد من بين هؤلاء " جيمس فيرون " " James Fearon"، الذي ينتقد فكرة الفصل الجامد بين نظريتي "العلاقات الدولية"، و"السياسة الخارجية"، ذلك أنهما كثيرا ما يلتقيان حول نفس القضايا والمحاور، حيث يقول في هذا الصدد :

"عندما نقول نظرية X، فنحن هنا نتحدث عادة عن النظرية التي تفسر الوجود، الوقائع، والتنوع في إطار X، وإذا كان X يمثل السياسة الخارجية لوحدة ما، فإن السؤال يصبح ما الذي يفسر الوقائع والتنوع في السياسة الخارجية لهذه الوحدة"².

تتعلق الواقعية الجديدة في تفسيرها للسياسة الخارجية، من فحصها لتفاعل الدول في إطار النسق الدولي، الذي يتسم بـ : " الفوضى " " Anarchy" " الناجمة عن غياب سلطة مركزية"³، تحافظ على النظام في هذا النسق، نسق يضم فواعل موحدة (نموذج "كرات البليارد" " Billiard Ball")، تتصادم وتتفاعل فيما بينها استنادا إلى المنطلقات نفسها، التي تقوم على الاعتماد على

¹ - نفس المرجع، نفس الصفحة.

² - Charles Todd Kent , politically rational foreign policy decision-making. a Dissertation Submitted to the Office of Graduate Studies of Texas , A & M University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy , August 2005 , p. 18

³- Stefano Guzzini , et Sten Rynnig , " Réalisme et Analyse de la Politique Etrangère " , dans : Frédéric Charillon , op., cit. p. 33.

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

الذات، العقلانية في اتخاذ القرار، المصلحة الوطنية، والقوة العسكرية¹. فالدول تجد نفسها خاضعة لهذا "المنطق النسقي" "Systemic Logic"، ولا تستطيع تجاوزه، لأن ذلك قد يعرضها إلى فقدان استقلالها أو حتى وجودها المادي، ويشرح، أحد أعمدة الواقعية، "روبرت جرفيس" "Robert Jervis"، هذا المنطق في قوله :

" تدفع الدول ضمن الشروط الفوضوية والتنافسية للعلاقات الدولية، نحو محاولة تعزيز تحكمها في النسق الدولي، وهذا إذا ما أخفقت في هذه المحاولة، فإنها ستتحمل مخاطر أن تقوم الدول الأخرى بزيادة قوتها النسبية، وبذلك تضع وجودها أو مصالحها الحيوية في خطر " .

فالفوضى كميزة نسقية تلعب دورا حاسما في مقترب الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية، بالنظر إلى أنها تساهم في تحديد مصلحتين أساسيتين للسياسة الخارجية للدول هما : " تعظيم الأمن"، و" الحصول على أكبر قدر ممكن من القوة"، في آن واحد².

يتبنى مقترب الواقعية الجديدة في دراسة السياسة الخارجية، مستوى تحليل تنازلي ينطلق من " الأعلى نحو الأسفل " " Top Down Approaches"، فمفتاح فهم سلوك الدول وفق هذا المقترب، هو الحوافز والقيود التي تفرض النسق الذي تصنع في إطاره السياسة الخارجية، في ذلك يقول " فريد زكريا " :

"إن غالبية نظريات السياسة الخارجية، تعزو سلوك الدولة إلى السياسة الداخلية أو الثقافة القومية، ولكن النظرية الجيدة تبدأ أولا بدراسة تأثير النظام الدولي على السياسة الخارجية، حيث أن أهم الخصائص العامة للدولة في العلاقات الدولية، هو وضعها النسبي في المنظومة الدولية"³.
كما أن "النموذج العقلاني" " Rational Models"، يترك فجوات في فهمنا للفواعل

¹ – David B. Huxsoll , Regimes , Institutions and Foreign Policy Change. a Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of the Louisiana State University , and Agricultural and Mechanical College in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy , in the Department of Political Science , May 2003 , P. 6.

² – رابح زغوني، مرجع سابق. ص. 22.

³ – نفس المرجع، نفس الصفحة.

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

المفتاحية في السياسات الدولية¹. ويقر " والتز " أن الواقعية فشلت في الأخذ بعين الاعتبار، أثر بنية النظام الدولي على سلوك الدول، فالواقعية الجديدة تختلف عن الواقعية، في شرحها للكيفية التي تدفع بها القيود البنوية الوحدات الدولية، إلى تبني سلوكيات متشابهة، إلا أن الواقعية الجديدة، لا تتكر أهمية مستوى الفاعل " الدولة " في تفسير سلوكيات السياسة الخارجية، وذلك للأسباب التالية² :

♦ تحديد الخصائص الذي يتميز بها هذا المستوى ضروري، لتفسير التمايز في السلوكيات الخارجية للدول، على الرغم من مواقعها المتشابهة في النسق الدولي.

♦ الوحدات الدولية ليست ضعيفة للحد الذي يجعل تأثيرها في النسق الدولي معدوماً، فالتأثير والتأثر بين الوحدات الدولية وبنية النظام الدولي، تأثير متبادل يتخذ اتجاهين من الوحدة الدولية، نحو بنية النظام الدولي والعكس صحيح.

♦ يكتسب التحليل على مستوى الوحدة، أهميته بالنظر إلى التغير الذي يمكن أن يطرأ على أولوية تأثير أحدهما على الآخر، مع ذلك يجادل " والتز " أنه ليس من الضروري الاهتمام بطبيعة الفاعل، وما ينطوي عليه من خصائص، فقدرته على التأثير في النسق تبقى أضعف من أن تحدث فيه تغييراً.

وعليه فإن مقترب الواقعية الجديدة، يرجح أن فهما أفضل لسلوك الدول، يمكن تطويره من خلال الفصل التام بين " الفاعل "، و" البنية " لصالح الأخيرة، فالنسق الدولي يبقى المسؤول عن التشابه في السلوكيات الخارجية للدول. إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام، إذا كانت الدول معرضة لنفس حوافز وقيود النسق الدولي فلماذا تختلف ردود أفعالها؟.

تكمن الإجابة على هذا السؤال فيما أسماه الواقعيون " الموقع النسبي لقوة الدولة "، أي أن سلوك السياسة الخارجية لدولة ما، يحدده أساساً موقعها في النسق، الذي يكون وفق الواقعيين حصيلة لقدرات الدولة بالمقارنة مع الدول الأخرى، حيث تولي الواقعية الجديدة اهتماماً خاصاً لما تملكه الدولة من موارد، ترسم ملامح قوتها داخل النسق الدولي. وترتبط القوة عند الواقعيين

¹ – Robert Mandel , " The Desirability of Irrational in Foreign Policy Making : a Preliminary Theoretical Analysis " , Political Psychology. Vol. 5 , NO. 4 , 1984 , p. 644.

² – رايح زغوني، مرجع سابق. ص. 22.

الفصل الأول:الإطار النظري للحراسة

ب: " القدرات المركبة " " Combined Capabilities "، السياسية، الاقتصادية، والعسكرية، التي توجه سلوكات الدولة، وتحدد في الوقت ذاته موقعها أو مكانتها في النسق، وبهذا الصدد يقدم " كينيث والتز " سبعة قدرات تشكل مكونات القوة وهي : " عدد السكان "، " نوعية مهاراتهم "، " موقع وحجم الإقليم "، " وفرة الموارد الطبيعية "، " القدرات العسكرية "، " الاستقرار السياسي "، الكفاءة، نوعية القيادة "، مع ذلك نكاد نعثر على شبه إجماع بين الواقعيين الجدد، على أهمية القدرات العسكرية والاقتصادية كمصدر حاسم لقوة الدولة*.

وتختلف الواقعية الجديدة عن الواقعية التقليدية، في استخدامها لمفهوم القوة، فإذا كانت الثانية ترى أن السياسات الخارجية للدول، تتراوح بين سياسات تستهدف الى الحفاظ على القوة (الحفاظ على الوضع القائم)، أو زيادة القوة (تحقيق الهيمنة)، أو التظاهر بالقوة (استعراض العضلات بلغة مورغنتو)¹، فإن الأولى ترفض هذا المعنى، فالحياة الدولية ليست فقط البحث عن القوة، ولكن البحث عن الأمن الذي، هو الوسيلة الوحيدة لإضفاء طابع شرعي، لاستخدام هذه القوة في نسق دولي ذو طبيعة فوضوية، وربما يفسر " جون هيرز " " Jhon Herz "، المنطق وراء هذا الرأي بشكل أفضل بقوله : " في مثل هذا الوضع الفوضوي، فإن الشعور بعدم الأمن النابع عن الشك والخوف المتبادلين، يبرر للدول التنافس حول مزيد من القوة لتوفير مزيد من الأمن"².

و يستخدم السعي لاكتساب القوة، كوسيلة للحفاظ على الأمن بمعنيين، إذ يقصد بالأول، " القدرة على التحكم في الموارد " " Control Over Ressources "، وبالثاني، " القدرة على التأثير في البيئة الدولية "، وينجم عن ذلك ضرورة التمييز بين مفهومين مركزيين في المقترَب الواقعي، لتفسير السياسة الخارجية، ويشكلان الأهداف الأكثر إلحاحا في السياسات الخارجية للدول، وهما :

* - على الرغم من القوة التفسيرية للواقعية، إلا أن هناك من يرفض إدراج الواقعية ضمن النظريات المفسرة للسياسة الخارجية، على غرار " جالك دونالي " " Jack Donnelly " الذي يقول : " أنا أرفض الواقعية كنظرية إرشادية للسياسة الخارجية " " I Reject Realism as A Perscriptive Theory of Foreign Policy "، أنظر :

Jack Donnelly , " Realism " , in : Scotte Burchill , and All , Theories of International Relations. 3rd Edition , Palgrave Macmillan , New York , 2005 , p. 29.

¹ - رابح زغوني، مرجع سابق. ص. 24.

² - ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق. ص. ص. 27، 28.

أ- الاستقلال / Autonomy : ويعني مدى قدرة الدولة على تقليص محاولات الدول الأخرى للسيطرة على إقليمها، وتوجهاتها، وقراراتها، أي قدرتها على تحقيق الاعتماد على الذات، كإجراء ضروري للحفاظ على الأمن، وذلك من خلال السيطرة الكاملة على مواردها.

ب- النفوذ : ويعني مدى قدرة الدولة، على ممارسة التأثير في بيئتها بطريقة مباشرة (علاقات ثنائية)، أو غير مباشرة، من خلال الأحلاف والمؤسسات الدولية، في بيئة فوضوية، أمن الدولة فيها معرض باستمرار للخطر، مما يدفعها إلى تحصيل أكبر قدر ممكن من النفوذ للدفاع عن مصالحها¹.

ج- قطبية النظام الدولي : لا ينظر الواقعيون الجدد لقطبية النظام الدولي، كعامل محدد لمدى استقرار أو اضطراب فحسب، بل أيضا كعامل مؤثر في رسم مواقع القوة لمختلف الفواعل، فتحديد مدى قدرة أي فاعل على الحركة داخل النسق الدولي، يرتبط بميزان القوى الذي يميز النظام الدولي، فالنسق الثنائي القطبية يجعل الدول بعيدة عن اللحاق بالقوتين اللتين تقع على رأس النظام، مما يجبرها على الاعتماد على حماية إحدى القوتين، لذلك فإن موقعها النسبي في النسق الدولي، يكون متعلقا بطبيعة علاقتها وأهميتها بالنسبة للقطب الذي تتبعه، بخلاف النظام التعددي الذي تكون فيه حدة التبعية أقل، ذلك أنه يمكن للدول أن تتحرك باستقلالية أكبر.

إلا أن مسلمة أن سلوك السياسة الخارجية لدولة ما، يتحدد بناء على موقعها من القوة في النسق الدولي، يثير إشكالا يرتبط بطبيعة العلاقة التي تحكم الموقع النسبي لقوة الفاعل، بسلوك سياسته الخارجية، وتتبنى الواقعية الجديدة فرضية " السلوك العقلاني للفاعل " لفهم العلاقة بين سلوك الفاعل، وبنية النسق الدولي الفوضوية، التي تؤثر على كيفية تشكيل السياسات الخارجية لأعضائها²، فالشروط البنوية للنسق الدولي، تخلق مجموعة من القوانين والقواعد، التي تأخذها الدول في الاعتبار في أي تصرف تتبناه اتجاه البيئة الخارجية، مما يجعل استجابتها لحوافز

¹ – Volker Rittberger, " Approaches to the Study of Foreign Policy Derived From International Relations Theories " , Center for International Relations. N° 46 , University of Tübingen , 2004 , p. p. 12 , 13.

² – Evan Harrison , " Reassessing The Logic Of Anarchy : Rationality Versus Reflexivity " , Available in the web site : http://www.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/0/9/9/5/4/p99540_in_index.html.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للحراسة

وقيود هذا النسق عقلانية، ويشرح " والتر " المنطق العقلاني "، للسلوك الخارجي للدول بقوله :
" توفر هذه الحالة حافزا كافيا لأغلب الفواعل للتصرف بعقلانية، إذ أنها تصبح أكثر حساسية
للتكاليف، وهذا ما يمكن تسميته فرضية العقلانية "، والحقيقة أن الواقعيين التقليديين من أمثال
"ثيوسديس"، "ميكيافيلي"، "هوبز"، قد أشاروا لمفهوم العقلانية بمعنى "عقل الدولة" " Raison
D'état "، الذي يعني أن على رجال الدولة القيام بحساب عقلاني، لكل الخطوات التي يقدمون
عليها للمحافظة على بقاء الدولة وأمنها، في بيئة من العداء والتهديد، مبتعدين عن المبادئ
الأخلاقية والمثالية، في مقابل أن لا يضحوا بمصالح الدولة¹.

فالدولة حسب الواقعيين تنشئ أخلاقياتها وتعمل للحفاظ على بقائها، فإذا كان للفرد الحق
الأخلاقي للتضحية بذاته دفاعا عن مبدأ عقلاني، فالدولة لا يحق لها أن تقدم موقفا عقلانيا، على
حساب عمل سياسي ناجح²، وعليه يستبدل عقل الدولة بالمصلحة الوطنية كحافز لسلوك الدول³.
إن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن نمط التحليل الواقعي الذي يأخذ بعين الاعتبار
المصلحة الوطنية، يتلاءم مع أحد النماذج الثلاث التي قدمها " غراهام أليسون " Graham
Alisson "، وهو " نموذج الفاعل العقلاني " " Rational Actor Model "، الذي يقدم شرحا
منطقيا للحسابات الدقيقة، التي قد تكون الدولة قامت بها لاختيار سياسة معينة*، إذ يعتمد هذا
النموذج على وضع معايير عقلانية، يمكن أن تكون بمثابة ثوابت، أو عوامل موضوعية لتقويم
وتفسير السلوكية الخارجية للدولة، من خلال التركيز على عامل الاستمرارية في سياسة دولة
معينة، واستشراف سياستها، وتمثل سلوكية الدولة كاختيار عقلاني، الوحدة الأساسية في التحليل

¹ - رايح زغوني، مرجع سابق. ص. 26.

² - ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص. 24.

³ - Chris Brown , Understanding International Relations. Second Edition , Palgrave , Great Britain , 2001. p. 72.

* - لا يجب أن نفهم هنا أن هناك عقلانية واحدة يجب على كل الدول إتباعها، وإنما يجب أن نطرح السؤال : عقلاني
بالنسبة لمن، ولماذا؟. وعليه، فإن الإجابة على هذا السؤال تحيلنا إلى أن هناك " عقلانيات "، وليس عقلانية واحدة،
فالرئيس الأمريكي " رونالد ريغان " Ronald Reagan "، اعتبر في نهاية الثمانينيات، أن " الخميني " " Khomeini "
" غير عقلاني " " Irrational " بسبب أزمة الرهائن، وسياسته المعادية للغرب، في حين أن قرارات السياسة الخارجية
الإيرانية تعتبر عقلانية جدا بالنسبة لصانعي القرار الإيرانيين. أنظر :

Robert Mandel , Op., Cit. p. 643.

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

في هذا النموذج¹. وعليه فإن النموذج العقلاني، يفترض أن قرارات السياسة الخارجية، هي إجابات عقلانية، لوضعيات معينة تصوغها الدولة، بناء على حسابات " التكاليف والفوائد " " Cost-Benifits Calculations "، حيث ينطلق هذا النموذج من المسلمات التالية :

- ◆ الدولة " فاعل وحدوي " " Unitory Actor "، تواجه العالم كوحدة مندمجة.
- ◆ الحكومة هي وحدة التحليل، أي وحدة اتخاذ القرار، وهي كيان تنظيمي متجانس، يؤمن كل أفرادها بنفس الأهداف، وقيمون البدائل بنفس الأسلوب.
- ◆ الدولة كائن عقلاني، تختار السلوكية التي تخدم أكثر ما يمكن أهدافها ومصالحها²، ويشمل مفهوم العقلانية الذي يقوم عليه سلوك الفاعل على الخطوات التالية :
- السعي نحو تحقيق أهداف المصلحة الوطنية.
- جمع كل المعلومات المطلوبة، المتعلقة بمشكلة معينة قبل اتخاذ أي قرار خارجي.
- حصر البدائل الممكنة لحل تلك المشكلة، وتقييم كل بديل من حيث التكاليف والفوائد، وتقييم النتائج التي يمكن أن تترتب عنه.
- اختيار البديل الأكثر تعظيماً للمنافع.

وفي الأخير تبقى الإشارة ضرورية لمفهوم " المكاسب النسبية " كأهم مميز للعقلانية الواقعية، والتي تعني ضرورة حساب الدولة لمكاسبها، مقارنة بمكاسب غيرها من الدول، فههدف السياسة الخارجية للدولة هو منع الآخرين من الكسب أكثر، في ظل بيئة دولية فوضوية تسعى كل الدول فيها، دون استثناء، إلى الحفاظ على سيادتها³. وفي هذا الصدد، يقول أحد أبرز الليبراليين الجدد " روبرت كيوهين " " Robert Keohane "، منتقدا العقلانية الواقعية : " بالنسبة لوالترز، فإن الربط بين بيئة النسق وسلوك الفاعل ملفق بفرضية العقلانية، التي تمكن المنظر من التنبؤ بأن القادة سيستجيبون للقيود والحوافز المفروضة من بيئتهم، لكن سلوك الدولة

¹ - ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص. 28.

² - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 480.

³ - Synthia Weber , International Relations Theories : A Critical Introduction. 2^{ed} Edition , Routledge , New York , 2005 , p. 14.

يفسر باختلاف قدرة الدول على حساب المكاسب¹.

تتطوي الواقعية الجديدة على نظريتين للسياسة الخارجية، تختلفان اختلافا واضحا حول القيود التي يفرضها النسق الدولي، وهما: "الواقعية الدفاعية" التي تفترض أن الدول تضع خيارات سياستها الخارجية، بناء على "أسوء السيناريوهات الممكنة" "Worst Case Scenarios"، فحتى إن لم يكن أمن الدولة مهدد بشكل مباشر، تبقى الدولة متمسكة بإمكانية وقوع الأسوأ، وأفضل طريقة تواجه بها هذه الإمكانية هي حماية أو زيادة استقلالها²، أما البحث عن النفوذ فلا تلجأ إليه الدول، عندما تكون قادرة وإنما عندما ينبغي عليها ذلك، أي أن الواقعية الدفاعية تدفع الدول إلى تبني سياسة خارجية معتدلة، وأي شيء أكثر من هذا غير ضروري، بل قد تكون له نتائج مضادة³، بعكس "الواقعية الهجومية"، التي تعتبر أن الدول لا تصنع سياساتها الخارجية، بناء على أسوء السيناريوهات، بل تأخذ بعين الاعتبار احتمال التهديد لأمنها، كما أنه يمكن للدولة التنازل عن البعض من استقلالها، لكسب قدر أكبر من التأثير على سلوك الدول الأخرى، أو على عملية اتخاذ القرارات، ووفقا للواقعية الهجومية، فإن الدول تبحث من خلال سياستها الخارجية دوما عن النفوذ، نتيجة للثقة وليس الخوف⁴.

وكخلاصة، فإن النظريتين تتفقان حول أن الدول تبحث من خلال سياساتها الخارجية، عن الاستقلال وعن النفوذ أو إحداهما، إلا أنهما تختلفان في أن الواقعية الدفاعية، تعتقد أن الدولة لا تتنازل عن استقلاليتها، حتى وإن كان ذلك يعني فقدانها لمكاسب النفوذ، في حين أن الواقعية الهجومية ترى أن الدول بإمكانها أن تتخلى عن استقلالها لتوفر فرص أكبر لممارسة النفوذ على بيئتها⁵.

¹ - رابح زغوني، مرجع سابق. ص. 28.

² - Volker Rittberger , Op., Cit. 14.

³ - رابح زغوني، مرجع سابق. ص. 33.

⁴ - نفس المرجع، ص. 34.

⁵ - Volker Rittberger , Op., Cit. 15.

III-2- مقترح الليبرالية النفعية لتفسير السياسة الخارجية :

تملك الليبرالية بعدا متجزرا في تاريخ الأفكار السياسية، أخذنا بعين الاعتبار إسهامات فلاسفة الأخلاق والسياسة والاقتصاد من أمثال " ايمانويل كانط "، " آدم سميث "، " جيريمي بنتام "، وكان " بنديكت دو سبينوزا " " Benedict de Spinosas "، أول من استعمل هذا المصطلح سنة 1670¹. أما كنظرية للعلاقات الدولية، فهي تضم مجموعة من الأفكار والفرضيات والمفاهيم الخاصة بها، مما يعطيها فهما خاصا لتفاعلات العلاقات الدولية، ويرشحها لتكون إحدى المنظورات الكبرى في نظرية العلاقات الدولية²، وتلتقي الواقعية والليبرالية حول السياق الذي تصنع فيه السياسة الخارجية، وهو الضابط لسلوك الفاعل، إلا أنهما يختلفان حول أي سياق يأخذ الأولوية في التحليل، أهو السياق الداخلي أو السياق الدولي ؟، ويتبنى المقترح الليبرالي الرؤية التي تقترض، العلاقة " الدولة - المجتمع "، وهي العامل ذو التأثير الحاسم على سلوكها الخارجي، ولأن هذا السياق واسع وذو تشعبات كثيرة، فإن الدارس يجد نفسه أمام عائلة من النظريات الليبرالية حسب تعبير " ستيفان والت "، تتخذ كل واحدة منها متغير داخلي مستقل مختلف، وهذا ما أدى إلى وجود نظريات ليبرالية، تقدم اقترابات مختلفة لتفسير السياسة الخارجية³.

تفترض الليبرالية أن الفواعل الرئيسية في السياسة الخارجية، هي الأفراد والمجموعات المختلفة، فالدول هي مجرد مؤسسات سياسية، تمثل مصالح هذه الفواعل المجتمعية، وبالتالي فإن حماية هذه المصالح، في ظل قيود تفرضها ندرة الموارد وتضارب القيم، وتفاوت القدرة على التأثير⁴، تشكل العامل الرئيس في صناعة السياسات الخارجية للدول، وخياراتها تشكل الأهداف الأساسية، التي يسعى ممثلوا الدولة الرسميون إلى تحقيقها من خلال السياسة الخارجية⁵، لذلك

¹ - Matthew Miskelly , and Jaime Noce , Political Theories for Students. Cale Group , United States of America , 2002 , p. 172.

² - رايح زغوني، مرجع سابق. ص. 36.

³ - نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁴ - Andrew Moravcsik , " Taking Preferences Seriously : A Liberal Theory of International Politics " , International Organization. Vol 51. N°. 4 , autumn 1997 , p. p. 516.

⁵ - رايح زغوني، مرجع سابق. ص. 38.

الفصل الأول:الإطار النظري للحراسة

نجد أن الليبرالية تتفحص طبيعة العلاقات، التي تربط الفواعل المجتمعية وأفضليات وألويات وخيارات كل منها، مع افتراض منطق العقلانية في سلوك هذه الفواعل، وبهذا يكون مستوى التحليل الليبرالي بعكس نظيره الواقعي، يأخذ منحى تصاعدي من " الأسفل نحو الأعلى " " Down – Up Approach "، في تفسيره للسياسة الخارجية¹.

وهو ما يستقيه هذا المقترح من تلك النماذج التحليلية، في النظرية الليبرالية للدولة التي تفترض أولوية المجتمع على الدولة، بالنظر إلى أنها تعتقد بأن الأفراد يجب أن يكونوا متحررين من السلطة التعسفية للدولة، الاضطهاد، والخوف اللاعقلاني " Superstition " ². وعليه، يقوم هذا المقترح على افتراض أن : " الفواعل الرئيسية في السياسة الخارجية هي أعضاء المجتمع المحلي، أي الأفراد والجماعات الخاصة التي تسعى إلى تعزيز مصالحها المستقلة... فالمجتمع من الناحية التحليلية يأتي قبل الدولة " " The fundamental actors in politics are members of domestic society , understood as individuals and privately-constituted groups seeking to promote their independent interests [...]. Society is analytically prior to the state " ³.

ولغرض الاقتراب من هذه الفواعل، والتعرف على تأثير خياراتها في السياسة الخارجية، يستخدم الليبراليون مفهوم " الشبكة السياسية " " Political Network "، كإطار تحليلي لتفسير سلوكيات السياسة الخارجية، وتضم الشبكة السياسية المرتبطة بالسياسة الخارجية، مجموعة من الفواعل يصنفهم المقترح الليبرالي في تحليل السياسة الخارجية بين فواعل " النسق السياسي - الإداري "، و" الفواعل المجتمعية الخاصة "، كجماعات الضغط السياسية والاقتصادية*، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام، هو : إذا كانت السياسة الخارجية هي كما تتصورها

¹ - نفس المرجع، نفس الصفحة.

² - Scotte Burchill , " liberalism " , in : Scotte Burchill , and All , Op., Cit , p. 55.

³ - Derk Bienen , Corena Freund , Volker Ritberger , " Societal Interests , Policy Networks , and Foreign Policy : An Outline of Utilitarian-Liberal Foreign Policy Theory " , Working Paper N° 33 , Tübinger Arbeitspapiere zur Internationalen Politik und Friedensforschung. Tübingen , Germany , p. 8.

* - ينصرف مفهوم " الشبكة "، إلى دراسة نسق من المجموعات الاجتماعية الخاصة أو العامة، من مستويات مختلفة ومجالات متعددة تتداخل علاقاتها وخصائصها الهيكلية، لتتفاعل عبر عمليات اجتماعية، في إطار مسارات تحقق من خلال أهدافها.

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

الفواعل المجتمعية، وفقا لما يخدم مصالحها، فما موقع النسق الدولي من التحليل في هذه النظرية؟.

تقر الليبرالية أن كل دولة تدرك أولوياتها بناء على القيود التي يفرضها النسق الدولي، ولكنها تدرك النسق على أنه أكبر من مجرد ترتيب للفواعل، بل هو مجموعة من الخصائص المعنوية (القيم)، والخصائص المادية (الموارد)، تصنعها الدول في مسار مستمر من التطور والتغيير في إطار النسق، وهو ما يعطي الأولوية للفاعل على حساب البنية، في تشكيل السياسة الخارجية.

وترفض الليبرالية فرضية " الطابع الوحدوي " للفاعل وانسجام مصالح المجموعات المكونة له، بل تعتبر " الندرة " " Scarsity "، و" المفاضلة " " Differentiation "، وتتنوع الفواعل واختلافهم في الأفكار المعنقات والأهداف، إلى جانب اللاتوازن في القوة، يجعل المنافسة أمرا واقعا، ويجعل استخدام العنف في كثير الأحيان أمرا مقبولا ومشروعا.

III-3- المقرب البنائي لتفسير السياسة الخارجية :

تعتبر البنائية منظورا جديدا نسبيا للسياسة العالمية، تطورت مع بداية الثمانينيات، وأصبحت أكثر بروزا منذ نهاية الحرب الباردة، بالنظر لتمكنها من التعامل مع العديد من المسائل الدولية الجديدة، التي عجزت النظريات العقلانية التقليدية (الواقعية والبرالية)، عن إدراكها بسبب تلاشي الضوابط التقليدية، ويقول " ستيفن وولت "، في هذا الصدد أنه : " في حين أن الواقعية والبرالية تميل إلى التركيز على العوامل المادية، مثل الطاقة والتجارة، فإن البنائيين يركزون على تأثير الأفكار، فمن وجهة نظرهم أنه بدلا من اتخاذ الدولة كمعطى مسبق، تبحث عن البقاء، فالبنائيين يعتبرون المصالح والهويات نتاج مرن لمسارات تاريخية محددة"¹.

وبخلاف النظريات التقليدية التي تأخذ الدولة كمعطى موضوعي مسبق، وتفترض أن الهدف من السياسات الخارجية، هو الحفاظ على بقائها وتحقيق خياراتها وأولوياتها، تركز البنائية

¹ - Stephen M.walt , " International Relations : One World , Many Theories " , Foreign Policy. N°. 110 , Washington , Spring 1998 , p. p. 32 , 34 .

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة

اهتمامها على تأثير الأفكار والهويات في تشكيل القرارات السياسية¹، وكيف يمكن أن نفهم من خلالها الحياة السياسية عموماً، والسلوك الخارجي على وجه الخصوص، فالخطاب يؤسس لسلوكيات تحظى بالقبول، إذن فالبنائية تهتم أساساً بمصدر التغيير أو التحول، فقد حلت هذه المقاربة بشكل كبير، محل الماركسية كمنظور راديكالي للشؤون الدولية².

كما تعتقد أن البنائيات، المعتقدات، والمصالح ليست بعوامل ثابتة، بل قابلة للتغيير باستمرار، وبأن للفواعل دوراً محتملاً أكبر في السياسة العالمية، وفي هذا المعنى يقول " ألكسندر ويندت " " Anarchy is What States " " Alexandre Wendt " " الفوضى هي نتاج ما تصنعه الدول " " Make of it"³، ليشرح أن الفوضى ليست حقيقة طبيعية وجدت بذاتها، بقدر ما هي نتيجة للمعنى الذي أعطته إياها الدول، إن البنائية كنظرية اجتماعية للسياسة الخارجية، تنظر للدولة والنسق الداخلي والخارجي، الذي تتفاعل ضمنه على أنهما " بناءات اجتماعية تذبذبية"⁴، مما ينجم عنه، أن يكون المتغير التفسيري البنائي متغير اجتماعي، والممثل في المعايير التي تعرف على أنها القيم المشتركة حول السلوك الملائم، فالمعايير هي من تشكل هوية الفاعل وخياراته، وتحدد الأهداف التي يسعى لتحقيقها، وتجعله يتخذ توجهها معيناً أو يمتنع عنه، فمن وجهة النظر البنائية، فإن اتخاذ القرار يكون على أساس: " المعايير والقواعد التي تنشأ على خلفية من العوامل الذاتية والتاريخية والثقافية وخبرة المؤسسات المشاركة"⁵.

ويعرف " كراسنر " " krasner "، المعايير على أنها: " قواعد السلوك المعرفة في شكل حقوق والتزامات " " norms standards of behaviour defined in terms of rights and obligations"⁶، وبذلك تنفي البنائية الفرضية العقلانية للمنظور التقليدي، إذ يرى أحد أهم

¹ - Christian Reus-Smit , " Constructivism " , in : Scotte Burchill , and All , Op., Cit , p. 55.

² - عادل زقاغ، مرجع سابق. (موقع الكتروني).

³ - Stephen M.walt , Op., Cit. p. 41.

⁴ - رابح زغوني، مرجع سابق. ص. 49، 50.

⁵ - Henning Boekle , Volker Rittberger , Wolfgang Wagner , " Norms and Foreign Policy : Constructivist Foreign Policy Theory " , Working Paper , N° 34 , Tübinger Arbeitspapiere zur Internationalen Politik und Friedensforschung. Tübingen , Germany , p. 6.

⁶ - Keiko Hirata , " Examining Japan's Rejection of an International Norm " , Social Science Japan Journal. Vol. 7 , 2004 , P. 17.

الفصل الأول:الإطار النظري للحداثة

رواد التيار البنائي في العلاقات الدولية " فاين مور " " Finne More "، أنه " ليست المصلحة الوطنية نتاجا للتهديد الخارجي أو لمطالب داخلية، بل أنها تتغير، تتطور، ويعاد تعريفها بسبب قوة تأثير المعايير "، ويميز البنائيون المعايير عن المفاهيم التصورية الأخرى استنادا إلى ثلاثة خصائص هي: " التذاتانية " " Intersubjectivity "، " القيمة المرجعية " " Value Reference "، " التوجه المبشر للسلوك " " Immediate Orientation to Behavior " ¹.

كما يشترط للمعايير الاستمرارية، فهي ليست مجرد أفكار تظهر حيناً وتختفي أحياناً أخرى، فشرط الاستمرارية يجعلها تحظى بالتأييد من جهة، ويسمح بقابلية التنبؤ بها من جهة أخرى. إن السؤال الذي تحاول البنائية الإجابة عليه، في مجال العلاقات الدولية عموماً، والسياسة الخارجية على وجه الخصوص، هو كيف توجه المعايير سلوك الفاعل ؟.

يؤكد " شيكل " " Chekel "، أن البنائية لا تحتكر استخدام مفهوم المعايير، وإنما توظفها بشكل مختلف عن المنظورات التقليدية، إذ لا تربط تأثير المعايير بمتغيرات القوة والمصلحة، كما أنها لا تنشأ عنهما، وإنما لها أثر " إنشائي " " Constitutive "، فهي تحدد الأهداف التي يجب أن يعمل الفاعل على تحقيقها بطرق شرعية²، وهو ما يعنيه البنائيون في معرض حديثهم عن " القواعد التوجيهية " " Directive-Rules " ³. ولا يعني هذا عدم اعترافها بالواقع المادي، لكنها تعتقد بأن هذا الواقع ليس موجوداً موضوعياً، بل هو واقع كما تتصوره الدول، من خلال ما تحمله من أفكار وقيم، بالنظر إلى أن المقولة الأساسية للبنائية " الفوضى هي نتاج ما تصنعه الدول " تعني كذلك أن الدولة تقرر أي فوضى تريد: صراعية، أم تعاونية⁴. كما أن البنائية لا تركز فقط على تلك المعايير، التي تحكم وتنشأ عن تفاعلات " الدولة - النسق الدولي "، بل تولي اهتمامها أيضاً إلى تفاعلات " الدولة - المجتمع "، لذا تعرف البنائية بتقليدين بحثيين هما: " البنائية فوق القومية " " Transnational Constructivism "، و " البنائية المجتمعية ".

III-3-1 - علاقة البنية / الفاعل في النظرية البنائية :

¹ - رايح زغوني، مرجع سابق. ص. 50.

² - نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ - Iver B. Neumann , and Ole Wæver (Eds) , The Future of International Relations : Masters in the Making ?. Routledge , Taylor & Francis e-Library , New York , USA , 2005 , p. 267.

⁴ - Synthia Weber , Op., Cit. p 60.

الفصل الأول:الإطار النظري للحراسة

تهتم البنائية بمسألة التفاعل بين البنية والفاعل، مركزة على علاقة الاعتماد بينهما أو ما يسميه البنائيون بعلاقة " التكوين المتبادل " " Mutual Constitution "، فلا تفر البنائية بالتمييز بين المتغيرات البنيوية الدولية والداخلية¹، وفحص تأثير كل منهما بشكل منفصل، حيث تفترض البنائية أن خيارات السياسة الخارجية لدولة ما تجاه بيئتها الخارجية، إنما تعكس تأثير القيم والتصورات التي تواجهها في البيئة الدولية والداخلية، لأن العالم من صناعة أيدينا² - حسب مقولات البنائية -، أما على المستوى الداخلي فتوظف البنائية مفهوما خاصا بها، وهو: " التنشئة الاجتماعية" " Socialization Processes"، التي تمثل مضمونا اجتماعيا، فهي " العملية التي من خلالها ينمو الفرد بثقافة وقيم مجتمعه، ويتعلمه للمعايير والأدوار الاجتماعية، يصبح كائنا اجتماعيا"³.

وهي العملية التي تنطبق على الدولة، كما تنطبق على الفرد، إلا أن المختلف بالنسبة للدولة أنها معرضة لعمليتين من التنشئة الاجتماعية في الوقت ذاته، هي: "التنشئة فوق القومية" " Transnational Socialization"، و"التنشئة المجتمعية" " Socialization Processes"، أما "التنشئة فوق القومية"، فتتمثل في المعايير الدولية، وتأخذ مجراها ضمن المجتمع الدولي، وتخلق نوعا من التشابه في سلوكيات الفواعل، التي تلعب في حد ذاتها دورا في إنشاء هذه المعايير، إلى جانب الدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية، والإقليمية الحكومية وغير الحكومية، في عملية التنشئة الاجتماعية الدولية، ويُنظر إلى المعايير الدولية كمقياس للسلوك الملائم للفواعل، التي تلتزم بالاستجابة لها من خلال ما تفرضه المواثيق، القوانين والأعراف الدولية، وما الدور الذي تلعبه القوى الكبرى والائتلافات الدولية، كمراقب دائم لمدى التزام الفواعل بالمعايير الدولية القائمة.

أما "التنشئة المجتمعية"، فتضم مجموعة من الأفكار والقيم نحدد من خلالها: من نحن؟ كيف ينظر إلينا الآخرون؟ ما هو الدور المتوقع منا؟... الخ، والتي تؤثر في السلوك الخارجي

¹ - Martin Griffiths , International Relations Theory for the Twenty-First Century : An Introduction. Routledge , Taylor & Francis group , Taylor & Francis e-Library , New York , USA , 2005 , p. 60.

² - Iver B. Neumann , and Ole Wæver (Eds) , Op.Cit. p. 269.

³ - رايح زغوني، مرجع سابق. ص. 53.

الفصل الأول:الإطار النظري للحراسة

من حيث أن صانع القرار، مجبر على تبني مثل هذه القيم، لأنها تعكس هوية المجتمع والأمة، كما أن الالتزام يُكسب ممثلي الدولة الشرعية والاعتراف، من طرف مجتمعهم للتعامل مع البيئة الدولية.

تتعلق البنائية من انتقاد مفهومي "تحصيل القوة" و"تعزيز المنفعة"، التي تتبناها المنظورات التقليدية التي تتجاهل ديناميكيات التفاعل الاجتماعي، وتتجه نحو الاهتمام بتعظيم المصالح والمنافع المادية، فهي لا تتعامل مع القيم والمعايير إلا في حدود كونها مجرد أداة لتبرير المصالح المحددة سلفاً، عكس المقرب البنائي الذي يرفض معاملة الفواعل الاجتماعية، كوحدات عقلانية تتخذ قراراتها بناءً على حسابات عقلانية دقيقة، وبدلاً من ذلك تعتبر أن قراراتها تتخذ على أساس "المعايير والقواعد التي تعكس تذبذبات وتجارب تاريخية ثقافية ومضامين مؤسسية"¹.

نستنتج مما سبق أن البنائية تناقض نموذج "الفاعل العقلاني"، المهتم بالمصلحة والمنفعة، الذي يصور الإنسان على أنه كائن أناني²، لتستبدله بنموذج "الفاعل الاجتماعي"، وهو الفرد الذي يحاول ابتداء امتلاك فهم للبيئة التي يتواجد فيها، بالاعتماد على أحاسيسه الإدراكية، وليس فقط حساباته العقلانية، التي يحولها إلى صورة ذهنية، يختار على أساسها البديل الأفضل، لأن البنائية أساساً ترفض فكرة فصل الفرد والمجتمع "فالأفراد يصنعون مجتمعا، والمجتمع يصنع أفراد"³، وهو ما يصطلح على تسميته في المقرب البنائي للسياسة الخارجية بـ: "منطق الملائمة" "Logic of Appropriateness"، الذي يرى أن سلوكيات الفاعل، هي دوماً إرادية ولكنها ليست بالضرورة عقلانية، فهي تعبير عن التزامه بالدور الذي يقوم به، وكذا محاولة لتحديد الواجبات التي يفرضها عليه موقعه.

إلا أن هذا المنطق لا يعني رفضاً للعقلانية، وإنما رفض للنظر إلى المصالح، القوة، والمنفعة كمعطيات مسبقة، ثابتة ومستقلة عن البيئة الاجتماعية للفاعل، حيث يرون أن العقلانية

¹ - نفس المرجع. ص. 57.

² - Scotte Burchill, and All , Op., Cit. p. 195.

³ - Alex Mcleod , " L'Approche Constructiviste de la Politique Etrangère " , dans : Charillon Frédéric , Op., Cit. p. 68.

الفصل الأول:الإطار النظري للحراسة

هي آلية مقبولة لربط السلوك الخارجي للفاعل، بالمصلحة والقيود المادية، يتحدد دورها بالنظر لمقتضيات تفاعل الفاعل الاجتماعي ببيئته الاجتماعية، وعليه فإن كل من البنائين والعقلانيين، يسلمون بفرضية العقلانية كآلية حاسمة في الربط بين المصلحة، والسياسة الخارجية، لكن بينما يتعامل العقلانيون مع المصالح والقيود المادية كمحددات للسياسة الخارجية، تسبق القيم والمعايير لدى البنائين كشرط أولية إذ " لا تفرض الثقافة خريطة إدراكية على الأشخاص، لكنها تزودهم بمجموعة من المبادئ التي تضع لهم خريطة الأهداف والمصالح"¹.

III-3-2- الهوية والسياسة الخارجية :

يفترض البنائون أن للهوية بعدين داخلي وخارجي، ففي السياق الداخلي للدولة يشار إليها غالبا بـ : " الهوية الوطنية " " National Identity "، التي تشكل " المخيال الجمعي " " Communauté Imaginaire"²، وتعكس ثقافة وقيم وتصورات الأمة والشعب، وتتضمن القيم المشتركة والرؤى حول ما تمثله الدولة لأعضائها وللعالم الخارجي، والأدوار التي يفترض أن تضطلع بها في قضايا السياسة العالمية، التي تعتقد أنها تعنيها، وغالبا ما يستمر صناع القرار في نهج سياسة خارجية منسجمة، وتلك المعايير التي تتوافق وهوية المجتمع الداخلي، وتتسجم مع الدور الذي تراه الدولة ملائما لمكانتها في المجتمع الدولي.

أما مفهوم " هوية الدولة " " State Identity "، فيشير إلى البعد الخارجي للهوية الوطنية، أي مجموعة المعايير المشتركة التي تتلقاها الدولة ضمن المجتمع الدولي، وتفتتح بها وتتباها إلى الحد الذي تصبح فيه تعبيرا عن هويتها الدولية، وعاملا معرفا بأهدافها الجماعية مثل : حقوق الإنسان، الديمقراطية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول... الخ، وتجعل الدول باستمرار من مثل هذه المعايير مرجعا لسياستها الخارجية، تأكيدا لهويتها الدولية التي تعرف في هذه الحالة بـ: " السمعة الوطنية " " National Reputation "³.

و يختلف مفهوم " السمعة " كما توظفه البنائية جوهريا، عن الطريقة التي يفهم بها في

¹ - رايح زغوني، مرجع سابق. ص. 59.

² - Alex Mcleod , " L'Approche Constructiviste de la Politique Etrangère " , dans : Charillon Frédéric , Op., Cit. p. 71.

³ - رايح زغوني، مرجع سابق. ص. 59.

الفصل الأول:الإطار النظري للحراسة

النظريات العقلانية، فالدول لا تهتم دائما وأساسا بسمعتها كشرية أو حليف موثق به، ولكنها تبحث عن الحفاظ بل ودعم سمعتها كعضو شرعي في المجتمع الدولي، وتفترض البنائية أن الهوية تخدم باستمرار هدف تحديد مصلحة الدولة، لأنها توفر تصورات خاصة حول غايات ووسائل سياستها الخارجية، وهذه العلاقة لا تختزل في تأثير القيم والمعايير القائمة، أو التجارب الوطنية السابقة، فتوجهات السياسة الخارجية، تحدد انطلاقا من فهم الدولة للبيئة التي تتفاعل في ظلها، ومعرفة موقعها ودورها في هذه البيئة. كما تهتم البنائية بدور الهوية في تشكيل القرارات السياسية، وجوهر العلاقة المتبادلة بين الأفراد والمؤسسات¹.

وترتبط الهوية بالسلوك الخارجي من حيث أنها تعد منطلقا له، ومصلحة تسعى الدولة للحفاظ عليها، غير أن النظرية البنائية للسياسة الخارجية، لا تزعم اختزال مصلحة الدولة في الهوية، في حين أن هذه الأخيرة تفرض على السلوك الخارجي للدول، قيودا على المستويين الداخلي والخارجي، ويبقى الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن أهم ما يميز النظرية البنائية كمقرب للسياسة الخارجية، هي أنها تربط بين متغيري " الهوية " و " المصلحة " من خلال ما يعرف بتقنية " تحليل الخطاب " " Discoure Analysis "².

¹ – Scotte Burchill, and All , Op., Cit. p. 188.

² – رايح زغوني، مرجع سابق. ص. 62.

المبحث الثالث: المقاربة المعرفية لسياسة الجوار

إن سياسة الجوار الأوروبي تقوم على خاصيتين أساسيتين⁽¹⁾، الأولى: تتمثل في التوجه الفصل على المقاس "انطلاقاً من مبدأ الدول لا تتطور بنفس الوتيرة للفوارق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية".

وهنا يأتي الاقتراح الأوروبي في إحكام الشراكة بناء على طلب الشركاء، حيث تكون وطيدة وطموحة إذا كانت عمليات الإصلاح سريعة، وتكون ضعيفة وأكثر عمومية إذا لم يتم الإسراع بعمليات الإصلاح.

أما الخاصية الثانية، فهي مشروطة العلاقة بالنتائج والأوضاع الخاصة لكل دولة معينة بالشراكة، بحيث تتعدى مسائل التمويل إلى المساعدات التقنية والمشاركة في البرامج الأوروبية، ونقصد بالمشروطة الإيجابية Positive COconditionality هي ربط الفوائد والحوافز التي تحصل عليها الدول المغاربية بالتقدم في الإصلاح السياسي والاقتصادي في هذه الدول.⁽²⁾

منذ انطلاقتها في مارس 2003 من خلال إعلان اللجنة الأوروبية، تقترح السياسة الأوروبية للجوار معالجة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجمل الفضاءات الجيو-سياسية المحايدة لها. وباعتبارها واحدة من أهم روافد السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، تطورت سياسة الجوار بشكل جوهري منذ نشر ما يعرف بـ "رسالة باتن وسولانا" التي أكدت أن هذه السياسة هي البديل الأفضل في المرحلة المراهنة للتعامل مع شركاء يمثلون مجموعة غير متجانسة إلى حد كبير، وهم بالنظر إلى توقعات الانضمام ليس لديهم لا نفس التطلعات، ولا الاستعدادات ذاتها.⁽³⁾

تنبثق سياسة الجوار الأوروبي عن المؤسسات الأوروبية، وهي ناتجة عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ويعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوروبية في مارس 2003 الوثيقة الرسمية الموسومة بـ "أوربا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع

(1) -

(2) -Louis Culot, op-cit, p40.

(3) -Thierry Balzacq, « La politique Européenne de Voisinage : un complexe de Sécurité à géométrie variable ». Culture et conflits, N°66, été 2007, p33.

<http://mirror.....org/magnet/docs/!UN9821.PDF/!GOVERNANCE/!GHSD.FREE/!.....pdf>.

الفصل الأول:الإطار النظري للحراسة

الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب" وسميت فيما بعد (سنة 2004) بسياسة الجوار الأوروبي الجديد.⁽¹⁾

ينطوي مفهوم الجوار بالضرورة على ترسيم حدود المناطق التي يدخل "الجيران" في حيزها، وكذلك على بناء علاقة بين الأطراف المختلفة، وهكذا فإن السياسة الجوار الأوروبية وظيفية مضاعفة فصل الحدود (ترسيم الحدود والعبور) التعاون⁽²⁾:

-تتضمن تلك السياسة التشكيل والتعميق طويلي الأمد للعلاقات بالدول المجاورة دون أن يكون مع ذلك توجهات لانضمام تلك الدول للاتحاد الأوروبي، ومن ذلك أن يكون هناك بشكل خاص، ويكون هناك مشاركة موسعة في السوق الداخلي للمجموعة الأوروبية، التعاون في الوقاية من الأزمات، إدارات الأزمات وكذلك الهجرة.

-تنتهج سياسة الجوار الأوروبية منحى ثنائي أساس تطير علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول الجارة، هو وضع مخطط عمل تنفيذية خاصة بكل دول بعينها، يتم التوصل إليها تفاوضيا مع كل دولة على حدة.

-هذا المشروع الأوروبي للتعاون مع بعض الدول تسمى "جيران" يستمد الوحي من الآليات التي تم استخدامها مع البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي في مرحلة ما قبل الانضمام، ولكن ليست عملية تسبق الترشيح

-إن الهدف الذي تم إعلانه هو "إنشاء منطقة أمن وازدهار مشتركة تتمتع بقدر عالي من التعاون الاقتصادي والتكامل السياسي

-ينطوي مفهوم الجوار بالضرورة على ترسيم حدود المناطق التي يدخل "الجيران" في حيزها، وكذلك على بناء علاقة بين الأطراف المختلفة، إذ مفهوم الجوار ما هو الهدف منه؟ الهدف منه هو تكوين جماعة أمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والتي تضم دول المغرب العربي، بالنسبة لمفهوم الجماعة الأمني الذي يتضمن التطور الجيو-تاريخي للأنظمة الاجتماعية، والتي تبتعد الجهات المشكلة لها استخدام العنف السياسي ضد بعضها البعض، وهذا ما يفسر أن التكامل والاعتماد المتبادل بين عناصر من النظم يولد عدم الاستعداد لاستخدام

(1)-Idem.

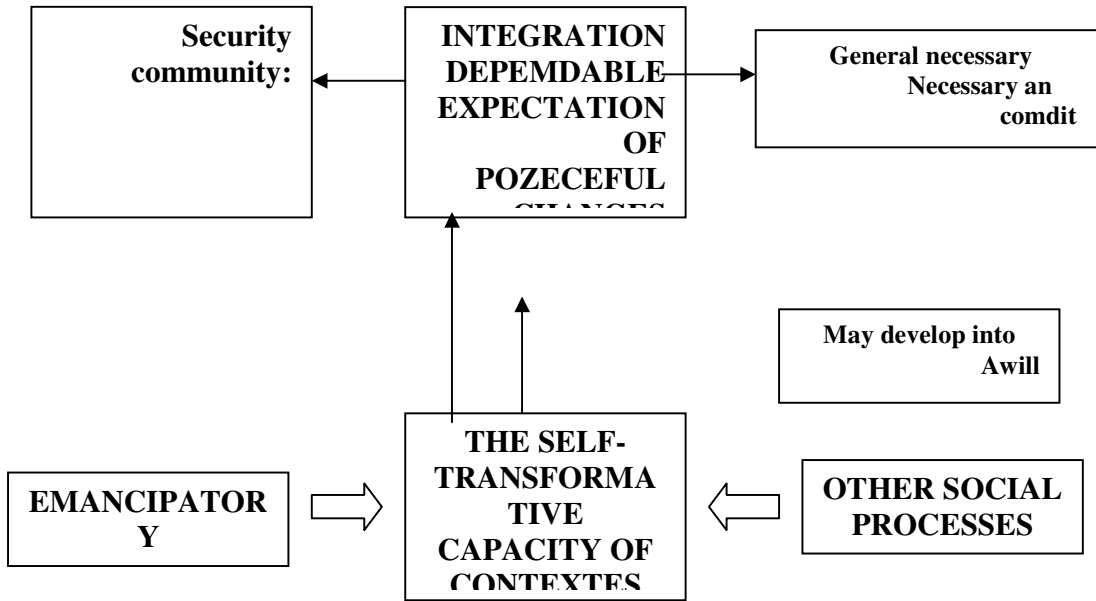
(2).....

الفصل الأول: الإطار النظري للحداثة

العنف السياسي، وبالتالي يساعد على أمن الجماعة وبالتالي توقع التغييرات السلمية، الجماعة الأمنية هو مفهوم جاء ليعبر عن واقع في العلاقات الدولية يمثل تكتلا أو عددا من الدول التي تخلق مستوى معيناً من التعاون فيما بينها، مما يجعل اللجوء إلى العنف ضد بعضها البعض أمراً مستبعداً، ويدفع بها إلى خلف آليات تحميها من المخاطر الداخلية والخارجية فمؤج التكامل يشير إلى مجموعة من الترابطات الاجتماعية المفيدة لمجتمعات الكتلة الواحدة التي تدفع بمتخذي القرار والمواطنين على حد سواء إلى مستوى من العرفة، بأن الاعتماد المتبادل يؤدي إلى منافع تجنيها المجتمعات هي أحسن بكثير من الثمن الذي تدفعه، مما يخلق التعاون ومستوى أعلى من الاستجابة لدى الشعوب لبعضها البعض.⁽¹⁾

والشكل رقم (20) يبين مسار تشكيل جماعة أمنية:

Génération of a Security community



Source : Hekki Patomali Problems of democratising flibal governance : Time, space and the emancipatory process. In Challenging Global Governance : A Critical Perspective (Draft Septembre 2003).

<http://www.cpogg.or/reader/The%20CPOGG%20Reader.pdf> p23.

(1) - عبد السلام، في مفهوم الحوار، الملتقى الوطني الجزائر والأمن في الوسط، واقع بيومي 29 و 30 أبريل 2008، ص 41.

الفصل الأول:الإطار النظري للحراسة

لقد أفرز مسار توسيع الاتحاد الأوروبي (*) جملة من التحديات التي جاءت سياسة اللجوار تحاول التعامل معها بإيجاد الأجوبة والحلول المناسبة لها، ولعل أهمها(1):

1- تحدي وجوب تجنب تشكيل خطوط فصل جديدة في أوروبا، منع الاستجابة لمطالب وحاجات أنتجتها حدود الاتحاد الناشئة حديثا عن التوسع.

2- تحدي الربط بين مقتضيات الأمن الداخلي وضرورة الحدود L'Institutionnalisation des Frontières وذلك من خلال إعادة صياغة هذه الأخيرة وإدارتها بكيفية تقنم وتشرك الآخرين وفقا لمعايير تمييزية خاصة.

3- تحدي احتواء والجمع بين تطلعات هؤلاء وأولئك نحو الانضمام الكامل والالتحاق بالاتحاد الأوروبي، بدون إلحاق الأذى بنوعية العلاقات التي يرغب الاتحاد في إرسائها مع الدول المجاورة الجديدة.

4- تحدي جماعة أمن متعددة الأطراف في داخل فضاء الاتحاد، دون أن يشعر الجيران أنهم مقصون أو مهددون.

5- تحدي إقحام الدول المجاورة في إدارة قضائيا على درجة عالية من الحساسية والأهمية بالنسبة لأمن الاتحاد الأوروبي (هجرة غير شرعية، جريمة منظمة، إرهاب، طاقة) من دون أن يصنف ذلك في خانة التدخل.

وتقدم سياسة الجوار الأوروبية مجموعة من الحوافز البديلة، ومن بينها المساعدات المالية وبرامج التبادل الثقافي والحوار السياسي، إن ما تعرضه هو "كل شيء ماعدا المؤسسات"، بمعنى أن الدول التي تفي بالشروط المنصوص عليها في اتفاقيات الشراكة، يمكنها أن تستفيد من الوصول إلى جميع مميزات السوق الموحدة بالطريقة ذاتها التي تستفيد منها دول مثل النرويج وأيسلندا، ويمكن أن تحظى بمكانة المراقب في العديد من مجالات صناعة السياسات في الاتحاد

(*) لمزيد من التفاصيل حولالاتحاد الأوروبي انظر:

-Jean François Drevet, *L'élargissement de l'UE, Jusqu'ou ?*. L'Harmattan, 2004.

(1) - زهير بوسعة، السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في الكون الآثار للجوار على الأمن الأوروبية مجلو الفكر، العدد الخامس، ص242.

الأوروبي، بأن يكون لها رأي ولكن ليس لها صوت. (1)

تم وضع الأداة الأوروبية للجوار والشراكة للفترة 2007-2013 وذلك من أجل ضمان تنفيذ خطط العمل وتنفيذ خطط العمل، وتنفيذ سياسة الحوار في المجلد (بين الاتحاد الأوروبي والشركاء، وكذلك بين الشركاء أنفسهم وتحديدًا للمشاريع الجنوبية-الجنوبية-الشرقية، الخ)، سوف تقارب الميزانية لهذه الفترة 13 مليار يورو على مدى سبع سنوات (خارج ميزانية البنك الأوروبي للاستثمار). هذه المساعدة المالية التي فاقت م..... في الفترة السابقة 2000-2006 (مجموعه ميزانية برنامج ميدا TACIC على مستوى ست سنوات: 8.9 مليار يورو).

يتم تقديم الأداة المالية للجوار والشراكة كأداة سياسية، ويقصد منها تشكيل آلية مالية مبسطة بالمقارنة مع برنامجي ميدا و TACIC اللذين ستلح مكانهما اعتبارًا من 2007. يتوجب على الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة تمامًا كما هو الحال بالنسبة لخطط العمل التي تحدد الأولويات في مجال المساعدات، أن تكون قادرة على التأقلم مع تغيير الأولويات أو ظهور قضايا طارئة غير متوقعة. كما أنها تتمتع أيضًا بصفة المرونة من حيث إنتاجها للشركاء إمكانية شمل دول غير شريكة في سياسة الجوار كطرف ثالث ضمن مشاريع التعاون عابرة الحدود (مثل تركيا التي تشكل جزءًا من مسيرة برشلونة ولكنها خارج إطار سياسة الجوار). ومثل غالبية الأدوات المالية للاتحاد الأوروبي تستند هذه الأداة إلى مبدأ التمويل المشترك (2). لمزيد من التفاصيل المقدمة للدول المغرب العربي أنظر الملحق رقم (06).

وقد تم تنظيم عمل الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة كالتالي (3):

- برامج إقليمية أو شمالية إقليمية: سياسة الجوار، منطقة شرق أوروبا، منطقة المتوسط.
- برامج مواضيع متخصصة: حقوق الإنسان-الديمقراطية، الهجرة-اللجوء، البيئة ومكافحة الفقر، سوف يتم تحديد منظور متعدد السنوات لكل موضوع، على أن يتم لاحقًا تحديد برامج سنوية.

(1) _

<http://www.z.dz.com/z/opinion/3198.html>.

(2) _

(3) _ نفس المرجع.

الفصل الأول:الإطار النظري للحراسة

• برامج عابرة للحدود- تعاون عابر للحدود، تحديدا حول الأحواض البحرية (المتوسط، البلطيق، والبحر الأسود)، والتي ستسمح للمناطق المحاذية للضفاف أن تتعاون فيما بينها.

• برامج لكل بلد (أكثر من 60% من ميزانية الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة).

• برنامج الحكم الراشد (من أجل تقديم مساعدة أكبر للبلدان التي وقعت على خطط عمل، والتي تتقدم بالمجال).

• احتياطي للمشاريع الجديدة والإجراءات الاستثنائية (5%).

مبدئيا، من المفروض أن تتوزع الميزانية بنسبة ثلثين لمنطقة المتوسط وثلث لمنطقة شرق أوروبا.

تحتل زيادة دور المجتمع المدني والحكم الراشد مكانا جيدا بين أهداف الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة.

إن فكرة إقامة "حلقة من الأصدقاء" حول أوروبا التي تعلنها سياسة الجوار تفترض أن الهدف بعيد عن كونه بناء نظام أفقي يتفاعل فيه كل طرف على مستوى متساو، بل المقصود هو السعي إلى إقامة "نظام حلقات ممركة" تقع أوروبا في مركزه، وتشكل الدول المجاورة أطرافه المحيطة.

إن سياسة الجوار الأوروبي وفقا لهذا المنطق تقدم مؤشرا قويا على حدوث تغييرات عميقة تمس جوهر علاقة الاتحاد الأوروبي مع الدول المجاورة، فبينما كان الاتحاد يتحرك في إطار مشروع "أوروبا الموسعة" كطرف مع الآخرين، وفي مقدمتهم أصبح في إطار سياسة الجوار يتحرك كطرف في مقابل الآخرين، وهنا تقوم الحدود بدور هام، ضمان الوساطة مع الجيران ومعبّر لتنفيذ ما يمكن تسميته الحكم الخارجي Gouvernance externe، وذلك عبر آلية نحو الخارج.⁽¹⁾

يمكن القول أن السياسة الأوروبية للحوار لا يمكن أن تفهم بعيدا عن إقرارات مسار توسيع

(1)- زهير بو.، مرجع سبق ذكره، ص246.

الفصل الأول:الإطار النظري للحراسة

الاتحاد الأوروبي والتحديات التي أفرزتها مخرجات هذه العملية المعقدة، وكذلك هي ليست سياسة مبنية مع الجيران، إنما هي إستراتيجية محكمة للجيران وبتجاهاتهم، إضافة إلى كون الاتجاه نحو أمنة علاقات الاتحاد الأوروبي بجيرانه سيؤدي مع مرور الوقت إلى تعرية الخطاب السياسي من كل مصداقية، وخاصة فيما يتعلق بتدعيم الحوار السياسي بين أوروبا وجيرانها، ما قد يؤدي إلى نتائج عكسية: مضاعفة فرض الاستقرار بدل إتاحة الفرصة لبناء جهوية للأمن والاستقرار. (1)

(1) - نفس المرجع، ص 248.

الفصل الثاني:

التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي
لمنطقة المغرب العربي

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي

يرتكز اهتمام الأوروبي بمنطقة المغرب العربي بدرجة كبيرة على الخصائص الاستراتيجية للمنطقة بكل أبعادها الجيوبوليتيكية، الاقتصادية، السياسية الخ، ولكن خصوصية علاقة أوروبا بهذه المنطقة تضيف لها عوامل أخرى أهمها عامل القرب الجغرافي، وتزداد أهمية البعد الجغرافي في هذه العلاقة، بوضعها في سياق الإرث التاريخي للروابط الاستعمارية التي حكمت علاقة فرنسا بدول منطقة المغرب العربي-الجزائر، تونس، المغرب طيلة أكثر من قرن، مما يعطي للبعد الإنساني والثقافي، أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا من حيث جلب المكاسب أو تفادي "المخاطر".⁽¹⁾

هذا ما يحاول المبحث الأول من هذا الفصل الإجابة عليه، وذلك في مطلبين، الأول الذي يتعرض لأسباب اهتمام فرنسا بالمنطقة، أما الثاني فيتناول تتبع تطورات السياسة الفرنسية في المنطقة.

وقبل الاسترسال في هذا المبحث لابد من تحديد تعريف للمغرب العربي أولا.

حيث تعدد المفاهيم حول تسمية منطقة المغرب العربي ومجموع الدول المكونة لها، تبعا للمنطلقات الفكرية والإيديولوجية للمؤلفين الغربيين والعرب، وإجمالا يمكن التطرق إلى المفاهيم التالية:

-توصف المنطقة بشمال إفريقيا، باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية، والتي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط، وقد ظهر هذا المصطلح أثناء الحرب العالمية الأولى، عند الانتداب الفرنسي على المغرب سنة 1912 الذي جاء بعد الانتداب على تونس سنة 1881 واحتلال الجزائر سنة 1830، فأصبحت بذلك دول شمال إفريقيا الثلاث تحت السيطرة الفرنسية تشكل إقليما جغرافيا ثقافيا وسياسيا أكث وضوحا وتميزا من السابق، كما أن التسمية يفضلها الأوروبيون لأنها تهدف إلى إنكار عروبة هذه الدول، وكأنها جسم غريب عن الأمة العربية وبالتالي إهمال الإرث الحضاري لدول المنطقة وامتدادها الثقافي

(1)-Jean François Troin et autres, Le Grand Magreb (Algérie, Lybie, Maroc, Mauritanie) mondialisation et construction des territoires, paris: Armand Colin, 2006, p05.

العروبي الإسلامي. (1)

-يطلق على المنطقة أيضا اسم أرض البرابرة، باعتبار أن أصل سكان المنطقة بربري.
-لكن مع استقلال كل من تونس، المغرب، والجزائر أخذ المصطلح العربي "المغرب" مكانته وأصبح يتداول في أوروبا نفسها، والذي يمثل القسم الغربي من العالم العربي، للتمييز بينه وبين المشرق العربي الذي يضم الشرق الأوسط والشرق الأدنى الذي يمتد من مصر إلى العراق حدوده عند إيران وتركيا.

لكن وبالرغم من هذه التسميات المتعددة فإن الشيء الثابت أن المغرب العربي يؤلف وحدة استراتيجية متميزة ويتكون من خمسة بلدان هي: الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، ليبيا.
وذلك باعتبارها تشكل المغرب العربي الكبير الموجود في شمال القارة الإفريقية، وتشكل بلدانه بالإضافة إلى القرب الجغرافي، التشابه في التضاريس والمناخ والنبات، وكذلك يمثل سكانه وحدة بشرية وثقافية، بحكم أصلهم ولغتهم ودينهم وحضارتهم وتاريخهم المشترك.

أما بالنسبة لدراستنا فإننا سوف نركز على الدول الثلاث الأولى: الجزائر، تونس، المغرب، نظرا لاعتبارها مركز أو نواة منطقة المغرب، بالإضافة إلى خصوصية علاقتها مع أوروبا.

المطلب الأول: أبعاد اهتمام الأوروبي بمنطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة.

جندت أوروبا العديد من الوسائل والإجراءات على كل المستويات والأبعاد، لضمان وجود متميز في منطقة المغرب العربي، وذلك يرجع لعدة أسباب، منها ما هو قديم ومنها ما هو جديد أفرزته مرحلة ما بعد الاستعمار، وخاصة فترة ما بعد الحرب الباردة.

فبالإضافة إلى الروابط التاريخية التي تجمع بين الاتحاد الأوروبي وكل من الجزائر، تونس، المغرب، التي تعبر بعدا أساسيا في العلاقات بينهم، إلا أنه هناك أبعادا أخرى ذات أهمية كبيرة والتي يمكن إجمالها في:

(1) - أمحيدة أمحمد السنوسي، الاتحاد المغاربي دراسة في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية، طرابلس، منشورات جامعة الفاتح، 1999، ص 23-24.

القطر الثاني:.....التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

1- البعد الجيوبوليتيكي:

يعتبر المغرب العربي متنوع جغرافي متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية، متكافئ والموارد المناخية والمناخ الطبيعية، متجانس العمران ومتقارب الملامح البشرية، لتشكل بذلك مجموعة إقليمية بمساحة قدرها 6.048.141 كلم مربع^(*)، تقع في الجزء الشمالي من إفريقيا، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط الذي يفصلها عن جنوب أوروبا، والمحيط الأطلسي غربا، ومنطقة الشرق الأوسط والخليج شرقا.⁽¹⁾

ويشكل هذا الموقع الجغرافي المتميز عنصر لمنطقة تعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيو- استراتيجية موسعة ومترابطة، بدءا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا، فالبعد الإفريقي جنوبا، والبعد الشرق أوسطي شرقا امتدادا إلى الخليج وآسيا، وأخيرا البعد الأطلسي غربا، وهذا ما توضحه الخريطة التالية:



–^(*) هذه المساحة تشمل كل بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا) وكذلك أراضي الصحراء الغربية.

(1) – أحمد محمد السنوسي، الاتحاد المغربي دراسة في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية، مرجع سبق ذكره، ص23.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

إن تعتبر منطقة المغرب العربي محور تقاطع ثلاث قارات: إفريقيا، أوروبا، وآسيا، مما يزيد المنطقة أهمية إستراتيجية بالغة الأهمية في ظل المفاهيم الاستراتيجية الجديدة الموسعة، التي تقلصت فيها الحدود بين القارات، لاسيما في موقع المغرب العربي بالذات، المتمركز بين عدة مجموعات إقليمية.

فالتحليل الاستراتيجي للموقع الجغرافي لهذه المنطقة، يبين أن المسرح الجنوبي الغربي للبحر المتوسط، يتشكل أساس من كيان استراتيجي واحد وهو المغرب العربي.⁽¹⁾

إن الموقع المتميز للمغرب العربي شمالا -على امتداد 4000 كلم شريطه الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط-، جعل من دول هذه المنطقة نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية بين مضيقين جبل طارق، ويشكل ممرا أطلسيا هاما نحو حوض المتوسط وإفريقيا، فيما تتحكم السواحل الجزائرية -1200كلم- في الممرات البحرية المؤدية إلى مضيق صقلية، تسهر تونس على أداء دور المراقب لحركته الملاحية، والمغرب حارسا على مضيق جبل طارق، وفي أقصى شرق سواحل المغرب العربي يغطي "مجال النظر الاستراتيجي" للسواحل الليبية -1900كلم- جزءا كبيرا من السواحل الشمالية للبحر المتوسط.

كما يعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط، الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسيا لنقل المحروقات، وهو بعد استراتيجي اقتصادي يعني أوروبا وباقي القوى الدولية الأخرى على حد سواء، حيث أن 65% من واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط.⁽²⁾

إن هذه الخصائص الاستراتيجية للموقع الجغرافي، تجعل من منطقة المغرب العربي في حالة تجانسها ككتلة إقليمية موحدة، حزاما متوسطيا هاما.

ويدعم هذا البعد المتوسطي لمنطقة المغرب العربي، الممتد بين الأطلسي غربا والخليج شرقا، العمق الإفريقي التي تعتبر البوابة الرئيسية شمالا نحو إفريقيا جنوب الصحراء، إذ أن كل

(1) -Jean François Coustilière, méditerranée : quel enjeu pour le XXXIe siècle ?, défense nationale, paris :le comité d'études de défense national, N04, avril1999, p06.

(2) -Hatem ben Salem, le Maghreb sur l'échiquier méditerranéen, défense nationale, paris :le comité d'études de défense national, N07, juillet1989, p06.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

الدول المغاربية - باستثناء تونس - لها عمق استراتيجي إفريقي.

إن هذا الموقع المتميز للمنطقة جعل من حضور الدول الكبرى ضروريا وحيويا لنموها وتطورها، ووسيلة لفرض سياستها، ليس على هذه المنطقة وطرقها الاستراتيجية فحسب، بل على الدول التي تستخدم بالضرورة هذه الطرق لأغراض عديدة.

ومن بين أهم القوى الدولية، نجد فرنسا التي تربطها علاقة خاصة بهذه المنطقة، نتيجة عوامل عدة، منها عامل القرب الجغرافي حيث لا يفصل جنوب غرب أوروبا سوى 15 كلم بين طنجة المغربية، و160 كلم عن تونس، فيما لا تستغرق الرحلة جوا بين مرسيليا والجزائر سوى ساعة من الزمن حيث يؤكد السفير الفرنسي الخبير في القضايا الاستراتيجية مارك بونيفوس على هذا العامل الجيوستراتيجي بقوله: "المغرب العربي؟ غنه جار لقد قلت كل شيء".⁽¹⁾

إن تعبر منطقة المغرب العربي أداة إستراتيجية هامة بالنسبة لأوروبا في سياستها المتوسطة والإفريقية على حد سواء، فمنطقة المغرب التي كانت خلال الحرب الباردة تستمد أهميتها المتوسطة ضمن إطار الصراع شرق-غرب، أصبحت بعد الحرب الباردة ساحة للتنافس المتوسطي، الذي تخوضه أوروبا مع المناقشة منطقة المغرب العربي بوابتها الجنوبية نحو العمق الاستراتيجي الإفريقي، حيث المصالح التقليدية لها أوروبا الموروثة من العهد الاستعماري، ومن هنا جاءت أهمية التحكم في المنطقة كمسألة حيوية: "نقل القوات، التزويد بالوقود..."، مما رشحها أن تكون منطقة تنافس بين القوى.

فانطلاقا من هذه المعطيات، من يسيطر على المغرب العربي، يستطيع أن يسيطر على حوض البحر الأبيض المتوسط وعلى العمق الإفريقي، بالإضافة إلى الشرق الأوسط.

كل هذه المعطيات تدخل في إطار دعم الاستراتيجية العالمية أوروبية، والتي تعتبر منطقة المغرب العربي، أهم الدوائر التي يجرب من خلالها دعمها وتنفيذها في نفس الوقت.

2- البعد الاقتصادي:

بالإضافة للأهمية الجغرافية المتميزة التي يتمتع بها المغرب العربي، فإنه يتمتع بمجموعة

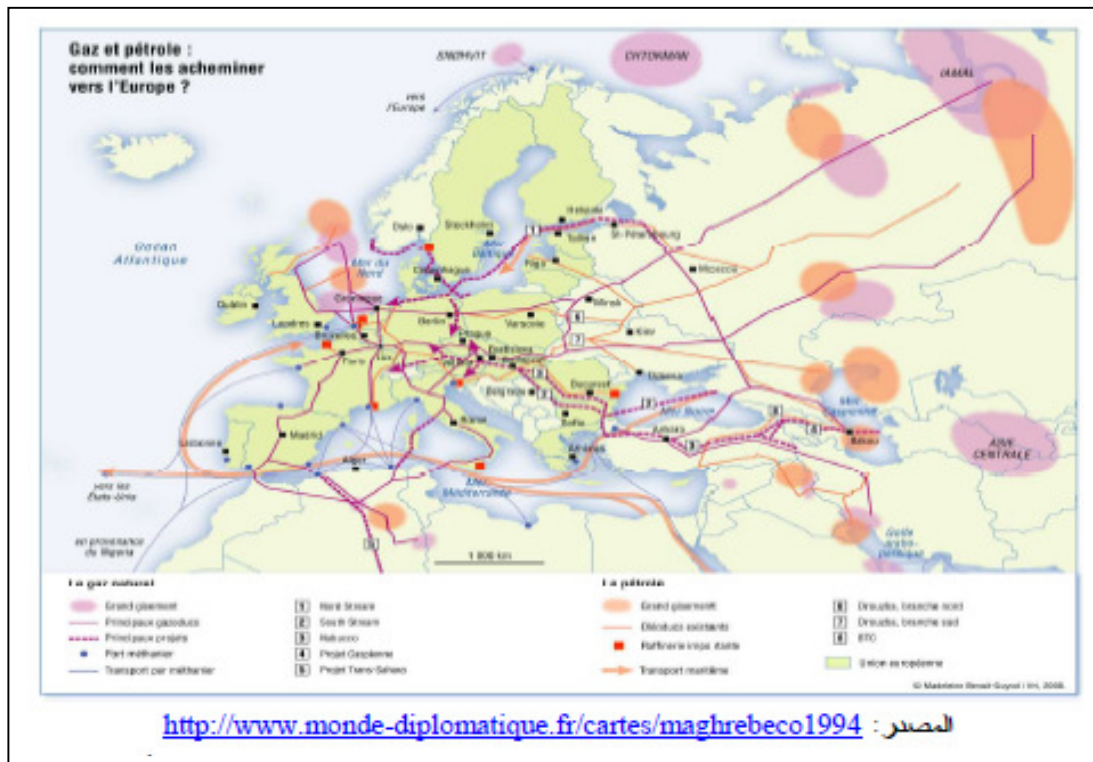
⁽¹⁾ - marc benfous, réflexions sur une politique arabe, **défense nationale**, paris :le comité d'études de défense national, N09, sepembre 1998, p44.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

من الموارد الاقتصادية الهامة، والتي زادت من أهمية المنطقة.

فالجزائر تعتبر من أكبر منتجي الغاز والنفط في العالم، نظرا لتمتعها بثروات طبيعية كبيرة من المحروقات، حيث يعتبر القطاع الهيدروكربوني هو العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، إذ يمثل نحو 95% من عائدات البلاد من التصدير، وبذلك تحتل الجزائر المرتبة الخامسة في العالم بالنسبة لاحتياطي الغاز الطبيعي، والرابعة عشر بالنسبة لاحتياطي النفط، كما أنها تحتل المرتبة الثانية عشر في مجال إنتاج المحروقات، والمرتبة التاسعة في تصديرها عالميا، وهي بذلك ثالث أكبر دولة مصدرة للغاز، وثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي المسيل (المميع) Le gaz naturel liquéfié وغاز البترول المسيل (1) . Le gaz de pétrole liquéfié

وهي بذلك تعتبر ثالث أكبر مورد لفرنسا وأوروبا بالغاز، والخريطة التالية توضح طرق نقل الغاز إلى فرنسا وأوروبا من الجزائر وباقي مناطق العالم الأخرى:



(1) –laure borgomano-loup et autres, le Maghreb stratégique première partie, Italie : NATO défense collège, 2005, p21.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

إضافة إلى اعتماد الجزائر على الفلاحة وخاصة زراعة الحمضيات والتمور والحبوب بدرجة أقل.

أما دولة المغرب الأقصى، فبالرغم من افتقاره للمحروقات، إلا أنها تتمتع بامتلاكها لكمية كبيرة من مادة الفوسفات، حيث تعتبر أول مصدر للفوسفات في العالم، كما تملك 70% من احتياطي الفوسفات العالمي، بالإضافة لاعتماده على الزراعة، مثل الحوامض والبطاطس، وعلى الصعيد البحري عن طريق امتلاكه لثروة سمكية معتبرة، وفي قطاع الصناعة يعتمد على المواد نصف المصنعة.⁽¹⁾

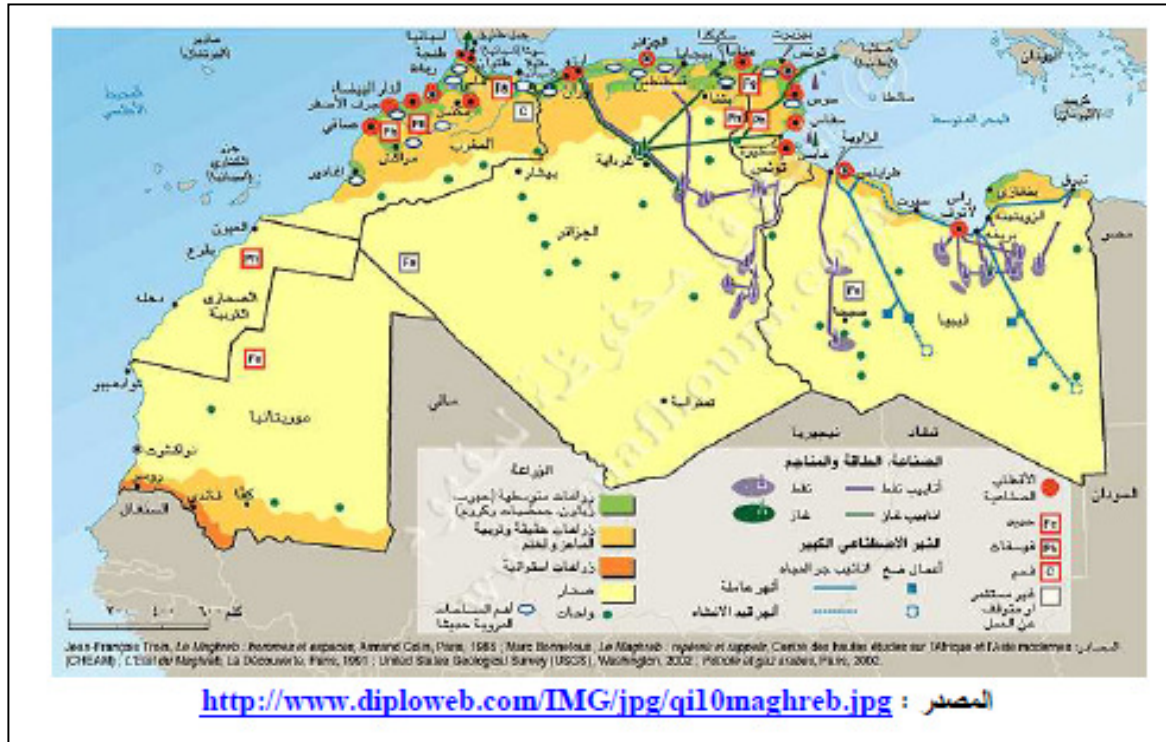
أما بالنسبة لتونس، فيعتمد الاقتصاد التونسي على السياحة، وعلى الصناعة، مثل المناولة في صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية العالمية وخاصة الأوروبية منها، كما تشكل الصادرات من زيت الزيتون أهم صادراتها الفلاحية، حيث تعتبر تونس ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم، بعد اسبانيا وإيطاليا، كما أن الصادرات التونسية من التمور تمثل ثاني صادرات تونس الفلاحية⁽²⁾، بالإضافة إلى امتلاك تونس لاحتياطي من المحروقات جد محدود، يمكن أن يصل إنتاجها من البترول إلى 5مليون طن، أما إنتاجها من الغز الطبيعي فيصل إلى 600مليون متر مكعب سنويا، وبذلك تمثل صادراتها 25% من الناتج المحلي الإجمالي.

والخريطة التالية تبين أهم الموارد الاقتصادية التي يتمتع بها المغرب العربي وكيفية توزيعها:

(1) - محمد الجابري، موسوعة دول العالم حقائق وأرقام، ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2000، ص226.

(2) - نفس المرجع السابق، ص125.

الفصل الثاني: التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي



إضافة لذلك تشكل منطقة المغرب العربي رهانا اقتصاديا استراتيجيا هاما بالنسبة لأوروبا، نظرا لأنها توفر سوقا تجارية واقتصادية استهلاكية واستثمارية من حوالي مائة مليون نسمة، لذلك يعتبر البعد الاقتصادي بعدا مهما جدا في رسم وتحديد السياسة المغربية لأوروبا، فبعد مرحلة الاستعمار قننت فرنسا علاقاتها الاستغلالية مع بلدان المغرب العربي، في إطار معين للتبعية تحت لواء التعاون الاقتصادي والعلاقات التجارية المتبادلة، والتي تبلورت أكثر في فترة ما بعد الحرب الباردة، ففرنسا تمتلك اليوم شبكة كبيرة من المصالح الاقتصادية مع هذه البلدان.

3- البعد الأمني:

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم التي طرأت عليها العديد من التحولات، ابتداء من العقد الأخير من القرن العشرين، والذي يرتبط أساسا بمفهوم المخاطر والتهديدات، فبظهور تهديدات ومخاطر جديدة بعد نهاية الحرب الباردة، لم تكن معروفة بالحد التي هي عليها اليوم: الهجرة السرية، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، المشاكل البيئية، الإرهاب... الخ، وبالتالي أصبح المفهوم التقليدي للأمن والمبنى على قدرة الدولة على حماية أراضيها وحدودها عسكريا في

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

مواجهة أي غزو خارجي، غير قادر على احتواء هذه المخاطر، وبالتالي القدرة على تفسيرها، ومن ثم توفير وسائل وإمكانات مواجهتها، فقد شهدت الدراسات الأمنية الانتقال من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع العسكري النووي، ثم إلى طابع مجتمعي بشري.⁽¹⁾

وترجع أولى المحاولات التنظيرية في مسألة تحول مفهوم الأمن إلى الباحث البريطاني باري بوزان Barry buzan حيث أكد في كتاب له بعنوان "people, state and fear" سنة 1983، أكد أن الأمن لا يتلخص فقط في الأمن الوطني وحده (أي أمن الدولة فقط)، ولكنه يتوسع ليشمل أبعادا وقطاعات عديدة، هذه القطاعات هي: العسكري، السياسي، الاقتصادي، البيئي، المجتمعي.⁽²⁾

فالأمن العسكري ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا ومقاصد بعضها البعض تجاه البعض الآخر، ويعني الأمن السياسي الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها، والأمن الاقتصادي ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد الأولية والأسواق الضرورية، للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة، أما الأمن الاجتماعي ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية، والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشاف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها، وأخيرا الأمن البيئي والذي يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي (الكائنات الحية ومحيطها) المحلي والكوني، كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية، وطبعا لا تعمل هذه القطاعات الخمس بمعزل عن بعضها البعض، بل كل منها تحدد نقطة مركزية، أو بؤرة في الإشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، لكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات.⁽³⁾

(1) - دعاس عميور صالح، التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي والاستجابة، في: كتاب جماعي حول "الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق"، الجزائر: الوكالة الوطنية لتسمية البحث العالمي ومركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008، ص 63.

(2) - Philippe marchesin, les nouvelles menaces : les relations nord-sud des années à nos jours, paris, karthala, 1999, p31.

(3) - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا، والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005م، ص 16.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

ومنه نصل إلى نتيجة مفادها أن مفهوم الأمن، مفهوم مركب ومتعدد الأبعاد، لا يمكن أن نختزله في متغيرة واحد، أو وحدة تحليل واحدة، أو مستوى واحد، خاصة في عصر العولمة، فهو يأخذ أشكال متعددة، وبالتالي يمكن أن يعرف الأمن بأنه \square حماية الفرد والجماعة الإنسانية من أي تهديدات مباشرة أو غير مباشرة، مادية كانت أو معنوية، والتي قد تمس قيم الإنسان الأساسية وتعيقه نحو التقدم والازدهار \square .

فمع نهاية الحري البادرة ونهاية الصراع بين الكتلتين، بدا واضحا أن العدو الشيوعي قد زال، وبالتالي تم القضاء على مصادر الخطر والتهديد، غير أن المرحلة اللاحقة سمحت بظهور تهديدات أو قضايا أمنية تمتاز أساسا بالتعقيد والتشابك بالإضافة إلى التنوع والتعدد، وكذلك تمتاز بفكرة التزامن والتواتر المتواصل مما يجعل التنبؤ بحدوثها وتطورها ونوعيتها أمرا صعبا ويتطلب إمكانات مادية وبشرية وتكنولوجية ليس باستطاعة كل الدول الحصول عليها.

ولعل أهم المتغيرات التي أثرت على التحول في مفهوم الأمن مايلي:

- تعدد الفواعل الدولية، مع تراجع دور الدولة التي لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وذلك بظهور فواعل أخرى فوق قومية كالمنظمات الدولية...، وفواعل تحت قومية كالجماعات العرقية بالإضافة إلى فواعل فير مرئية مثل الإرهاب الدولي.

- صعوبة الفصل بين السياسة الخارجية، حيث أصبح هناك ما يمكن تسميته عولمة أمنية وسياسية واقتصادية وكذلك ثقافية.

- التداخل بين العديد من القضايا، بحيث أصبح من الصعب التمييز أو الفصل بين ماهو سياسي وما هو اقتصادي.

- ظهور مواضيع أخرى تشغل الأجندة الدولية، مثل الأمن الإنساني، البيئة، الفقر، التلوث، بعدها كانت مواضيع الأمن القومي هي التي تحتل الصدارة.

- إعادة النظر في مفهوم القوة وبالتالي في كيفية وإمكانية استعمالها، فامتلاك واستخدام القوة لم يعد عسكري فقط، وإنما اقتصادي، ثقافي... الخ. (1)

(1) - مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة:

مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 174، أكتوبر 2008، ص 144.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

وتعتبر فرنسا بصفتها فاعلا في السياسة العالمية، من الوحدات الأكثر تأثرا بهذه التحولات التي تنعكس على مستوى بناء ترتيبها الأمني، الذي يعتبر الإقليم المتوسطي من ضمن أهم المتغيرات والمحددات التي تتحكم في هويتها وآليات عملها المستقبلية، هذا الإقليم الذي يحتل فيه المغرب العربي موقعا استراتيجيا مهما تقوم من خلاله بلعب دور فعال، فمن المنظور الفرنسي يعتبر المغرب العربي منطقة ذات عمق استراتيجي مهم بالنسبة للمسائل والقضايا الأمنية "الأورومتوسطية".

وذلك انطلاقا من أن هذه المنطقة تمثل فعلا تناقضا كبيرا بين طرفيها، فالضفة الشمالية فيها دول متطورة ومتجانسة اجتماعيا واقتصاديا، في حين بالمقابل في الضفة الجنوبية هناك دول يسودها التخلف سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وعدم الترابط والتجانس فيما بينها، مما ساعد على انتشار العديد من الظواهر المرضية مثل: الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، الهجرة السرية، انتشار المخدرات... الخ، والتي أصبحت تهدد أمن الضفة الشمالية - خاصة فرنسا - وتهدد استقرار المنطقة ككل. (1)

هذا الأمر الذي تعزز خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك عملت فرنسا منذ نهاية الحرب الباردة على ترميم علاقتها الاقتصادية والتجارية مع جيرانها المغاربة، في ضوء المتطلبات السياسية والأمنية الجديدة، أي الانتقال من المفهوم الضيق للأمن بالمعنى العسكري إلى تصور أكثر تعقيدا عن الأمن الإنساني، فالأمن لا يعني مجرد غياب الحرب، ولكنه يعني التعاون والاعتماد المتبادل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار، لأن ضمان الأمن على الحدود البحرية الجنوبية يعتبر بالنسبة لفرنسا ضرورة جيواستراتيجية.

(1) - مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص20.

4- بعد التنافس الدولي:

شكلت منطقة المغرب العربي ورقة ضغط في لعبة التوازنات الدولية وساحة لاستقبال الصراع في حقبة الثنائية بين الشرق والغرب، حيث وقعت المنطقة في استقطاب سياسي جر دولها إلى الانتماء لأحد المعسكرين المتصارعين في حقبة الحرب الباردة، بانقسامها إلى محورين منذ استقلالها إلى غاية 1990، فبينما انحازت كل من الجزائر وليبيا إلى المعسكر الشرقي، فغن المغرب وتونس وموريتانيا قد انحازوا إلى المعسكر الغربي.⁽¹⁾

أما بعد الحرب الباردة، فقد مثلت منطقة المغرب العربي بؤرة اهتمام القوى الدولية، مما جعلها موضوع منافسة بينهم خاصة بين فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

حيث تنتظر فرنسا إلى المغرب العربي على أنه خط احمر في نفوذها الدولي، مستعدة لخوض الصراع من أجله، حتى ولو كان منافسها طرف في حجم الولايات المتحدة الأمريكية، التي حققت تواجد حثيثا في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر لما تمثلته المنطقة من أهمية في الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب الدولي. فإذا تأملنا مليا المتغيرات الحاصلة منذ تاريخ أحداث 11 سبتمبر في منطقة المغرب العربي فإننا نجد أنها منطقة جيوسياسية، تدار فيها المصالح وعلاقات الشد وال جذب، دون ضجيج دوي الصدى، فقد أصبح ينظر إليها، من منطلق تحييد الخطر والتهديد بالنسبة للمصالح الغربية الأوروبية والأمريكية، مما ضاعف من الاهتمام الاستراتيجي لهذه المنطقة، كبؤرة تصدير محتملة لنشاط "المجموعات الإرهابية"، وكنقطة مراقبة لأي تهديد محتمل منها على الجبهة الشمالية المتوسطة والجنوبية الإفريقية في نفس الوقت، هذا فضلا عن الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية التي تتمتع بها منطقة المغرب العربي، وقد أوضحت هذه المزاحمة الدولية المغاربية بشكل جلي ظاهرة التوتر والقلق على المسؤولين الفرنسيين، على مصير علاقة فرنسا ببلدان المغرب العربي بل أن المعلن يشير إلى أن فرنسا بصدد إعادة حساباتها في المنطقة وأنها تسير في اتجاه توطيد علاقاتها المتعددة مع بلدان المغرب العربي، سواء بشكل انفرادي أو من خلال توجيه الاتحاد الأوروبي نحو هذه المنطقة.

(1) - ج.ديفورك، "محاضرة بمركز الشعب للدراسات الإستراتيجية بعنوان تنافس حاد على حوض معطيات إفريقية

مغربية، العالم الإستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 1، مارس، 2008، ص 13.

الفصل الثاني:.....التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

كخلاصة لهذه الأبعاد، يمكن القول أنها مجتمعة إلى خدمة تلك الركائز التي تقوم عليها السياسة الخارجية الفرنسية، سواء تحقيق الاستقلالية، العالمية، النشاط...، في عالم الأقطاب، وذلك باعتمادها على قدراتها الذاتية، أو بقيادتها للاتحاد الأوروبي وتوجيهه سواء في منطقة المغرب العربي أو العالم ككل. وهذا ما سنعمل على توضيحه في العناصر من هذه الدراسة.

المبحث الثاني: موقع سياسة الجوار من التوجه الدفاعي والأمني للاتحاد

الأوروبي

المطلب الأول: السياسة الأمنية الأوروبية داخل النسق الأوروبي (الأهداف، الأبعاد

والآليات)

إن الحديث عن تطور جديد في السياسة الأمنية الأوروبية والتي بدأت تهتم ببناء قوة أمنية إستراتيجية تجذر للأوروبيين هوية جديدة في العالم، كما هو الحال مع الهوية الاقتصادية التي تم ترسيخ قواعدها من خلال اليورو كعملة أوروبية موحدة والبنك الأوروبي، إضافة إلى الهوية السياسية والدبلوماسية والتي تم بناؤها من خلال البرلمان الأوروبي الموحد.

فمعاهدة ماسترخت وبعدها معاهدة أمستردام 1997 والتي أكدت على وجوب الدفاع عن حدود وأقطار الاتحاد الأوروبي أمام أي اعتداء محتمل عجل بخصوصية الأمن الأوروبي كنموذج أمني إقليمي، وقد تناولت النقاشات النظرية على المستوى الأكاديمي النموذج الأمني الأوروبي واتفقت حول مسلمة أن الأمن الأوروبي له خصوصياته المتعلقة أساسا بالحضارة والإقليم كما أن الحديث عن سياسة أمنية أوروبية أو الأمن الأوروبي يجعلنا أمام الآليات التي تتبنى هذه السياسة الأمنية.

1-أهداف ومرتكزات السياسة الأمنية الأوروبية

إن التغيرات التي طرأت على السياسة الدولية عقب نهاية الحرب الباردة والتي تسببت في تحول جذري في السياسة الأمنية الأوروبية، وإثر انتقال العالم من نظام ثنائي القطب إلى نظام القطب الأمريكي، وبروز تحديات جديدة للسياسة الأمنية الأوروبية حيث أصبح على أوروبا أن تواجه ضرورة الوعي بإيجاد صياغة جديدة لمفهوم الأمن والدفاع على مستوى القارة، وهذا سطر الأهداف الجديدة للسياسة الأمنية الأوروبية في محاولة بناء أسس معمارية جديدة كالأمن الأوروبي له أهدافه التي تميزه "من منطلق الدافع العقلاني للتموقع الهوياتي وتأكيد الذات من خلال التكامل والاندماج".⁽¹⁾

(1) - وليد (عبد الحي)، "تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية"، الجزائر، مؤسسة التطرق للإعلام والنشر،

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

أ- فلقد حددت أهداف السياسة الأمنية الأوروبية من خلال البند الخامس من اتفاقية ماسترخت:

- العمل على حفظ الأمن والسلم الدوليين، اقتداء بميثاق الأمم المتحدة واتفاق هلسنكي وميثاق باريس.

- الدفاع على أسس الاتحاد الأوروبي من خلال الحفاظ على ترتيبات الأمن الداخلي الأوروبي ومواجهة تحديات البيئة الأمنية الخاصة (التحديات الأمنية الجديدة: الإرهاب، المخدرات، التهديدات العسكرية...).

- التعهد الجماعي بين وحدات الاتحاد الأوروبي على ضرورة حماية القيم المشتركة.

- ضرورة حماية وصيانة الاستقلال الأوروبي الذي أكدت عليه معاهدة ماسترخت وتبنته معاهدة أمستردام من خلال وجوب الدفاع عن استقلال الاتحاد الأوروبي أمام أي اعتداء محتمل.⁽¹⁾ هذا بالإضافة إلى أهداف أخرى تتمحور حول تحقيق الرخاء للفرد الأوروبي وأمنه النفسي والجسماني وفق أطروحات مابعد الحداثة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ومجت معاهدة ماسترخت بميثاق التعاون السياسي الأوروبي في مؤسسات الجماعة، وفي جانب آخر تهدف أيضا السياسة الأمنية الأوروبية إلى تحقيق التعاون الأمني الإقليمي والداخلي بين الدول الأعضاء.

إلا أن أهداف السياسة الأمنية الأوروبية لم تكن ثابتة بل كانت متغيرة بالتغيرات التي مست النسق الدولي والذي يعرف تغيرات من مرحلة إلى أخرى، فبعد أن كان هدف السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي يتمحور حول تحقيق أوازن القوى والردع النووي في فترة الحرب الباردة أصبح يتمحور فيما بعدها حول التخوف من الهجرة الجماعية غير الشرعية وغير المنظمة (الهجرة القادمة من شرق أوروبا وشمال أفريقيا)، ليركز فيما بعد كذلك حول:

- وضع طرق وبرامج للتصدي للأوبئة والأمراض الخطيرة.

- مكافحة الإرهاب العابر للقارات.

(1) - محمد مصطفى (كمال)، نهر (فؤاد)، "صنع قرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات الأوروبية العربية"، مرجع سابق،

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

-وضع برامج ومخططات مشتركة للحد من انتشار المخدرات وانتشار ظاهرة المتاجرة بأعضاء البشر.

كما تم تحديد الإستراتيجية الأوروبية للأمن الإنساني من خلال نشر قوات الاتحاد الأوروبي في المناطق التي تعاني من حالات انتهاكات متعدد لحقوق الأفراد وذلك بغية المساعدة في حماية المدنيين كهدف رئيسي في السياسة الأمنية الأوروبية كما انه من الناحية القانوني يبرز الاتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية عليه الالتزام بالعمل على تحقيق أمن الأفراد والأشخاص في أنحاء العالم كافة، فحسب الإستراتيجية الأوروبية فإنه لا يمكن تحقيق أمن المواطن الأوروبي بمعزل عن تحقيق أمن الأفراد في كافة أنحاء العالم خاص في ظل الطبيعة المعقدة لمصادر تهديد الأمن الإنساني، ويبرز دور الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد من خلال العمل على البحث في جذور الأنماط من مصادر التهديد والعمل على مواجهتها.

فنظرا لتغيير مضامين الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة من الأمن العسكري (مفهومه التقليدي) إلى الأمن الإنساني بمفهومه المابعد حدائي، سيواجه الأمر على الاتحاد الأوروبي بناء سياسته الأمنية المشتركة على هدف أساسي وهو حماية الإنسان من أي أخطار أو تهديدات تهدده سواء حياته، ظروف عيشه، صحته، وحتى ثقافته ومعتقداته (فرض قيود على المسلمات ببعض الدول الأوروبية كما أشرنا إليه سابقا).

لذلك قام الاتحاد الأوروبي بطرح إستراتيجية الأمنية لتحقيق الأمن الإنساني A human Security doctrine في ماي 2005، وهي الإستراتيجية التي تتحدث عن الدور الأوروبي في تحقيق الأمن الإنساني، كهدف أسمى وأولي في تشكيل سياسته الأمنية المشتركة.

ب-المرتكزات: عن نجاح أي سياسة أمنية متعلق بالدرجة الأولى بأهداف تلك السياسة الأمنية، بالإضافة إلى ذلك فإن من شروط بناء أي سياسة أمنية يرتبط أيضا بأهم المرتكزات التي تبنى عليها، لذلك يسعى الاتحاد الأوروبي منذ محاولاته الأولى في بناء سياسته الأمنية المشتركة إلى الوقوف على عدة مرتكزات.

- ضرورة مراعاة أولوية توسيع الاتحاد الأوروبي والانفتاح على الشرق لاحتواء الصراعات الإثنية والتي تعتبر أكبر تهديد للأمن الأوروبي خاصة المهاجرين من الشرق.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

- ضرورة إنجاح الوحدة النقدية للاتحاد الأوروبي وهذا الشرط ثبت نجاحه على المستوى العملي والواقعي من خلال بروز اليورو كعملة متعامل بهما دوليا وتعرف أعلى المستويات في الصرف (البروصات والبنوك العالمية) وكذلك التركيز على تطوير المجالات الخاصة بقطاع الأمن فيجب على أوروبا أن تصبح فاعلا عالميا في إعادة البناء والتركيز على تطوير صناعاتها الدفاعية الجوية والفضائية⁽¹⁾، ويرى الباحث جون غالتنيك أنه يشترط في بناء سياسة أمنية مشتركة مايلي "التكامل القيمي" أي التكامل التبادلي بين الجزء والكل ونموذج التوزيع حيث تصبح حسب هذا الأخير المخرجات نحو نتائج إيجابية، أي حماية الكيان من الأعداء، أو تحقيق مكاسب سياسة واقتصادية⁽²⁾، وهذا لا يقصد به أن المحيط الخارجي لأوروبا هو عبارة عن عدو يشكل تهديدات للسياسة الأمنية والأمن الأوروبي.

- كذلك من أهم مرتكزات السياسة الأمنية الأوروبية أن يقوم الاتحاد الأوروبي بالبحث عن شريك امني إقليمي لاحتواء التهديدات الجديدة وفق ما ذهب إليه (Jimam Liman)، حيث يشير إلى أنه يجب على أوروبا اعتبار منطقة جنوب المتوسط على أنها أولا: منطقة امتداد أممي (الجغرافيا والتاريخ) وهذا لكي يثبت الاتحاد الأوروبي للقوى الدولية الأخرى أنه قادر هو الآخر على المنافسة الاقتصادية والأمنية والسياسية، وأصبح الاهتمام بالأمن الإقليمي حقيقة يتعين عليه ترجمتها إلى الواقع.

2-أبعاد السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي

- قامت السياسة الأمنية الأوروبية على مبدئين أساسيين هما: التأكيد من عدم المساس بسيادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والمبدأ الثاني تمثل في بناء تلك السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة بشكل جماعي واتفاق حول جميع الأهداف والمرتكزات المسطرة مسبقا ونظرا للمفهوم الشامل للأمن والذي طرح على الساحة الدولية إثر المتغيرات الجديدة التي مست النسق الدولي فترة ما بعد الحرب الباردة وظهور مستويات عدة للأمن بالإضافة إلى الأبعاد المختلفة له (البعد

(1) - مالك (عوني)، "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وآفاق التكامل الأوروبي الجديد"، السياسة الدولية، مصر، دار الأهرام، العدد 142، أكتوبر 2000، ص ص 88-94.

(2) - روبرت (بالتغراف)، جيمس (دورتي)، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترد وليد (عبد الحي) الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، 1985م، ص 273.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

الاقتصادي، السياسي، البيئي...)، فيعتبر باري بوزان الوحيد الذي ذهب بعيدا في صياغته للأمن حيث يرى إلى جانب البعد العسكري للأمن هناك أبعاد أخرى اقتصادية، اجتماعية، ثقافية⁽¹⁾، وبالتالي فبناء سياسة أمنية معينة يتطلب التركيز على تلك التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن، لذلك سعى الاتحاد الأوروبي إلى بناء سياسته الأمنية لمختلف الأبعاد (عسكري، اجتماعي، واقتصادي).

أ- **البعد العسكري**: يقوم البعد العسكري للسياسة الأمنية على أساس أن الإقليم دائما يبقى في حالة متأهبة لأي طارئ أو تهديد عسكري يمس سيادته الداخلية، لذلك يرى الباحث كنيث والتز في أحد دراساته المعنونة بـ: "القوة تخدم" "fercescerus" أن الدولة تعيش حالة دائمة من الخوف وانعدام الأمان، وتكون قلقة دائما من احتمال قيام الآخرين بتهديد بقائها، وهكذا فإن الدولة يجب أن الاتحاد الأوروبي تحترس دائما من خطط الدول الأخرى.

كما أنه وفقا لذلك فإن تعامل الاتحاد الأوروبي مع أي جهة أخرى في أي شكل من أشكال التعاون الدولي (تحالفات، علاقات اقتصادية، ثقافية...، يجب الانتباه لآثار التوزيع لهذا التعاون بمعنى أن الغرض من هذا التعاون هو البحث عن القوة والبحث الدائم والمستمر على القوة سيخلق ما يعرف بالمأزق الأمني^(*)، وبالتالي فالبحث عن الأمن من خلال القوة سيؤدي إلى اللأمن.

لهذا يرى الأوروبيون أن الهدف من مضاعفة قدراتهم الدفاعية والهجومية هو من أجل حماية إقليمهم وحدودهم السياسية وحماية مصالحهم على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال بناء تصور للأمن حسب المعتقدات الأوروبية لذلك يتم الاعتماد على برامج الإنفاق العسكري والتسلح وفقا لمنظور كل دولة للأمن، ولكن في حدود المتفق عليه داخل الإقليم الأوروبي الموحد حتى لا

(1) -Héline (Viau), « la théorie critique et le concept de sécurité en relations internationales notes de recherches C. E.P.E.S, Université du Québec a montréal n°8, jan, 1999, <http://www.er.upama/nobel/cpes/notes8.htm>.

(*) - المأزق الأمني: تعني عمما وجود تهديد اتجاه قيم مكتسبة واقتراانه بالمخاوف ومشاعر الريبة والشك ضد الآخر وأول من جاء بالمصطلح هو الباحث gerz jhon كما يقصد به هو تسارع الدول نحو مزيد من التسلح ثم من بعده باري بوزان الذي ابتكر مفهوم المأزق الأمني المجتمعي فعندما تحس مجموعة ما بالأمن إزاء السلطة الإقليمية، أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسميه barry buzan بالمأزق الأمني المجتمعي.

يحصل الاختلال داخل البيت الأوروبي الواحد.

ب- البعد الاقتصادي: يركز البعد الاقتصادي للسياسة الأمنية الأوروبية economic demencion حول القدرات الاقتصادية و ثروات الاتحاد الأوروبي سواء أكانت تلك الثروات داخل الإقليم الأوروبي أو عبارة عن مناطق نفوذ في مناطق أخرى من العالم، وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق الأمن الداخلي والخارجي على حد سواء، ويتضمن البعد الاقتصادي للسياسة الأمنية الأوروبية مجموعة من العناصر الأساسية:

- وضع برامج منتظمة لإشباع الحاجات الأساسية لأفراد السكان.
- القدرة على خلق الثروة والنشر العقلاني للموارد البشرية والمادية.
- العمل على عدم جود مصالح متعرضة بين أطراف ووحدات المجموعة الاقتصادية الأوروبية لأن ذلك سنعكس بالسلب على السياسة الأمنية الأوروبية في جانبها الاقتصادي.

وبما أن الإنسان والفرد أصبح هو المتغير الأول في الدراسات الأمنية الدولة، استوجب ذلك على الاتحاد الأوروبي أن يضع الإنسان من أولويات سياسته الأمنية ولذلك فتحقيق الرفاه الفردي وتوفير الاحتياجات الأساسية للأفراد داخل الاتحاد الأوروبي، جاء في النقاط الأولى في وثيقة السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، فتحقيق امن الأفراد في جميع المجالات (البيئة، الاقتصاد، الاجتماعية) يؤدي إلى أمن نفسي ينتج عنه أمن عام، إلا ضعف البنية الداخلية لدول شرق أوروبا من جميع النواحي وبشكل أخص الجوانب الاقتصادية جعل السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في بعدها الاقتصادي تعرف بعض الاحتلالات، فالرغبة الأوروبية في توسيع الاتحاد الأوروبي نحو الجهة الشرقية جعلها تقف أمام دول ضعيفة البنية التحتية لاقتصادياتها، وبالتالي ينعكس هذا على امن أفرادها ومجتمعاتها حسب تصريح وزير الدفاع الأمريكي السابق بان التنمية هي وسيلة تحقيق الأمن ويرجع ضعف البنية الاقتصادية لدول أوروبا الشرقية إلى أنها كانت مسرحا لنزاعات دولية وأخرى اثنية لفترة زمنية كبيرة أثرت على الجوانب الاقتصادية لها، وقد استطاع الاتحاد الأوروبي من رسم إستراتيجية أمنية أوروبية والتي عهدت مهمة تنفيذها إلى وزير خارجية الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا والتي تحمل عنوان "أوروبا آمنة في عالم أفضل" والتي صادقت عليها دول الاتحاد الأوروبي.

ج- البعد الاجتماعي:

يقوم البعد الاجتماعي للسياسة الأمنية الأوروبية على التأكيد على مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال نبذها لمظاهر الاستغلال كافة وسعيها إلى تحقيق التوازن بين حاجات المجتمع والفرد للوصول إلى مجتمع سعيد آمن لأنه هناك علاقة بين البعد الاجتماعي للسياسة الأمنية الأوروبية وتحقيق الأمن الإنساني، فأوروبا تسعى إلى خلق مجتمع يشعر في ظله الجميع بالعدالة والمساواة وتحريره من الظلم، ولأن جوهر العدالة الاجتماعية هو تحرير الإنسان من الظلم الاجتماعي بإرساء دعائم المساواة وفقاً لمبدأ تكافؤ الفرص واحترام منظومة حقوق الإنسان، لذلك سعى الاتحاد الأوروبي في سياسته الأمنية إلى إرساء السلام لأجل بناء مجتمع سليم آمن في ظل أسس العدالة الاجتماعية.

وفي جانب آخر يقوم البعد الاجتماعي للسياسة الأمنية الأوروبية على نبذ التفرفة داخل المجتمعات الأوروبية خاصة الشرقية منها بسبب الاختلافات الاثنية والعرقية، فالنزاعات الإثنية تقتضي من المجموعة الدولية توسيع أجندتها المنية لتشمل التهديد الذي يفرضه المأزق المجتمعي.... والتدخل في هذه النزاعات يتطلب إضفاء الطابع الأمني عليها ما يعين التزام الأطراف المتداخلة بتعبئة الموارد للتعامل معها باستعمال مختلف الوسائل.⁽¹⁾

كذلك تعتبر العولمة حسب خبراء من الاتحاد الأوروبي في المجالات الاجتماعية بأن لها انعكاسات جد خطيرة على المجتمع الأوروبي وهذا ما يستدعي تدخل من الاتحاد الأوروبي لوضع تسطير برامج ومخططات للتصدي لكل المخاطر المترتبة على العولمة.

لذلك أعد الاتحاد الأوروبي نفسه لمواجهة انعكاسات العولمة على أمنه الاجتماعي من خلال خلق برامج الأمان الاجتماعي وتنظيمه بموجب قوانين تحفظ للإنسان كرامته وأمنه نذكر منها:

- تأمين البطالة بما يوفر للعمال حماية أساسية للدخل عندما يتعطلون عن العمل مؤقتاً، وبما يساعدهم على الحفاظ على الاستهلاك في أوقات الشدة.

- برامج التعليم والتدريب "إعادة التأهيل" للعمال الذين سرحوا من وظائفهم لتحسين قدراتهم وبما يمكنهم من الحصول على وظائف أفضل.

(1)- عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن المجتمعي: <http://www.geocilies.com>

- تقديم قروض للطلاب الذين ينتمون إلى أسر منخفضة الدخل.
- ومن عناصر شبكة الأمان للعمال ذوي الأجر المنخفض "ائتمان ضريبة الدخل المكتسب ومنافع التأمين الصحي".

د- **البعد الثقافي:** يقوم البعد الثقافي للسياسة الأمنية حول مبدأ احترام الثقافات المختلفة داخل الكيان الأوروبي الموحد إذ يعمل الاتحاد الأوروبي جاهدا من أجل بناء كيان أوروبي تتعايش داخله جميع الثقافات المختلفة المحلية والداخلية (الإسلامية، الهندية...)، وهذا تماشيا مع مدلولات الأمن في فترة مابعد الحرب الباردة والتي منها احترام حقوق الإنسان وتحريره من جميع القيود، ومن بين تلك القيود هي كبت حقوق الفرد في تبنى الثقافة التي يريدها، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي لم تتبنى جميعها هذا المبدأ إذ تعتبر بعض الحكومات أن انتشار الإسلام في أوروبا يعتبر أمر يمس بالقيم الأوروبية على غرار دول مثل الدنمارك، إيطاليا... فالإسلام في أوروبا يخرج بعد بقرار موحد بخصوص الثقافة الإسلامية، إذ يتخوف الأوروبيون كثيرا من انتشار الدين الإسلامي داخل أوروبا، ويضع بعض الباحثين فرضية عدم انضمام تركيا للكيان الأوروبي إلى أسباب ثقافية بالدرجة الأولى، ويتضح أن الأبعاد الثقافية لها علاقة بمدلولات الأمن في الفترة الجديدة والمبنية على أساس احترام حقوق الإنسان مهما كان انتماءه إذ يجب على الأوروبيين أن يدركوا أن احترام ثقافات الغير هو أحد المقومات نحو بناء سياسة أمنية مشتركة وموحدة لا مجال لها للريبة من طرف بعض الثقافات المهمشة داخل أوروبا.

3- آليات السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية

أ- اتحاد غرب أوروبا:

نشأ اتحاد أوروبا الغربية بموجب معاهدة بروكسل عام 1948 تحت مسمى "معاهدة التعاون الاقتصادي والثقافي والدفاع الذاتي" وكان بين بلجيكا وفرنسا ولوكسمبورغ وهولندا وبريطانيا، وبموجب اتفاقية باريس عام 1954م، انضمت ألمانيا الفدرالية وإيطاليا للمعاهدة واتخذت مسمى "اتحاد غرب أوروبا" وفي نوفمبر 1988 انضمت إسبانيا والبرتغال، وأخيرا اليونان في نوفمبر 1992. (1)

(1) - عماد (جاد) "حلف الأطلسي ومهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية، مؤسسة

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

ومع توقيع معاهدة واشنطن عام 1949 (الحلف الأطلسي) أحييت للحلف المسؤوليات العسكرية الواردة في معاهدة بروكسل، وبدأ الجدل الأوروبي حول الجدوى من وجود معاهدة بروكسل بعد انتقال المسؤوليات العسكرية له، وكانت له بين أهداف اتحاد أو غرب أوروبا قبل نهاية الحرب الباردة:

- الدفاع المشترك كإجراء ردعي لأي توسع سوفياتي في أوروبا ناتج عن الصراع على مناطق النفوذ بين المعسكرين اليوفيت والأمريكي.

- التهيو لاحتفال عودة ألمانيا إلى الإستراتيجية العدوانية (خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية خطت لإعادة تسليحها، ولكنها وضعت تحت الآلية الأمنية الأطلسية، فقد ساهمت مسألة إعادة تسليح ألمانيا بدورها في قيام اتحاد غرب أوروبا بسبب المهاوف الأوربية وخاصة الفرنسية من عودة الخطر الألماني، ومنظمة اتحاد غرب أوروبا منذ نشأتها وهي تهتم بالتنسيق السياسي العسكري الاقتصادي والثقافي وبقي نشاطها ينحصر في المجال الدفاعي حيث تنص معاهدة بروكسل على:

- الدفاع عن أي دولة ذات عضوية تعرضت للعدوان.
- إمكانية التدخل في حالة أي تهديد للسلم والأمن الدوليين.
- تشكيل قيادات مشتركة مع الحلف الأطلسي لكسب الخبرة (لكن الحلف انتزع هذه المهمة).⁽¹⁾

يعتبر اتحاد غرب أوروبا أول منظمة تهتم أو جاءت لوضع سياسة أمنية ودفاعية مشتركة غربية حيث أن جميع الاتحادات والمنظمات التي تلتها لعبت نفس الدور الذي سطره اتحاد أوروبا الغربية، ومن خلال هذا رأى الاتحاد الأوروبي أن ضرورة تغيير نهج المنظمة بات ضروريا من أجل تكامل أوروبي أشمل يشمل جميع المبادئ (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية) ولا ينحصر فقط في القضايا الأمنية والدفاعية حيث تمثل دوره في بداية تأسيسه حول مراقبة التسليح لألمانيا

الأهداف، مصر 1998، ص133.

⁽¹⁾ - محمد مصطفى (كمال، فؤاد نهرا)، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوربية، مرجع سابق،

ص140.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

وتتميط الأسلحة بين الدول الأعشاء ليشهد في الثمانينات تغير في المهام نتيجة عاملان أساسيان:

1- الزوال التدريجي لأسباب الحرب الباردة مع قمة ريكافيك ومع اتفاقيات (start)، لنزع السلاح منع التسلح.

كما اعتمد على اتحاد غرب أوروبا كمنظمة تمنع أي استعمال منفرد لأي دولة من دول الاتحاد الأوروبي للقوة العسكرية ضد بقية الدول الأعضاء، إلى جانب سعيه لمنع انتشار الأسلحة النووية داخل الإقليم الأوروبي.

ومع معاهدة ماسترخت 1991(*) دخل اتحاد غرب أوروبا في صلب السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مما منح بعدا أساسيا للقضايا الأمنية والدفاعية في تنسيق سياسة الاتحاد الخارجية والداخلية، فالمادة 1/4 من المعاهدة تنص على ما يلي: «تضم السياسة الخارجية والأمنية المشتركة جميع المسائل ذات الصلة بأمن الاتحاد الأوروبي، بما فيها مسألة الإعداد لسياسة دفاع مشتركة قد تؤدي إلى تشكيل نية دفاعية مشتركة».⁽¹⁾

فمعاهدة ماسترخت عكس القانون الأوروبي الموحد الذي لم يتضمن بنودا فيما يتعلق ببناء أو وجود سياسة أمنية مشتركة فهي قد اعتبرت ان هذه الأخيرة (سياسة أمنية أوروبية) هي جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية الجديدة، كما كانت قمة ماسترخت (9-10 ديسمبر 1991) ميلادا جديدا لاتحاد أوروبا الغربية، إذ تحدد فيها العلاقة القانونية بين الاتحاد الأوروبي واتحاد أوروبا الغربية وكذلك حلف شمال الأطلسي و صدر في نهاية اجتماع المجلس الأوروبي إعلانا يحدد:

- دور الاتحاد وعلاقته مع الاتحاد الأوروبي حيث وافقت دول الاتحاد الأوروبي على إسناد مهمة الدفاع والأمن لاتحاد أوروبا الغربية.

- تطوير العلاقة مع منظمة حلف الأطلسي من أجل اتحاد أوروبا الغربية الإطار الدفاعي لأوروبا في حالة انتهاء حلف الأطلسي وحله.

- نقل مقر الاتحاد من بروكسل إلى لندن.

- (*) حول معاهدة ماسترخت 1991: انظر الملحق.

(1) - Jim (cloos) et autres, "Traite de Maestricht", 2eme éd, Bruxelles : établissement de Emile bruylant, 1994, p683.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

- ضرورة دعم الجهاز التنفيذي للاتحاد وإنشاء وحدة تخطيط وتجهيز وحدات عسكرية داخل كل دولة تخصص لتنفيذ مهام الاتحاد.⁽¹⁾

وفي علاقته مع حلف شمال الأطلسي فقد رحب هذا الأخير في الاجتماع الوزاري الذي عقد في ديسمبر 1994 بإعلان ميلاد غرب أوروبا الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى هذا الأخير حيث التحقت كل من اسلندا والنرويج وتركيا كأعضاء مشاركين Associates membres وحصلت اليونان على العضوية الكاملة أما الدنمارك فقد انضمت بصفة مراقب وقد انضمت إليه بعد ذلك عام 1995 كل من فنلندا والسويد والنمسا بعد انضمامهما إلى الاتحاد الأوروبي، أما دول أوروبا الشرقية فقد سمح لها بالانضمام بصفة شريك منظم "Associate parther".

وقد كانت قمة رؤساء دول وحكومات الحلف ببروكسل في جانفي 1994 نقطة تحلو هامة في علاقة منظمة اتحاد غرب أوروبا بالحلف الأطلسي من خلال الاتفاق الأوروبي الأمريكي لتنشيط دور اتحاد أوروبا الغربية وزيارة فاعليته واعتباره المكون الأوروبي للحلف وقد نتج عن تلك القمة:

-أهمية بلورة منظور أوروبي يتلاءم مع الحلف ويمكن الأعضاء الأوروبيين من تحمل مزيد من المسؤوليات اتجاه أمنهم في التأكيد على استعداد الحلف لوضع لبيته الأساسية تحت تصرف اتحاد غرب أوروبا وبصفة خاصة قوة العمل المشتركة المجمعة " Combiend and joint task-force (CJTF)" والتي يتم تشكيلها لتكون مستعدة للاستخدام من قبل كل من اتحاد أوروبا الغربية والحلف الأطلسي.

أما من الناحية العملية فقد شارك اتحاد غرب أوروبا الغربية بفاعلية كبيرة في أحداث البوسنة، إذ اشترك مع الحلف الأطلسي في الخطر البحري في الأدرياتيك العملية (sharp-Guard) كما شارك في قوة البوليس التي تتولى إدارة مدينة موستار جنوب البوسنة والهرسك، كذلك يعتبر اتحاد غرب أوروبا هو الجناح العسكري للاتحاد الأوروبي وهذا ما جسده الفقرة 2 من المادة J4 من معاهدة ماسترخت، «يطلب من اتحاد أوروبا الغربية ولاذي يشكل جزء أساسي في

(1) - التجديد الشامل للحلف والتعاون مع المنظمات الأوروبية الأخرى:

<http://www.moqatel.com/opeshare/behoth>

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

تطور الاتحاد الأوروبي بلورة وتجسيد القرارات ومهام الاتحاد والتي لها علاقة بمجال الدفاع»⁽¹⁾. وبالرغم من المكاسب التي استفادها السياسة الأمنية الدفاعية وبالرغم من أن اتحاد غرب أوروبا استفاد كثير من جنرالات حلف الأطلسي إلا أن ذلك أثر كثير في محاولات أوروبا لبناء سياسة أمنية مشتركة ومستقلة.

ب- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا:

لقد جعل الصراع شرق غرب من قارة أوروبا مسرحا للعديد من الأحداث ولاتي تسببت في جعل أوروبا مركزا وبؤرة من أكبر بؤر العالم للصراع بين الدول وهذا ما جعل أوروبا في ظل الحرب الباردة ترغب في مواجهة تلك الأخطار ونتج عن ذلك مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي.

كما أن رغبة الاتحاد السوفييتي في أن يكون عضوا في المجتمع الدولي واندماجه في المنظومة الأمنية الأوروبية واعتباره بأن أمن أوروبا له علاقة كبيرة بأمن السوفييات، وأن الأمن السوفييتي لا يخرج من معادلة الأمن الأوروبية، ونظرا لرغبة أوروبا كذلك في تجنب المخاطر القادمة من الشرق، انعقد مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي في 01 أوت 1975 في قاعة فنلندا بهلنسي، حيث حضر زعماء الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا و32 دولة أوروبية وتم التوقيع على الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، حيث جاء إعلان هلسنكي ليعلن قيام المنظمة والذي خرج بمجموعة من النقاط:

- المساواة في السيادة والاحترام للحقوق السيادية لكل دولة.

- الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

- احترام الحدود الدولية.

- حل النزاعات بالوسائل السلمية.

وقد شكل المؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والذي عقد في فيينا في نوفمبر من عام 1986 إلى جانفي 1989، ووثيقة الختامية عهدا جديدا من العلاقات الأوروبية في أعقاب التقارب بين الشرق والغرب.

(1) -Jim (cloos) et autres, "Traite de Maestricht", op-cit, p473.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

وقد هدفت أوروبا من خلال هذه المنظمة في إنهاء الصراع شرق غرب، هذا من جهة ومن جهة أخرى محاولة فتح المعسكر الشرقي وتحقيق الوحدة الألمانية التي كانت سببا كبيرا في عدم الاستقرار الأمني لأوروبا.

إلا أن الأهداف الخفية لكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية جعل بؤادر الأزمة تظهر أثارها على منظمة التعاون والأمن الأوروبي حيث كان الاتحاد السوفييتي يرى بأن وجوده في المنظمة ضمن منظمة التعاون والأمن الأوروبي هو عبارة عن حلف وارسو جديد يحل محل الحلف الأطلسي بينما كانت تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكريس تواجدها على الساحة الأوروبية واحتواء ألمانيا الموحدة، وعلى غرار هذا يسعى الاتحاد الأوروبي منذ متمر هلسنكي 1973 نحو أقلمة الأمن الأوروبي ليشمل على أدوار جديدة وذلك من خلال هذه المنظمة حيث يسعى الاتحاد إلى دعل هذه المنظمة (على غرار الأهداف السوفييتة الأمريكية الخفية) منظمة وصل بين الشرق والغرب، من خلال:

- السيطرة العسكرية (ضبط التسليح).
- مسائل تعزيز الأمن.
- حماية حقوق الإنسان: التصورات الجديدة للأمن (الأمن الإنساني).
- إحياء ونشر الديمقراطية.
- ضمان الأمن الاقتصادي والبيئي.

وننتج عن عملية تحول مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي إلى منظمة، إنشاء مجموعة من المؤسسات والأجهزة، كل حسب مجاله واختصاصه (إداري، قانوني...، فنجد مجلس البرلمان وهو الجزء المعني باتخاذ القرارات في (OSCE) وهو يجتمع أسبوعيا في فيينا لمناقشة المواضيع والقرارات.

وفيما يخص هيكلية الاجتماعات فنجد مؤتمر التعاون الأمني وهو يجتمع أسبوعيا كذلك في فيينا لمناقشة الجوانب العسكرية والأمنية ويركز على مسائل الأمن والثقة وكذلك مؤسسات أخرى كل لها دورها الفعال داخل المنظمة مثل (المجلس الأعلى للمؤتمر الاقتصادي، المجلس

(الوزاري...). (1)

كما تضمنت منظمة التعاون والأمن الأوروبي عل الأبعاد الموسعة للأمن والتي لا تقوم على التصور التقليدي العسكري على الرغم من انها لا تنفي وجوده بمعنى استخدام القوة العسكرية والردع المادي، وهو عكس مراكز عليه اتحاد غرب أوربا حيث اعتمدت المنظمة على تصور واسع للأمن أو ما يعرف بالأمن الإنساني في أدبيات الدراسات الأمنية في العلاقات الدولية، من خلال حماية وترقية حقوق الإنسان وذلك ضمن مؤسسة تابعة للمنظمة تسمى بمكتب مؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان حيث يعد هذا المكتب الجهاز الأساسي لدعم حقوق الإنسان ضمن (OSCE) حيث يدعو إلى:

تعزيز حكم القانون والوقاية من التعذيب إلى جانب حرية التنقل وحرية إنشاء منظمات غير حكومية وتطرق إلى مسائل الجنس وتهريب المخدرات والأفراد، ونشر الديمقراطية في أرجاء جنوب أوربا الشرقية والتحسين المستمر لظروف المعيشة والتخفيف من التمييز والعنف ضد الأعراق.

كما أنهخ بالرغم من أن منظمة الأمن والتعاون الأوروبي لا تحمل أبعادا اقتصادية إلا أنها دعت إلى ضرورة الاهتمام بالتنمية والتعاون الاقتصادي والبيئي من أجل تقادي النزاعات الدولية الداخلي والخارجية، فالنمو الاقتصادي داخل دول المنظمة حسب هذه الأخيرة يؤدي إلى القضاء على الهجرة غير الشرعية والنزاعات الداخلية هذا ما أدى إلى انتشار المفهوم اللين للأمن بدل الأمن العسكري داخل حدود الاتحاد الأوروبي كالزقاية من النزاعات المتعددة والمخاطر والمصادر (الطائفية والعرقية)، خاصة في منطقة البلقان حيث استحدثت أوربا منظومة جديدة للانتقال من اللأمن إلى الأمن من خلال الإدارة الوقائية للأزمات والتي تتضمن: الإنذار المبكر- الدبلوماسية الوقائية-التدخل الحفيف. (2)

ورغم أن منظمة التعاون والأمن الأوروبي تبنت المفهوم الإنساني للأمن، إلا أنها لم تنف الأبعاد العسكرية له، فقد اعتمدت كذلك بعا تقليديا للأمن وهو الأمن القومي العسكري

(1) - النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان: <http://www.hrea.org/index.php>

(2) - محمد (أحمد عبد الغفار)، "فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية"، دراسة تحليلية ونقدية، ج1، الجزائر، دار هومة، 2003، ص262.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

"Politique military Security" وهذا للتأكيد على المجالات الدفاعية للدول الأعضاء كالتسلح والتكنولوجيا العسكرية.

إلا أن العلاقات البينية للاتحاد الأوروبي والتي عرفت بعض الاحتلالات فيما يخص بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة ومتقنة، جعل العديد من الباحثين الاستراتيجيين يضعون تساؤلات حول مدى التفاهم بين دول القرار الأوروبي حول هذا المشروع لذلك السؤال الذي يطرح نفسه هنا: إلى أي مدى يمكن القول بتأثير اختلاف وجهات النظر الأوروبية حول بناء سياسة أمنية أوروبية؟.

المطلب الثاني: الاختلافات الداخلية للاتحاد الأوروبي وتأثيراتها على بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة

بعد انتهاء الحرب الباردة وتوجه أوربا نحو بناء سياسة أمنية مشتركة لحماية كيانها من النزاعات الداخلية والتهديدات الخارجية، وكان لها ذلك من خلال وضع مؤسسات ومنظمات تعمل على ذلك مثل اتحاد غرب أوربا ومنظمة التعاون والأمن الأوروبي، ثم معاهدة ماستريخت والتي وضعت الأسس الأولى لبناء سياسة أمنية أوروبية، إلا أن التنسيق الأوروبي في مواضيع السياسة الأمنية المشتركة عرف تباينا في المواقف من طرف الدول الأعضاء، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالقضايا الأمنية الخارجية، فالتباين الواضح بين مواقف دول الاتحاد الأوروبي إن لم نقل جل القضايا الأمنية كبح جهود المنظمات الأمنية من تحقيق الوصول إلى وضع سياسة دفاعية أمنية مشتركة وقد انقسمت دول الاتحاد الأوروبي لمواقفها إلى قسمين: القسم الأول ويضم الدول التي كان موقفها الأصلي مبنيا على الولاء للحلف الأطلسي ويقود بريطانيا، والقسم الثاني: ويضم الدول التي رأت بأن مهمة حلف الأطلسي قد انتهت بانتهاء الاتحاد السوفييتي، وحين الوقت لبناء سياسة دفاعية وأمنية مستقلة للاتحاد الأوروبي وتزعم هذا الاتجاه كل من فرنسا وألمانيا.

«فقد تفاقمت مشكلات الاتحاد الأوروبي في سنة 2003 بفعل أزمة العراق والخلافات التي كانت بين أوربا العجوز والدول الأكثر موالاة للولايات المتحدة من بين الدول الأعضاء الحالية

والدول التي ستصبح أعضاء قريبا».(1)

كما أن توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق وانضمام العديد من الدول والتي كانت ميولاتها في أغلبها ميولات أطلسية زاد من تعقيد بناء سياسة أمنية مشتركة «فالانقسام في المواقف من الولايات الأمريكية...أثر أيضا على الوافدين الجدد من أوروبا الوسطى، وقد أظهر هؤلاء جميعا ميولات أطلسية».(2)

1-أوربة الأمن الأوروبي (المنظور الفرنسي-الألماني الجوار الجنوب شرقي)

سعت كل من فرنسا وإلى جانبها ألمانيا منذ البدايات الولي لانتهااء الحرب الباردة إلى بناء سياسة أمنية مشتركة لها خصوصياتها الأوروبية ومستقلة عن أي منظمة أو حلف "الحلف الأطلسي" (3) حيث طرح الفرنسيون إقامة تعاون أمني في إطار أن تصبح تحرير معمارية الأمن الأوروبي من داخل الحلف الأطلسي، وهذا في إطار أن تصبح القوات الأوروبية البديل للوجود العسكري التقليدي في أوروبا لأن فرنسا منذ البدايات الولي كانت تسعة دائما للتخلص من عقدة التابع للسياسة الأمريكية، حيث نادى بضرورة إقامة نظام دفاعي أوروبي مستقل فحسب قناعة الرئيس الفرنسي السابق "متران" فإنه لن تتكامل للجماعة الأوروبية معايير هويتها المستقلة مالم يتوفر لها درع دفاعي خاص بها.(4)

فالمنظور الفرنسي للأمن الأوروبي يقوم على أنه لأوروبا القدرة على أن تؤمن وحدها وبنفسها دفاعها العسكري، وبأنها لم تعد تخشى روسيا.

وقد كتب "امانويل تود" بعنوان الزوج الألماني الفرنسي والشقيقة الإنجليزية من وجهة نظر استراتيجية بظهور قيادة ثلاثية للقارة حيث تشكل فرنسا-ألماني أقطابا قوية، أصبحت بين خيارين التكامل الإمبراطوري، أم الاستقلال والتحرر، فرغبة أوروبا بالتكامل أو التعاون مع

(1) - مجموعة مؤلفين، التسليح نزع السلاح والأمن الدولي، تر: حسن صن وآخرون، 2004، ص124.

(2) - نفس المرجع، نفس الصفحة.

(3) - كاظم هاشم (نعمة)ن حلف الأطلسي التوسع إلى الشرق، الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي، ليبيا أكاديمية الدراسات العليا، 2001، ص188.

(4) -Philip reckcewuwinez zt Gilbertrachar, « à la recherche d'une d »fense unifiée ».

<http://www.diplomatique.fr/cartes/défebse2003>.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

الولايات المتحدة الأمريكية يواجهها بفاعلية متزايدة رغبة في الانفصال تتقدم بقوة بقيادة فرنسية⁽¹⁾.

وانطلاقاً من ذلك فقد توجه الاتحاد الأوروبي تبني المقاربة الاستقلالية بزعامة فرنسا، والتي بضرورة استقلالية القرار السياسي الأوروبي، وبناء هوية للدفاع مستقلة عن الحلق الأطلسي وبأولوية الرابطة الأوروبية على الأطلسي رغم تكاملها.⁽²⁾

فالمقاربة الفرنسية للأمن مبنية على أساس النظرة الديغولية نسبة لديغول، والتي ترى بضرورة بناء قوة وطنية مستقلة عن أي تدخلات أو مشاركات أجنبية، فقد سعت فرنسا لتحقيق استقلال أوروبي يحقق توازناً ضمن حلف شمال الأطلسي فتم إنشاء القوة الأوروبية أو الفيلق الأوروبي بالتعاون بعض دول أوروبا منها ألمانيا إسبانيا والوكسمبورغ، ثم تم إنشاء القوة الأوروبية البحرية أيضاً بالتعاون فرنسا، إسبانيا وإيطاليا، لكن بقيت هذه القوة محدودة الإمكانيات بحيث لا تحقق توازناً مع الحلف الأطلسي.

فرنسا منذ حملها للمسؤولية الأمنية الأوروبية على عاتقها وهي تسير بشعار فرنسا الديغولية –الميترانية- حيث قال ميتران:

«La France est notre partie, L'Europe est notre avenir»⁽³⁾

فالجذور الأولى للنزعة الاستقلالية لفرنسا تعود إلى عهد الجنرال ديغول الذي رسم بقوة نوعية الصلات التي ينبغي أن تسود بين الطرفين، ودعا إلى محاربة كل تبعية للولايات المتحدة الأمريكية.

فقد اشتد الخلاف في تلك المرحلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجنرال ديغول حول نوعية البناء الأوروبي، حيث رفع الرئيس الفرنسي شعار أوروبا من الأطلسي إلى الأورال كإشارة

(1) - إيمانويل (تود)ن ما بعد الإمبراطورية في تفكيك النظام الأمريكي، تر: محمد مستطير (مصطفى)، مصر، إصدارات سطور، 2003، ص28.

(2) - عبد النور (بن عنتر)ن العلاقات الأوروبية الأمريكية... إلى أين:

<http://www.aljaeera.net/cses.asslysis/2003/5-51.htm>.

(3) - Nadia (al-asfahany), Unified Europe, he challenge of common foreing and security policies, al-ayssa al dawliya, n 148r years, egypt, april2002, p29.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

أولى لانتهاج الوجود السوفييت في المنطقة، لأنه ظل يؤمن بأن النظام الروسي بشكله "التوليتاري" سائر نحو الزوال، وتحقيقا لذلك أوصى الجنرال بمخطط فوشي (Plan Fouchet)، والذي تم إجهاضه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق بلجيكا وهولندا⁽¹⁾، وكانت هذه إشارة أولى من فرنسا بان عهد السيطرة الثنائية على النظام الدولي قد ولى وانتهى وحان الدور لأوربا لتظهر بثوب جديد وكقطب جديد وكقطب عالمي له تأثيراته الإقليمية والدولية.

وترى فرنسا بأن الولايات المتحدة الأمريكية تكيل بمكيالين في علاقاتها مع الأوروبيين من خلال رسم خريطة العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول أوربا وسعيها من خلال ذلك إلى بسط سيطرتها وتفردتها كقوة عالمية، وفي الزقت نفسه محاولاتها إضعاف أوربا وإبقائها تحت المظلة الأمريكية من خلال تقييد علاقاتها مع العالم.

فالاتجاه الفرنسي في بناء سياسة أمنية أوربية مستقلة عن التأثيرات الأمريكية، برز منذ البداية الأولى (من الحرب الأولى على العراق....) وتباين المواقف الأولوية حوله إلى ما يعرف حاليا بالحرب على الإرهاب، حيث يختلف الفرنسيون خصوصا وبعض الأوروبيين مع الولايات المتحدة في النظرة إلى الإرهاب وفي كيفية معالجة الأزمات، فالفرنسيون يقولون أن المعالجة الحقيقية للإرهاب ليست في مطاردته عسكريا (التوجه التقليدي الأمريكي في تحقيق الأمن) في الجبال والكهوف، بل في معالجة أسبابه وأهمها أزمة الشرق الأوسط.

ولذلك تعتقد فرنسا بانه لا ضرورة لوجود الحلف الأطلسي لأن زمن الأخطار والتهديدات التي كانت تهدد امن أوربا قد ولت، وأصبح اليوم من مقدرو الأوروبيين الحفاظ على أمنهم بأنفسهم، «فأوربا أصبح لها مكانتها ودورها العالمي، وهذا يتطلب وجود سياسة أمنية دفاعية مستقلة على الحلف الأطلسي، وبناء قوة عسكرية أوربية مستقلة عن الحلف تشكل إلى جانب القوة الاقتصادية ركائز السياسة الأوربية، وتحفظ دورها العالمي»⁽²⁾.

(1) - بوقنطار (حسان)، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص223.

(2) - فرنسا والسياسة الأوربية في مجالي الأمن والدفاع، مجلة الجيش، العدد 202: <http://www.lebarmy.ya.lb/articles.asp?In:ar> and id :402.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

ومع ذهاب الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" الأب الذي كان عائقا في وجه الطموح الأوروبي جاء عهد الرئيس كلينتون، والذي اعترف بأمن أوروبي مستقل عن أمريكا، وقبل بإقامة قوة أوروبية للدفاع عن أوروبا بمعزل عن أمريكا، واستغرق العمل منذ عام 1994 حتى عام 1997، وتوج بمعاهدة ماستريخت حيث تم إقامة منظمة التعاون والأمن الأوروبي وهي ناد يحل الأزمات السياسية وليس لها دور عسكري (واجهت فشلا في حل أزمة البلقان).

إلا أنه وبعد رفض الفرنسيين المصادقة على الاستفتاء الأوروبي حول مشروع الدستور الأوروبي الموحد جعل كل المحاولات الفرنسية مجرد حبر على الورق، وربما ذلك ما عجل بعقد قمة في العاصمة البرتغالية لشبونة ليتم التصديق على معاهدة جديدة "كعاهدة لشبونة" عام 2007، وأهم نقطة تمحورت حولها هي: إلغاء مبدأ اتخاذ القرار الجماعي.

أما بالنسبة لألمانيا فالتواجد العسكري للحلف الأطلسي منذ توحيد الألمانيتين لا يجعلنا نستغرب رؤية ألمانيا للأمن الأولوربي في إطار الحلف الأطلسي، كما أنه مظلة الأمن التي احتوت غرب أوروبا وقت التهديدات السوفيتية لهذا اقترحت ألمانيا تشكيل "North Atlantic coopération concil" مجلس التعاون الشمال الأطلسي، حيث يكون مفتوحا لكافة دول شرق أوروبا وفي مقدمتها بولندا وتشيكوسلوفاكيا ودول البلطيق.⁽¹⁾

حيث اتفقت كل من فرنسا وألمانيا على أن يكون اتحاد أوروبا همزة وصل بين الجماعة الأوروبية والناو، إلا أن الموقف الألماني بدأ يتغير بظهور ألمانيا كقوة خاصة في المجال الاقتصادي (المجال العسكري كانت مراقبة)، وبدأت تتجه هي كذلك نحو فكرة الاستقلالية الأوروبية الأمنية وإنهاء السيطرة والهيمنة الأمريكية الأطلسية.

فالصراع بين أمريكا وكل من فرنسا وألمانيا على الخصوص من أجل تغيير معادلة العلاقة الغربية داخل حلف الأطلسي الذي حول أوروبا إلى حالة من التبعية العسكرية الكاملة، وقد عرفت المقاربة الفرنسية الألمانية حول الأمن الأوروبي المستقل مع شن الحرب الأمريكية على العراق، وهذا ما عجل بصدور البيان الثلاثي لكل من ألمانيا، فرنسا إلى جانب روسيا التي كانت خائفة على مصالحها في الشرق الأوسط ضد الحرب.

(1) - دريدي (شفيق بسيوني)، "إشكالية الأمن في النظام الأوروبي الجديد"، مرجع سابق، ص (6-214).

فرنسا تطرح ضرورة تحرير أوروبا من الناتو في سياق صعود القوة الأوروبية على جميع الأصعدة، حيث أصبحت الأهداف الإستراتيجية الأوروبية تتعارض مع الخيار الأمريكي، والأمريكيون لم يضعوا في الحسبان أن ينقلب السحر على الساحر، وأن يتحول التقارب الألماني الفرنسي إلى عقبة أمام التواجد الأمريكي من خلال الحلف الأطلسي في المنظمة، هذا التقارب الذي نتج عنه التعاون الفرنسي الألماني عام 1988 في تكوين مجلس الدفاع والأمن.

إلا أنه بالرغم من الحس الاستقلالي الذي اكتسبته بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها كل من فرنسا وألمانيا، وبصرف النظر عن الخطوات التي تمت في مجال بلورة سياسة أوروبية موحدة، فإن فرنسا لم تفلح في جر جل الدول الأوروبية إلى نهج سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية، ويعود ذلك إلى المرغبات التي تواجهها أوروبا والتي تحتم عليها طلب الحماية والمساعدة الأمريكية في كثير من المرات ويمكن تلخيصها فيمايلي⁽¹⁾:

- الاضطرابات التي رعتها النظام الدولي حولت أوروبا إلى مسرح إستراتيجي، بحيث أصبح أمنها مهدد بفعل أحداث خارجية عنها (الشرق الأوسط والخليج العربي).

كما أن التهديد السوفييتي يشكل عنصرا دفع بالأوروبيين إلى الأحضان الأمريكية، حيث أدى التدخل السوفييت في أفغانستان ونشر الصواريخ السوفيتية (س، س20) في مواجهة أوروبا إلى تدعيم أنصار أطروحة التعارض الحتمي بين النظام السوفيتي والأنظمة الغربية، حيث سيطرت التوترات حول مصير ومستقبل الأمن الأوروبي، وارتفعت الأصوات المنادية بأنه ليس هناك دفاع أوروبي منفصل عن الدفاع الأمريكي، أي خاضع للمظلة الأمريكية، وبالتالي فنشر الصواريخ الأمريكية المضادة "بريشينغ" بالرغم من معارضة جزء من الأوروبيين، ذلك وعلى رأسهم فرنسا هو رسالة أمريكية لفرنسا بعدم قدرتها على القيام بذلك، حيث أن القوة الضاربة الفرنسية لا تقوى على موازنة الكعطيات الاستراتيجية السائدة وبالتالي لا يمكن لها أن تقدم لحلفائها الأوروبيين بديلا في حالة انتفاء الحماية الأمريكية.

والأدهى في الأمر أنه حتى في فرنسا ليست هناك قناعة في تلك المرحلة بفاعلية الدفاع الفرنسي على الصعيد الأوروبي، فرغن استمرار الحديث عن "الاستقلال الوطني" فغنه يبدو جليا

(1) - بوقنطار (الحسين)، مرجع سابق، ص224.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

أن هذا المفهوم لم يعد عمليتين وبالتالي استبعاد إنشاء قوة عسكرية أوروبية مستقلة تحل محل القوات الأطلسية.

ومع تطور العلاقات الأوروبية الأمريكية في إطارها الأطلسي وظهور تهديدات جديدة عابرة للقارات والحدود، وخطر الإرهاب وأحداث 11 من سبتمبر 2001، وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب والمنطلق من أفغانستان، هنا شهد العالم بداية تدهور في العلاقات الأوروبية الأمريكية، حيث لاحظ الأوروبيون وعلى رأسهم فرنسا وألمانيا أن الحرب الأمريكية ضد الإرهاب غير فاعل وغامضة في أهدافها الحقيقية، حيث كشفت الحرب على أفغانستان، ومن بعدها العراق والتهديدات الأمريكية لما يسمى بدول محور الشر عودة الأمن بمفهومه العسكري في الإستراتيجية الأمريكية، وهو ما يتنافى مع الإستراتيجية الأوروبية في حل المشاكل الدولية بالطرق السلمية (المفهوم الجديد للأمن) وهذا ما جعل فرنسا تتسحب لمدة 42 عاما من الحلف الأطلسي، وما هذا إلا دليل على عدم موافقة فرنسا للوجود الأمريكي في المنطقة الأوروبية لتعود مع المرحلة الحالية من حكم الرئيس الفرنسي ساركوزي نيكولاس، ولكن هذا لا يعني تخلي فرنسا عن فكرة أوروب الأمن الأوروبي بل عكس ذلك وظهر هذا جليا في أزمة ما يعرف بالدرع الصاروخي الأمريكي في الحدود الأوروبية الشرقية أي عارضت فرنسا بشدة ذلك.

2- التوجه الأمني الأطلسي لبريطانيا (الجوار الأطلسي)

مرت عملية تبلور الأمنية والدفاعية الأوروبية بمراحل عدة ظلت خلالها قضية اختلاف التوجهات الفرنسية البريطانية حول الخطوط الرئيسية لهذه العقبة الرئيسية لقيام سياسة أمنية أوروبية مشتركة، ففي الوقت الذي كانت ترى فيه فرنسا أن ظهور سياسة دفاعية وأمنية أوروبية سوف تدعم وتحسن عبر الأطلنطي بصورة أكثر توازنا وأكثر قوة، ترى بريطانيا أنه إذا أظهرت أوروبا قدرة جادة على إدارة شؤونها الأمنية، فغن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تصبح في عزلة وقد ينهار الحلف الأطلسي.

فبريطانيا من تاتشر إلى طوني بليز ظلت متحمسة للدفاع عن الطرح القائل بتكامل وظائف الناتو مع المنظمات الأوروبية حتى إت بليز قال: «إن التعاون العسكري الأمني في إطار الاتحاد

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

الأوروبي لا يجب أن يكون منفيا للئاتو»⁽¹⁾، فالانحياز البريطاني للولايات المتحدة الأمريكية يعتبره الكثير من المؤرخين وعلماء السياسة الدولية بأنه طبيعي نظرا للارتباطات التاريخية بين بريطانيا والولايات المتحدة، بل يمكن أن يقال عنه علاقة فطرية نتيجة الاشتراك في اللغة والمزاج والحضارة.

ومنذ قيام الاتحاد الأوروبي اقتصاديا إلى محاولاته بناء سياسة خارجية أمنية مشتركة ومستقلة وبريطانيا تلعب الدور السلبي، وتعيق الوصول إلى ذلك من خلال محاولاتها الانفراد والنزاع أو تعطيل القرار المشترك في أمور كثيرة، ومثال ذلك المبادرات الأوروبية في الخليج، فالتقلبات الداخلية التي قد تحصل في دولة ذات وزن كبير داخل الاتحاد الأوروبي ووصول المحافظين للسلطة بقيادة مارغريت تاتشر، حيث أحدث هذا الأخير تغيرات جذرية في كافة الميادين وخاصة التي أحدثها في سياسة بريطانيا الخارجية⁽²⁾، فحكومة تاتشر اعتمدت نهجا سياسيا جديدا تميز بالتزامها الأطلسي المطلق في الحرب الباردة منذ بداية الثمانينات، وقد نتج عن ذلك نمو التيار المشكك بالفكرة الأوروبية داخل حزب المحافظين البريطانيين (euroscepticism)، ولكنه حورب فيما بعد.

وتمثلت السياسة البريطانية في تلك المرحلة بإستراتيجيتين رئيسيين في علاقاتها مع الدول الأوروبية الشريكة:

- إستراتيجية تعطيل المبادرة الدبلوماسية المتميزة إن كانت تتناقض مع السياسة الأمريكية (حرب الخليج).

- اتخاذ القرار المنفرد: الاعتداء الأمريكي على ليبيا (1986) ن العدوانت على العراق (1998) والحرب على أفغانستان.

فالحرب الأمريكية على ليبيا سمحت بريطانيا لقوات الطيران الأمريكي بالمرور على أراضيها ، وهذا دون التشاور مع أعضاء الاتحاد باعتبارهم شركاء وهو أمر تتطلبه المادة 30-2 من القانون الأوروبي المشترك، وهذا ما استدعى الدول الأوروبية إلى استتكار الانفراد

(1) -David (garnem), « the politics of European defense coreperation », germany, France, britain and America a (1988) : <http://ecssr>, aeoe.2001.

(2) - محمد مصطفى (كمال)، فؤاد (نهر)، مرجع سابق، ص ص 223-224.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

البريطاني باتخاذ القرار بالسماح للطيران الأمريكي بالمرور على الأراضي البريطانية، إلا أن هذا الاستنكار لم يترتب عليه أي عقوبات، وإنما كان عبارة عن ردود عل دبلوماسية من طرف الأعضاء، وهذا أن دل يدل على مكانة بريطانيا كقوة داخل الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بمشاركة العدوان الأمريكي على العراق عام 1998، فبريطانيا استندت في ذلك إلى قرارات مجلس الأمن، لذلك لا يعتبر منافيا لأي موقف مشترك إلا أنه أثار ردود فعل داخل الاتحاد الأوروبي بسبب أن هذا الاشتراك جاء منافيا للمادة ي-1 لمعاهدة ماستريخت والتي تتمحور أن لا يتخذ أي من الدول الأعضاء مبادرة سياسية تخل بوحدة اتجاه والإستراتيجية الاتحاد، لكن بريطانيا في الدفاع عن موقفها استندت إلى مبدئين اثنين⁽¹⁾:

الأول: المشاركة البريطانية كان هدفها فرض احترام قرارات مجلس الأمن والتي انفتحت دول الاتحاد على الالتزام بها.

والثاني: ان المادة ي-4 تنص على أن السياسة الدفاعية المشتركة لا تعيد النظر إلى التزامات الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي.

أما فيما يخص الحرب على أفغانستان أو ما يعرف بالحرب للولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب، فبريطانيا ترى بأن تهديد الولايات المتحدة الأمريكية هو تهديد لكل أعضاء الحلف الأطلسي ولأن مجلس الأمن الدولي منح الضوء الأخضر للولايات المتحدة الأمريكية بحربها على ما أسمته الحرب ضد الإرهاب، فإن الأمر كذلك لم يكن مخلا بالقانون الأوروبي المشترك إلا أن هذه الحرب شارك فيها أعضاء آخرين من أوروبا رغم بعض الاتجاهات المعارضة لها.

وحتى خلال المفاوضات الأولى حول معاهدة ماستريخت رفضت بريطانيا، وإلى جانبها إيطاليا اعتبار اتحاد أوروبا الغربية وسيلة خاضعة لتوجهات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، وهذا ما جعل عملية تجسيد السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة تسير بوتيرة بطيئة.

إلا أنه في عام 1998 بدأت تظهر ملامح جديدة على التوجهات البريطانية فيما يخص بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة، حيث تحدث بريجسكي عن نزعة إنجليزية جديدة معادية للأمريكيين، وتجلة ذلك في قمة "سان مالو" الفرنسية-البريطانية في ديسمبر عام 1998، حيث

(1) - محمد مصطفى (كمال)، فؤاد (نهران)، مرجع سابق، ص 225.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

تحولت بريطانيا من كونها عنصر إعاقة للهوية الأمنية الأوروبية لتصبح عامل دفع لها «فقد طالبت بضرورة امتلاك الاتحاد الأوروبي القدرة على العمل المستقل المستند إلى قوات عسكرية فاعلة بهدف الاستجابة للأزمات الدولية»⁽¹⁾، وهذا من شأنه أن يقلص اعتماد أوروبا على الولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أن نوايا بريطانيا لم تكن حسنة اتجاه سياسة أمنية أوروبية مستقلة، واتضح ذلك في العديد من القضايا الدولية وهذا ليس غريب على دولة يؤكد الخبراء وإستراتيجيو أمريكي أنها الحليف الصريح والمباشر للولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك تتجاذب أوروبا مقاربتي الأولى استقلالية وتتزعما فرنسا، والثانية إذعانية وتتزعما بريطانيا، حيث تقول الأولى بضرورة استقلالية القرار السياسي الأوروبي وبناء هوية للدفاع مستقلة عن الحلف الأطلسي، وبأولوية الرابطة الوردية على الأطلسية رغم تكاملها، بينما تقول الثانية بالإذعان الأوروبي للمظلة السياسية والإستراتيجية الأمريكية ودعم كل مواقف واشنطن في الأزمات الدولية، واستبعاد قيام بنية عسكرية أوروبية مستقلة عن الحف وبأولوية الرابطة الأطلسية على الأوروبية.⁽²⁾

وقد تجلى الصراع الثنائي بين فرنسا وبريطانيا حول بناء سياسة أمنية مستقلة أم لا، حينما عقدت بروكسل قمة رباعية في 29 أبريل 2003، جمعت "شيراك، شرودر" ورئيسي الحكومتين البلجيكية واللوكسمبروغية، وقد خصصت للدفاع الأوروبي أملا في المزيد من الاستقلالية عن أمريكا، وكان "توني بلير" قد سبقها بالإعلان أن بريطانيا وباقي الأوروبيين لن يقبلوا بشيء (ينسف) الحلف الأطلسي، أما إسبانيا فاعتبرت بأنها انعقدت خارج مؤسسات الاتحاد وأن سياسة دفاعية أوروبية لن تحققها ثلاث أو أربع دلو بمفردها.⁽³⁾

وهذا ما جعل فرنسا تهدد بان بناء سياسة أمنية أوروبية قد يتواصل دون بريطانيا ان اقتضى الأمر، لتؤكد هذه القمة مدى عمق الخلافات الفرنسية البريطانية حول بناء الدفاع الأوروبي وهندسته، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تطمئن، وذلم من خلال تفويض أي نزعة استقلالية مستقبلية لفرنسا بواسطة حلفاءها الأوروبيين، حيث تعمل من خلال الحلف لإجهاض كل

(1) - مالك (عوني)، مرجع سابق، ص ص 88-94.

(2) - بن عنتر (عبد النور)، العلاقات الأوروبية الأمريكية... إلى أين؟، مرجع سبق.

(3) - المرجع نفسه.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

المحاولات التي تسعى للوصول إلى دفاع أوروبي مستقل عن الحلف الأطلسي.

وربما الأحداث التي جرت في البلقان هي خير رسالة موجهة من بريطانيا وأمريكا إلى الدول الأوروبية ذات النزعة الأمنية الاستقلالية من خلال ترك الولايات المتحدة الأمريكية التدخل لأوروبا دون المشاركة، وقد أظهرت عدم مقدرة الاتحاد الأوروبي على إدارة أزماته الداخلية دون دعم أمريكي أطلسي، وهنا برزت رؤيتين:

-تنظيم الحوار بين حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي حول العلاقات بين السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية والحلف باعتبارهما يتحملان مسؤولية الأمن الأوروبي.

-تحديد 3 أنماط من المهام العسكرية، مهام خاصة بحلف الأطلسي فقط، مهام خاصة بالاتحاد الأوروبي مع اعتماده على أصول الحلف الأطلسي مهاما خاصة بالاتحاد الأوروبي.

ومن هنا يتضح أن بريطانيا رغم وجودها ضمن السرب الاقتصادي الأوروبي إلا أنها من الجوانب المنية فهي ضمن السرب الأطلسي الأمريكي، وهذا ما جعل الكثيرين يطلقون على الاتحاد الأوروبي (الفيل الاقتصادي والقزم السياسي).

ولذلك فبريطانيا من البدايات الأولى وهي تدعم الرؤية التي ترى أن أي سياسة أمنية ودفاعية معارضة للولايات المتحدة الأمريكية ليس لها مستقبل، وهذا ما دعمه الافتراض البريطاني والذي جاء تحت مسمى غذاء العقول "Food for thayt" والذي يدعو إلى خلق خلية أوروبية للتخطيط تعتمد على مركز العسكرية للحلف الأطلسي في مواجهة المبادرة الرباعية (فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، واللوكسمبورغ)، وذلك بإنشاء مركز قيادة عسكرية.

وما يمكن قوله هو أن الحدث الأبرز على الصعيد الداخلي الأوروبي يتمثل في الموقف الفرنسي الألماني الموحد إزاء الحرب الأمريكية على العراق، وهو يعتبر بمثابة موقف مشترك من أجل كسر تبعية أوروبا المطلقة للقرارات الأمريكية وكمحاولة لإرساء مبادئ جديدة في العلاقات الأمريكية الأوروبية هذا الموقف هو ما تسبب في ظهور استقطاب حاد بين معسكرين، الأول ذو توجه أمريكي، والثاني يدعو إلى مزيد من الاستقلال الأوروبي عن الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أدت التفاعلات الداخلية للاتحاد الأوروبي على مدى سنة 2003 إلى ظهور تحالف انجلو لاتيني بين (بريطانيا، إسبانيا، وإيطاليا) يعمل على كسر جهود المحور الأول

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

(الفرنسي/الألماني)ن الساعية إلى نوع من الاستقلالية على التأثيرات الأمريكية، وكان ذلك من خلال عملية استقطاب الدول الأسكندنافية مثل الدنمارك بالإضافة إلى البرتغال، وكان هذا التوجه للمحور البريطاني/الإسباني كردة فعل لأعمال المحور الفرنسي الألماني من خلال إصدار إعلان الإليزيه في 23 جانفي 2003 والذي اعتبر من طرف بريطانيا على أنه إعادة تأسيس وتقارب في العلاقات الفرنسية والألمانية، بهدف كسر التواجد الأمريكي بالمنطقة، وهو ما لقي معارضة كبيرة من طرف العديد من الدول الأوروبية على غرار بريطانيا، إسبانيا، إيطاليا، البرتغال والدنمارك وبولندا والتشيك والمجر، والتي وجهت خطابا للولايات المتحدة الأمريكية مفاده أنها مؤيدة لسياسة واشنطن حيال الأزمة العراقية، وعلى الرغم من أن الخطاب لم يتضمن من الناحية الفعلية أي جديدة، إلا أنه بمثابة تعبير شديد اللهجة موجه للمحور الفرنسي الألماني كتعبير لتلك الدول عم ميولها الأورو/أطلنطية بشكل ظاهر.

ويمكن رد الانشقاق بين المحورين السالف ذكرهما إلى عامين كان لهما معا تأثير كبير في انقسام الموقف الأوروبي إلى قسمين إزاء الحرب الأمريكية على العراق.

-العالم الأول: العامل الأمريكي وردوده في توجيه عدد كبير من دول الاتحاد الأوروبي خاصة الشرقية إلى المظلة الأطلنطية.

-العامل الثاني: عدم فاعلية آليات اتخاذ القرار داخل الاتحاد الأوروبي من جانب عدم القدرة على بلورة الحد الأدنى من التوافق بين أعضائه حول القضايا الرئيسية الدولية.

مما أثر بدوره على المكانة التي بلغها الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية ولم يقتصر العجز في آليات اتخاذ القرار حول الأزمة العراقية أو غيرها من القضايا الخارجية، بل تعدى حتى إلى القضايا الداخلية أي أثبت ضعفه من خلال فشل القادة الأوروبيين في التوصل إلى إقرار الدستور الموحد عام 2003.

ومن كل ما سبق نستطيع أن نضع مرحلتين على مستوى التفاعلات الداخلية الأوروبية الأولى مرحلة ما قبل الحرب على العراق، والثانية مرحلة ما بعد الحرب، حيث أدت الاختلالات البيئية الداخلية بين دول الاتحاد الأوروبي حول الشأن العراقي في تغيير نمط التفاعلات خلال النصف الثاني من الحرب على النصف الأول من خلال اتجاه كل من فرنسا وألمانيا إلى

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

جانبهما بلجيكا إلى محاولة تطيف الأجواء وشركائهم الأوروبيين، وذلك بالسير في مسارين متوازيين. (1)

الأول: اللعب بورقة التعاون عبر الأطنطي بغرض تهدئة الأمور مع الولايات الأمريكية من خلال تأييد واشنطن على صعيد ملف منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتقنية النووية (ما يحدث لإيران اليوم)، وممارسة ضغوط أمريكية أوربية مشتركة على الدول الطامحة لامتلاك أسلحة نووية مثل: إيران وكوريا الشمالية.

أما المسار الثاني: فيتمثل في وجود تقارب فرنسي ألماني بريطاني على مدى النصف الثاني من عام 2003 عبر عقد قمتين، وهو ما اعتبر على أنه محاولة فرنسية ألمانية لتحسين العلاقات مع واشنطن مروراً ببريطاني، حيث كان المقصد الأساسي محاولة لاستقطاب بريطانيا وتوظيف الرغبة البريطانية في عدم الانعزال عند توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: توسيع الاتحاد الأوروبي وأثره في بناء السياسة الأمنية الجوارية الأوروبية

منذ انهيار جدار برلين عام 1989 إلى الإعلان عن ميلاد أوربا الجديدة الرأسمالية الغربية، وتسبب مشروع مارشال الأمريكي في بناء قاعدة أساسية لقيام ما يسمى حالياً بالاتحاد الأوروبي، فقد اتفق الأوروبيون منذ انتهاء الحروب المدمرة إلى بناء بيت أوروبي واحد يقي أوربا من النزاعات والحروب، وكان لهم ذلك حيث تم الانطلاق بإنشاء الاتحاد الأوروبي في مجالات الدفاع والأمن ليتطور بعد ذلك ليشمل مختلف القطاعات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...، وكان نجاح التجربة الأوروبية خاصة في جانبها الاقتصادي مبهرًا حيث لم يتوقع العالم بناء اتحاد أوروبي على خلفية عدائية لدولة «فتنامي القبول بتوسيع مبكر وأوسع للاتحاد الأوروبي استند إلى المنطق القائل بضرورة اشتراك أكبر قسم من أوربا في آليات الدفاع الجماعي... كذلك وفت عملية التوسيع احتمال نجاح أوربا في أن تصبح أكثر اعتماداً على نفسها في احتواء ما يواجهها من تحديات أمنية». (2)

(1) - فرنسا والسياسة الأوروبية في مجالي الأمن والدفاع، مرجع سابق.

(2) - مارينا (كاباران)، إصلاح قطاع المن وتوسيع الناتو والاتحاد الأوروبي، التسليح والأمن الدولي، مرجع سابق،

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

وكانت البدايات الأولى بين فرنسا ألمانيا بإنهاء الصراع بينهما فيما يخص الألزاس واللورين، بإنشاء المنطقة الأوروبية للفحم والصلب، لتمتد بعد ذلك فكرة أوربا الموحدة إلى باقي الدولة الأوروبية الغربية، وتحت شعار "أوربا للأوروبيين" بدأ التفكير في توسيع أوربا لاحتواء جميع النزاعات والتهديدات، كذلك بدأت العملية في توسيع الاتحاد الأوروبي بانضمام العديد من الدول التي أصبحت تتنافس وتتسابق في الانضمام لهذا العملاق 1993 الاقتصادي، فقد توسعت عضوية الاتحاد الأوروبي لتشمل دولة من 1993 إلى 1995، بانضمام كل من فنلندا والسويد والنمسا، لتعرف العملية تطورا والعدد يتزايد، ليصل إلى 25 دولة بانضمام مجموعة من الدول وسط وشرق أوربا «في عام 2002 اتخذ الأوروبيون قرارا يقضي بتوسيع الاتحاد الأوروبي، ففي اجتماع بمجلس الاتحاد الأوروبي بكونهاجن بين 12 و 13 ديسمبر 2002 تم الاتفاق على أكبر عملية توسيع للاتحاد الأوروبي شملت كل من جمهورية التشيك، هنغاريا، استونيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، ودعت هذه الدول للانضمام.⁽¹⁾

وقد كان الهدف الأول من عملية توسيع الاتحاد الأوروبي منذ البدايات الأولى، ومن جهة نظر أوروبية هي حماية الكيان الأوروبي من الاختراقات السوفيتية المحتملة، وبعد انفكك الاتحاد السوفيتي حدث تغيير على مستوى الإستراتيجية الأوروبية بحيث أصبح الهدف الأوروبي من توسيع أوربا نحو الشرق هو حمايتها من مختلف مخلفات الاتحاد السوفيتي السابق: جماعات إرهابية، الجريمة المنظمة، انتشار تكنولوجيا الأسلحة النووية في المنطقة الشرقية...

لذلك يعتبر التوسع الأوروبي نحو الشرق في ذاته تحد أمني لأوربا «فالقبول بفكرة توسيع الاتحاد الأوروبي سواء أكان ذلك نحو الشرق أو الجنوب سوف يطرح ذلك بالتأكيد تحديات أمنية في وجه الأوروبيين.⁽²⁾

ويقصد هنا أن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين، وتحرر دول شرق أوربا من الهيمنة السوفيتية جعل معظم تلك الدول تعرف حالات من عدم الاستقرار نتيجة النزعات العرقية والطائفية والتي بدورها لها آثارها على بناء اتحاد أوروبي خال من مختلف العوائق وهدفه الأسمى هو القضاء على مختلف النزاعات بين دولة أو داخل دولة، وبالتالي

(1) - إيان (أنطوني)، النظام الأطلسي الأوروبي والأمن العالمي، مرجع سابق، ص 150.

(2) - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

فرغبة أوروبا في توسيع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق بالقدر الذي يساهم فيه باحتواء جميع التهديدات القادمة من تلك المنطقة إلا أن ذلك يكلف أوروبا ويضعها أمام تحديات كبيرة، إلا أن السياسة الجديدة لدول شرق أوروبا القائمة على أساس التقارب مع الغرب لغرض مساعدتها في الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية... وكذلك مساعدتها على الانتقال نحو الرأسمالية والحرية الاقتصادية، فبالنسبة لأوروبا الغربية كانت هذا ما تحتاج إليه لأن تحول هذه الدول نحو النظام الرأسمالي يعتبر في حد ذاته مكسب أمني لأوروبا الغربية.

لذلك عرفت القارة الأوروبية إعادة تشكيل وبناء نفسها من الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهذا بسبب تفكك بعض المجتمعات الإقليمية والدول المركبة مثل ما حدث في تشكسلوفاكيا عام 1992 من خلال تقسيمها إلى دولتين مستقلتين إثر إجراء استفتاء، والأزمات التي مست دول شرق أوروبا نحو تحولها إلى اقتصاد السوق كأول عمليات الإصلاح المفروضة من طرف أوروبا الغربية كشرط أول وأساسي من أجل الانضمام للاتحاد الأوروبي، إلا أن عملية الانضمام للاتحاد الأوروبي تحتاج حسب دول غرب أوروبا إلى مجموعة من الاشتراطات إلى جانب الشرط الأساسي الأول⁽¹⁾، والمتعلقة أساسا بإصلاح قطاع الأمن، وإنهاء النزاعات العرقية والإثنية لان مكاسب أوروبا الأمني المتمثل في الحد من التهديدات والأخطار القادمة من جهتها الشرقية قائم في الأساس على كل ما سبق ذكره من شروط الانضمام للاتحاد الأوروبي، فأوروبا تعتبر دول شرق أوروبا هي بمثابة مصدر خطر دائم لها من خلال تصدير المجرمين والإرهابيين...، وتجدر الإشارة هنا بالضبط إلى منطقة البلقان التي سجلت كأحد أهم مناطق العالم إثارة للنزاعات الدولية والداخلية، فهي منطقة رغم أنها تعرف توجه ديمقراطي لبلدانها إلا أنها في حالات كثيرة تعرف انفلات أمني خطير هذا الانفلات الأمني يشكل مخاطر على الخطة الأوروبية، من أجل بناء أوروبا موحدة اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا وأمنيا، فالبلقان تتألف من مجموعة دول تعرف اختلافات عرقية ودينية تسببت في دمار المنطقة إثر نزاعات على أساس الهوية والدين وهذه الدول هي (ألبانيا، يوغسلافيا السابقة، صربيا، الجبل الأسود وكوسوفو) فهذه الدول بعد الحرب الباردة مباشرة وتفكك الاتحاد

(1) -Marie cristin (demortor), « Réflexion le construction de l'Europe de la Security, defence national, n10, paris, 1995, p40.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

السوفيتي وجدت نفسها دول ذات حكومات فاشلة أو ما يعرف "بالدولة الفاشلة" (*)، والتي عجزت عن توفير الاستقرار لبلدانها سواء اقتصاديا أو اجتماعيا، أو سياسيا «فبدرجات متفاوتة تعاني دول البلقان كافة ظاهرة الدولة الضعيفة الناتجة عن مشكلات الحكم الطويل، وقلة خبرتها كدول جديدة، وقد جعلها هذا الأمر عرضة على نحو خاص للاستغلال من منظمات الجريمة الدولية، ومن ضمنها تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة ومواد أخرى خطيرة، ونقل مهاجرين غي شرعيين وخطر الإرهابيين».⁽¹⁾

فأوروبا الغربية وضعت في حساباتها أن توسيع الاتحاد الأوروبي ليشمل دول شرق أوروبا قد يحسن من أمن أوروبا، لكنه في نفس الوقت سوف يضع الاتحاد الأوروبي أقرب للمناطق المضطربة، إلا أن الاتحاد الأوروبي وضع على عاتقه مهمة تشجيع وجود حلقة من الدول المحكومة جيدا في منطقة شرق أوروبا، فمن مصلحة أوروبا أن تنشئ خطوط فاصلة جديدة لأوروبا، من خلال توسيع فوائد التعاون الاقتصادي والسياسي على الجيران في الجانب الشرقي مع معالجة المشاكل السياسية هناك في نفس الوقت.

كما أن عملية ضبط التسلح ونزع السلاح قد دخلت مجال اهتمام أوروبا الغربية، فيما يخص الجانب الشرقي للقارة، فتطبيق الحد من الأسلحة على المستوى دون الإقليمي دون في منطقة البلقان بموجب اتفاقية فلورنسا (اتفاقية المبادرة الرابعة)، والتي وقّعت عليها البوسنة، الهرسك، كرواتيا، وجمهورية يوغسلافيا الاتحادية في العام 1996... وما ميز هذه الاتفاقية أنها تبني الأمن العسكري لشبه إقليم البلقان على توازن القوى بين الوحدات المحلية، وها بدوره يساهم في تحقيق هدف أوروبا الغربية في القضاء أو على الأقل تخفيف المخاطر القادمة من الجهة الشرقية للقارة الأوروبية وقد كان تنفيذ هذه الاتفاقية ناجحا في عام 2002.

إن رغبة الاتحاد الأوروبي في التوسع نحو حدوده الشرقية جعله يشهد في الوقت نفسه تغيرا

– (*) الدولة الفاشلة: الإدارة السيئة والفساد واستغلال السلطة، المؤسسات الضعيفة وعدم وجود محاسبة والنزاع المدني، كلها عوامل تؤدي إلى فشل الدولة داخليا وخارجيا ويؤدي هذا إلى انهيار مؤسسات الدولة، وبالتالي عدم القيام بالمهام المناطة بها أو بالأحرى عدم القدرة على ذلك، فشل الدولة هو ظاهرة خطيرة تقوض الإدارة الدولية وتترد من عدم الاستقرار الإقليمي.

⁽¹⁾ – مارينا (كارباني)، "إصلاح قطاع الأمن يف بلدان البلقان الغربية" التسلح نزع السلاح والأمن الدولي، مرجع سابق، ص393.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

في المجال المني مرورا قبل ذلك بتطوير المجالات الاقتصادية والاجتماعية...وهذا ما أدى إلى بروز مشاريع نظام أمني داخلي منذ سنة 1999 من خلال اجتماع المجلس الأوروبي في 15-16 أكتوبر من نفس السنة، لتطوير مجال والأمن والعدالة على مدى 4سنوات، تتحقق فيها حرية العيش في بيئة آمنة، وملتزمة بالقانون، وتتجاوز حرية تنقل الأفراد «فالاتحاد الأوروبي قبل أن يقبل طلبات الدول الشرقية بالانضمام للمظلة الأوروبية، اشترط عليها الوفاء بمعايير كونها عن الديمقراطية الدستورية العاملة بما في ذلك الاستقرار المؤسسين وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان، وحماية الأقليات واقتصاد السوق التنافسي، هذا على المستوى السياسي، أما على المستوى التقني عليها تقبل المكتسبات المشتركة ويكون لديها القدرة على تنفيذه في مجال الأمن الداخلي والخارجي على حد سواء»⁽¹⁾.

لذلك سعت أوروبا الغربية وفقا لمبدأ ماكنمار (الأمن يعني التنمية) إلى وضع وإعداد برامج تنموية مقدمة على شكل مساعدات للدول الشرقية للقارة الأوروبية من أجل الخروج من أزمتها وتحقيق الأمن الداخلي والذي يساهم بدوره في تحقيق الأمن الخارجي فأوروبا الغربية تركز على تحقيق الأمن من خلال مفهومه الإنساني، (أمن الفرد يؤدي إلى الأمن الداخلي للدولة وبالتالي تحقيق الأمن الإقليمي والدولي).

إلا أن مسألة توسيع الاتحاد الأوروبي أثارت جدلا واسعا بين الأوروبيين، فبينما يرى البعض فيها فرصة تاريخية لتوحيد أوروبا وتحقيق الأمن والاستقرار وبناء سياسة أمنية أوروبية موحدة...يعتبرها البعض الآخر أنها مشكلة وخطر تهدد الوحدة الأوروبية، وربما كان توسيع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق من خلال ضم دول البلقان هو بمثابة صدمة للمحور الفرنسي الألماني بعد تأكد هذا الأخير أن معظم تلك الدول لها ميولات أمنية أطلسية أمريكية، ذلك أن بعض الأعضاء الجدد مثل التشيك والمجر...معروفة بولائها الأطلسي ويتأكدتها على الرابطة الأوروبية الأطلسية، في نفس أوروبا إن لم نقل أكثر...فالتطور البريطاني الذي يرى في الاتحاد كيان اقتصادي دون مصالح سياسية مشتركة، شاركها بعض الأعضاء الجدد هذا التصور لأنهم

(1) -Marie cristin (demortor), « Réflexion le construction de l'Europe de la Security, op-cit, p42.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

يحبذون بقاء القضايا الأمنية تحت راية الرابطة الأورو /أطلسية بقيادة أمريكا. (1)

لذلك أصبح المحور الفرنسي الألماني لا يحبذ هذه الموجات الجديدة من التوسع، والتي لا تخدم بناء سياسة أمنية أوروبية موحدة كما يطمح إليها المحور، أما المحور البريطاني فقد كان للاتحاد الأوروبي عام 1998 بدأت مفاوضات انضمام العشر دول الجديدة للاتحاد، وكان رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بليز يدعو إلى انضمام دول جديدة في الوقت المناسب للمشاركة في انتخابات البرلمان الأوروبي 2004، إلا أن أهداف بريطانيا من توسيع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق هو تحت علم سابق بأن تلك الدول ستكون عائقا في وجه محاولات المحور الفرنسي/ الألماني الخروج عن المظلة الأطلسية.

(1) - بن عنتر (عيد النور)، تأثير توسيع الاتحاد الأوروبي...انتقام أوروبا من

التاريخ: <http://www.aljazeera.net/nr/exers/bb96868f>

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية الكبرى في منطقة المغرب العربي

نتيجة لمعطيات جيو-إستراتيجية وتاريخية تنظر فرنسا لمنطقة المغرب العربي من منظار أممي محدد "مجال جغرافي شاسع" مجاور لفرنسا جنوبا، تقيم فيه دول تعتبر بالنسبة للأمن الفرنسي أجنبية، مما يفسر حرص فرنسا على تقادي أي تهديد محتمل من الجنوب، فضمن الأمن على الحدود البحرية الجنوبية يعتبر بالنسبة لفرنسا ضرورة جيو-إستراتيجية، كما ينجز عن هذا المعنى حرص فرنسا على ألا تكون عرضة لأي "خطر" من الجنوب ينجم عن حالة لا استقرار داخلية، سياسية كانت، اقتصادية، او نزاعات إقليمية بين دول المنطقة، من شأنها زعزعة التوازن الإقليمي في المنطقة.

لذلك فالسؤال الذي يطرح هنا كالتالي: فيما تمثلت أهم الرهانات والتهديدات التي تشكل في مجملها الديناميكيات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، والتي دفعت بأوربا إلى تبني إستراتيجية أمنية معينة؟

إن نهاية خطر الشيوعية على المستوى الإيديولوجي خلق عالم بدون عدو واضح، فالخطر القديم زال والعمل جار لخلق عدو جديد يلعب نفس الدور الذي يلعبه في السابق التناقض شرق-غرب، وبدا واضحا أن هذا العدو هو دول الجنوب بكل ما تحمله المنطقة من مصادر الخطر وتهديد للغرب

فالجنوب بكل تناقضاته ومشاكله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ساعد على بروز مصادر جديدة للخطر، وباعتبار أن منطقة المتوسط عموما تمقل فعلا تناقضا كبير بين طرفيها، فحين الضفة الشمالية دول متطورة ومتجانسة اجتماعيا واقتصاديا، فغنه بالمقابل ي الضفة الجنوبية هناك دول يسودها التخلف سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وعدم الترابط فيما بينهما، مما ساعد على انتشار العديد من الظواهر المرضية مثل الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، الهجرة السرية، انتشار المخدرات.... الخ.⁽¹⁾

كل هذا جعل منطقة المغرب العربي محل نقاش على المستوى الأوروبي نظرا للقرب

(1) - هيثم الكيلاني: الشراكة الأوروبية المتوسطية، تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد49، فيفري1996، ص72-73.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

الجغرافي، والعلاقات التاريخية بين الطرفين، وذلك باعتبارهما منطقة تولد مصادر تهديد جديدة للخطر، والتي أصبحت بفعل زيادة حدة الاعتماد المتبادل وميوعة الحدود بفعل إفرزات العولمة، تهدد أمن أوروبا واستقرارها الداخلي.

1-الهجرة السرية (غير الشرعية):

تعرف الهجرة في علم الديموغرافيا بأنها:«الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر، بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا».

كما أن الهجرة حسب العديد من الباحثين ظاهرة تاريخية ساهمت في إهمار الأرض، وهي تلعب دورا هاما في تلقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات، مما يسمح بالتلاقح الثقافي وبناء حضارة إنسانية مشتركة.

وتمثل الهجرة السرية أو غير الشرعية أحد الأبعاد السيئة لهذه الظاهرقة والتي بدأت تخرج عن نطاقها التقليدي كمحاولات معزولة، وأصبحت تعتمد على شبكات منظمة ومهيكله حول شبكات متداخلة، تغذي إجراما عابرا للحدود يصعب التحكم فيه.

وعلى هذا الأساس تعرف الهجرة السرية أو غير الشرعية، بأنها:«انتقال فرد أو جماعة من مكان إل آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا».(1)

أما المصطلح المتداول في منطقة المغرب العربي هو "الحرقة"، ومعناه حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل ان يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال.(2)

لقد كانت الهجرة تحدث في البداية من الشمال إلى الجنوب في شكل حركات استعمار، وسرعان ما أخذت اتجاها معاكسا، حيث لجأت الدول الأوروبية الاستعمارية إلى العمالة الموجودة في مستعمراتها، خاصة خلال الحربين العالميتين، لذا نلاحظ التواجد المكثف للعمال المغاربة في فرنسا وبلجيكا وهولندا، ففي الخمسينيات عرفت فرنسا لوحدها مجيء 220000

(1) - عبد اللطيف محمود، الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي، القاهرة، مركز الحضارة العربية، 2003، ص14.

(2) - ناجي عبد النور، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط، ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، في كتاب جماعي بعنوان "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق"، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، ص119.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

جزائري و 20000 مغربي و 5000 تونسي.

فقد ساعدت الهجرة إلى فرنسا على مواجهة حاجاتها من اليد العاملة، خاصة الصناعات الثقيلة مثلا البناء والصناعة الإستخراجية، وما يميز هذه العمالة قبولها بأداء الأعمال الصعبة، وكذا الخطيرة الملوثة بأجور زهيدة.

ففي سنوات التسعينات ونتيجة للازمة التي عانت منها مختلف دول الجنوب ومنها المغرب العربي، أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة، فادافع كان اقتصاديا، ثم أصبح سياسيا بسبب تدهور الوضع الأمني.⁽¹⁾

لذلك اعتبرت ظاهرة الهجرة السرية في المغرب العربي أحد أبرز التهديدات الأمنية الحديثة التي تواجه الأمن الأوروبي.

نظرا للموقع الإستراتيجي لمنطقة المغرب العربي ، فإنها تشهد ظاهرة الهجرة الغير الشرعية من خلال مرحلتين ممهدين للوصول إلى أوروبا:

أ- المنطقة المغربية منطقة عبور: حيث تعتبر منطقة المغرب المنطقة الفاصلة بين وصول الأفارقة لأوروبا إذ تتخدها الدول الإفريقية كمحطة عبور إلى الجزائر كمرحلة أولية، ثم تليها مرحلة العبور إلى أوروبا، إذ تشكل الصحراء الجزائرية نقطة عبور الأفارقة خاصة من مالي والنيجر، السنغال والتشاد، أما المغرب فقد شهد العديد من الهجرات الإفريقية إليه، ولكنه استفاد من غلق الحدود الاسبانية لمدينت سبتة ومليلة، والذي سمح بتناقض الظاهرة عندها على حساب الجزائر.

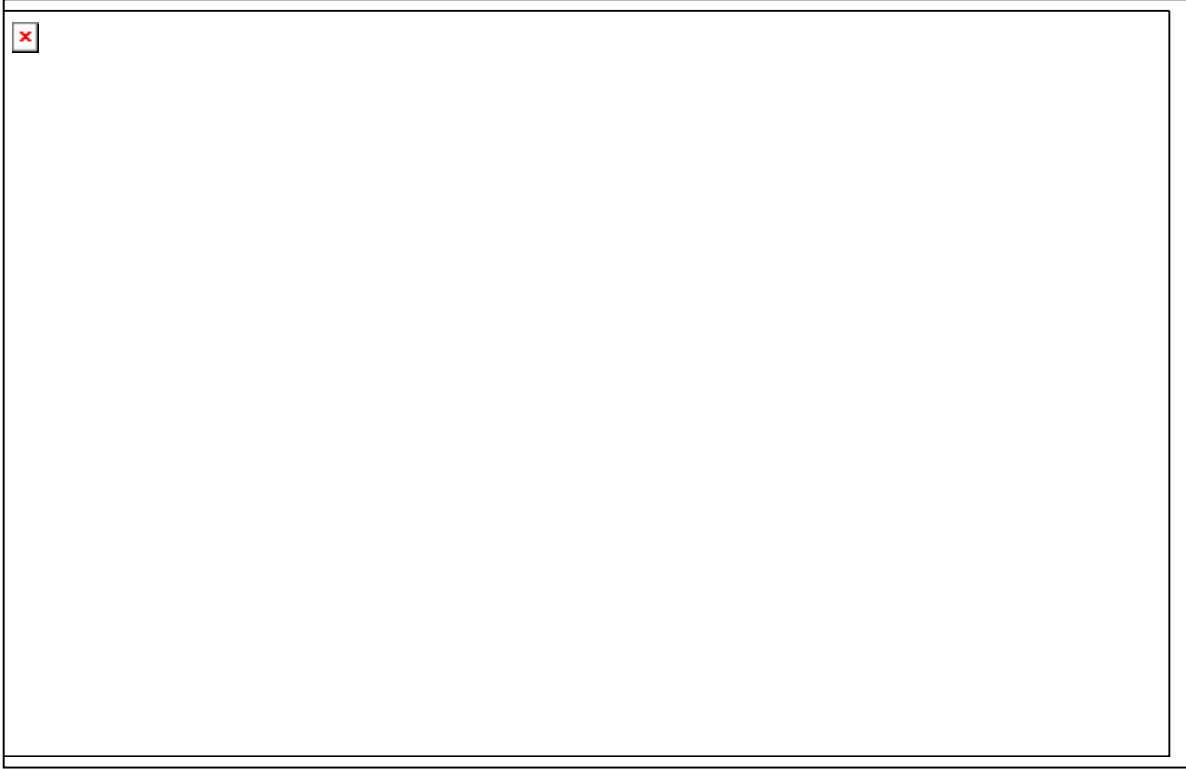
ب- المنطقة المغربية منطقة هجرة سرية مباشرة نحو أوروبا: لم تقتصر الهجرة السرية على الأفارقة فقط، فقد شملت أيضا مواكبين مغاربة بدرجة كبيرة، إذ تشير الأرقام إلى أن هناك نحو نصف مليون مهاجر غير شرعي يدخل أوروبا سنويا أغلبهم من المغرب العربي، فحسب إحصائيات مكتب الهجرة لفرنسا لعام 1997، تبين أن هناك 9000 شخص يدخل فرنسا بصفة غير شرعية، وأن 3300 شخص يدخل فرنسا بصفة شرعية، ولكنهم لا يغادرون التراب

⁽¹⁾ - هاني خلاف وأحمد نافع، نحن وأوروبا شواغل وآفاق المستقبل، القاهرة، مركز الدراسات والإستراتيجية، 1998، ص232-233.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

الفرنسي ومعظمهم بالنسبة لمكتب الهجرة هم من المغاربة والأفارقة، غير أنه من الصعوبة جدا إحصاء أعداد هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين.⁽¹⁾

والخريطة التالية توضح بشكل جيد أهم طرق تدفقات الهجرة غير شرعية إلى فرنسا:



وقد اخذت الهجرة غير الشرعية منحى تصاعدي مع بداية الألفية الثالثة، فالواضح للعيان أن دول الشمال تتخوف من تدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين الذين ينفذون بثتى الطرق، وأهم هذه الطرق والوسائل، وسيلة القوارب الصغيرة التي أصبحت في متناول الشباب للعبور إلى الضفة الأخرى، وبالرغم من المخاطر التي يجابهونها، وعلى رأسها مفاجئات البحر وظروفه وكذا إمكانيات الاعتقال والحبس والعذاب النفسي والجسدي.⁽²⁾

(1) - محمد لعقاب، الخوف الأوروبي من شمال إفريقيا، السروق اليومي، العدد 161181، 16 سبتمبر 2004، ص10.

(2) - غربي محمد، الدفاع والأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيواسراتيجية، في: كتاب جماعي، الجزائر

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

ويقدر عدد المهاجرين الجزائريين في فرنسا حسب ماهو مصرح به في وزارة الخارجية الفرنسية 900.000 مهاجر، أما المهاجرين المغربيين فيقدر عددهم بأكثر من 800 ألف مهاجر، أما المهاجرين التونسيين الشرعيين فيقدر عددهم ما بين 250000 و300000 مهاجر.

غير أن هذا العدد لا يعبر عن الواقع، لأن عدد المهاجرين غير الشرعيين المغاربة في أوروبا كبير، ولم تتمكن الحكومة الفرنسية من الحصول عليه، نظرا لصعوبة التعرف عليهم، وهذا ما يشكل أكبر تحدي بالنسبة للحكومة الفرنسية⁽¹⁾، لذلك تشكل الهجرة السرية مهددا كبيرا لاستقرار فرنسا سواء اجتماعيا أو اقتصاديا، فمن الناحية الاقتصادية وبالذات فيما يتعلق بالعمل غير المشروع أو غير المؤمن، حيث أصبح معظم الفرنسيين يبحثون عن اليد العاملة الرخيصة وغير المؤمنة اجتماعيا، نظرا لأنها ليس لها حقوق اجتماعية أو اقتصادية تنقل كاهلهم، مما يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة في المجتمع الفرنسي، بالإضافة إلى العديد من المشاكل الاجتماعية، اهماه الفوضى والإجرام الذي يمكن أن ينجم عن هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين نتيجة عدم إمكانية اندماجهم في المجتمع الفرنسي لاختلاف الثقافات فيما بينهم.⁽²⁾

2- الجريمة المنظمة:

يعتبر المجتمع الدولي الجريمة المنظمة أكثر الجرائم فتكا بالدول واقتصادياتها، تمس بالاقتصاد مباشرة وبالقدرات المادية والمالية للأمم، فقد تجدرت هذه الجريمة من الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة، حيث ظهرت جماعات منظمة تستخدم وسائل غير مشروعة غير مشروعة وتقيم تحالفات مع قوى فتاكة من أجل تسهيل نشاطها وانتشارها، فهي في ذلك لا تتوانى في استخدام مختلف الوسائل، كالتخويف، الاختطاف، التهريب، الابتزاز، وبالتعاون مع مجموعات اخرى توفر لها وسائل النقل، التسليح والاتصال.

وقد عرفت الشرطة الدولية (الأنتربول) الجريمة المنظمة على أنها: «كل جمعية أو تجمع لأشخاص يتعاطون عمل غير مشروع ومتواصل، هدفها الأول تحقيق أرباح وفوائد دوت النقابات

والأمن في المتوسط، واقع وآفاقن الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، ص256.

(1) -La France et le Maghreb, dans : <http://www.diplomatie.gouv.fr/fo/pays-zones-geo> 833/france-magureb. html.

(2) -Bernard philipe, l'immigration, paris : le monde édition, 1999, p85.

للحدود الوطنية».

كما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لأنها: «جماعة ذا هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة، من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى»⁽¹⁾.

ومن أنشطتها المعتادة، نجد جريمة غسل الأموال غير المشروعة، تهريب المخدرات والأسلحة والمعادن الثمينة والتحف الأثرية والفنية، وحتى الحيوانات النادرة، والسيارات وبطاقات القرض، وتهريب البشر وتجارة الرقيق والسياحة الجنسية... الخ.

ومنه يمكن تعريف الجريمة المنظمة على أنها كل فعل غير شرعي يرتكبه أفراد وجماعات، بالمساس بالإنسان نفسه أو ماله أو بالمجتمع ونظامه السياسي والاقتصادي يترتب عنه جزاء.

كما ان الجريمة هي أيضا عابرة للحدود ولا تستثني في تعاملاتها أي فضاء أو إقليم.

وما يسجل بكل اندهاش هو أن النشاط غير المشروع قد شكل سنة 1998، 2% من الناتج الإجمالي العالمي حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، كما أن العلاقات المالية الناتجة عن المتاجرة في المخدرات تقدر ما بين 300 و 500 مليار دولار سنويا، وهذا ما يفسر لجوء الجماعات التي تنشط في الخفاء بمختلف توجهاتها وأهدافها إلى الاتنفادة من هذه الظاهرة.

إن هذه الجريمة العابرة للحدود تعتبر خطرا امنيا متصاعدا حيث خيوطها على المستوى الدولي، ولم يعد من السهل التحكم فيها وهذا ينطبق على العلاقات الفرنسية المغاربية نظرا للقرب الجغرافي بينهما.

لتجارة المخدرات الحظ الكبير والوافر في الجريمة المنظمة لأن عوائدها تستغل لنشاطات أخرى، حيث أوضح تقرير لمنظمة الأمم المتحدة سنة 2004، أم رقم الأعمال العالمي لتجارة المخدرات يقارب حوالي 500 مليار سنويا، وهو يمثل نسبة 8% من التجارة العالمية، وبين نفس التقرير أن زراعة المخدرات تمثل الدخل الرئيسي لحوالي 4 ملايين من السكان.

(1) - غربي محمد، الدفاع والأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيواستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص 257.

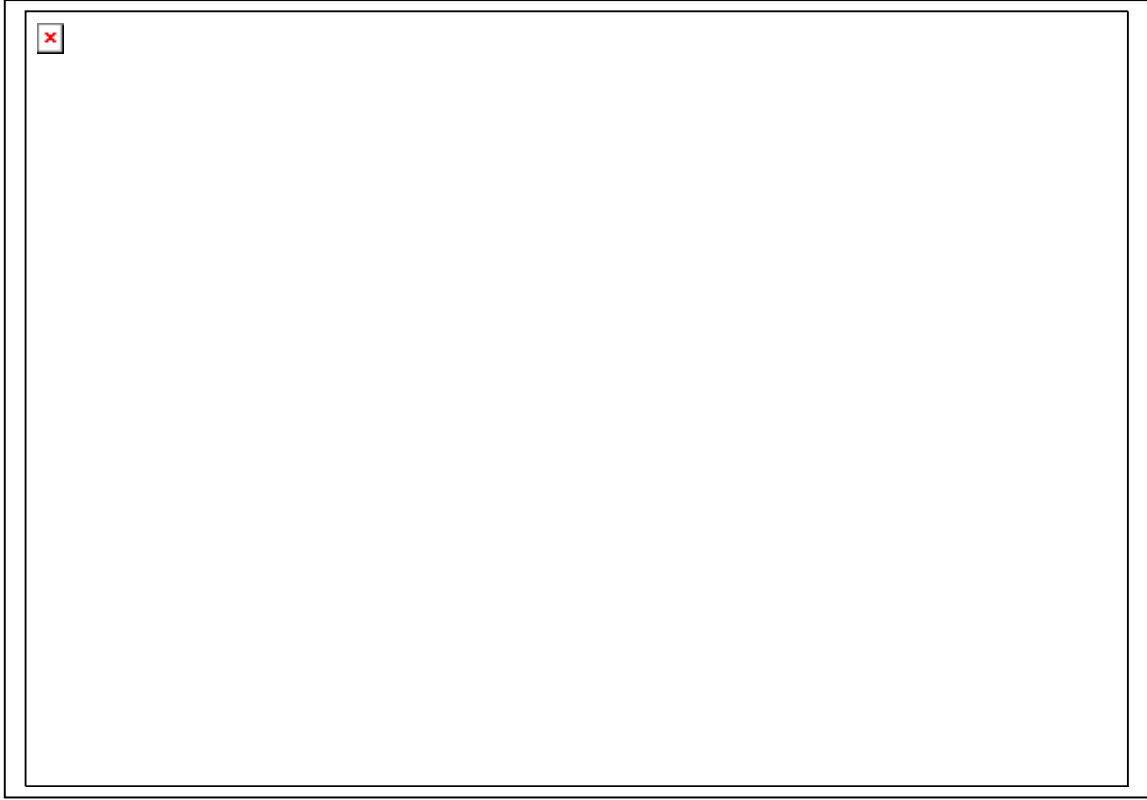
الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

وبسبب انتشارها الواسع والمتزايد، أصبحت تجارة المخدرات من أكبر العوامل التي لها انعكاسات سلبية على النظم الاقتصادية والسياسية في العالم، وشكلت "عالمًا جديدًا" خارج القانون وقد بشكل كبير خلال سنوات التسعينات على المسرح السياسي الدولي، فنهاية الحرب الباردة أعطت مجال حرية أكبر للمنظمات الإجرامية التي تعمل في مجال المخدرات، كما أن انفتاح التجارة الدولية ساعد على سهولة تمرير وتبادل المواد المخدرة.

لذلك يمثل إنتاج وتجارة المخدرات احد الأخطار التي تواجه مختلف البلدان المغربية والأوروبية على حد سواء، هذا الملف يخص المغرب العربي مباشرة، والمغرب الأقصى بصفة أدق، حيث يعتبر المغرب من بين البلدان المنتجة والمصدرة لمختلف أنواع المخدرات، خاصة نبتة القنب الهندي أو الحشيش، وهو يعد إلى جانب لبنان المزود الرئيسي لأوروبا بهذه المادة، حيث تقدر صادرات المغرب نحو السوق الأوروبية من هذا المخدر، حوالي 2000 طن سنويا، ونجد أن نسبة تتراوح ما بين 60% إلى 80% من القنب الهندي المضبوط في أوروبا مصدره المغرب. (1)

كما يعتبر كذلك مصدرا ومعبرا لبعض المخدرات الشديدة المفعول مثل الكوكايين والهيروين الآتية من بلدان أمريكا اللاتينية، والموجهة إلى الشوق الأوروبية على وجه الخصوص والتي تأخذ طريقها عبر مضيق جبل طارق، أو عبر الأراضي الجزائرية تعتبر معبرا أساسيا للتهريب، نتيجة تضيق الخناق على شبكات التهريب في مضيق جبل طارق. والخريطة التالية توضح أهم طرق تهريب المخدرات إلى فرنسا كالتالي:

(1) - نفس المرجع السابق، ص 275.



3- الإرهاب:

تعتبر ظاهرة الإرهاب أهم التهديدات الجديدة للأمن القومي للدول، خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي، الذي انتشر بصفة خاصة ومثيرة للتساؤل بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001، حيث كانت إشارة انطلاق لتغيير مفهوم الأمن الدولي، من المفهوم التقليدي إلى مفهوم جديد لم تتحدد معالمه بدقة إلى يومنا هذا، كما لم يحصل هذا المفهوم على اتفاق نهائي بين كل دول العالم بعد، ذلك أنه يتأرجح بين الإيديولوجيات والمصالح وأيضا خضوعه لتكيفات مصلحة غير ثابتة، لذا فإن مفهوم الإرهاب خضع لنفس التذبذب في تحديد المعنى الدقيق له، فالمقاومة المشروعة للشعوب المضطهدة في العديد من مناطق العالم، كفلسطين والعراق لا يمكن اعتبارها إرهابا بالرغم من تصنيفها كذلك من طرف أمريكا

وحلفائها. (1)

وقد عرفت الموسوعة السياسية الإرهاب «على أنه استخدام العنف -غير القانوني- أو التهديد به، بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشئئة الجهة الإرهابية». (2)

كما يعرف الإرهاب في La petit Larousse: «هو مجموعة أعمال عنيفة: اغتياالات، تفجيرات، احتجاز رهائن...تفتقرها منظمة من أجل جو من اللأمن، للممارسة ابتزاز حكومة حتى تشبع عامل الحقد لديها إزاء مجتمع، وطن، أو نظام».

وتأسيسا على ما سبق يمكن تعريف الإرهاب كالتالي: «الإرهاب هو استخدام العنف غير الشرعي أو التهديد باستخدامه من طرف فرد، جماعة، دولة أخرى مستخدما في ذلك أساليب متنوعة كخطف الطائرات، احتجاز رهائن، التفجيرات، الاغتياالات...، ساعيا إلى بث رسالة تحمل أهدافا إلى جهة معينة».

وقد اتفقت كل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية كالاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، على أن ظاهرة الإرهاب تشكل تهديدا وتحديا كبيرا للمجتمع الدولي وييج محاربته.

ويحتضن المغرب العربي عمل العديد من الجماعات المتشددة، ففي الجزائر هناك الجماعة السلفية للدعوة والقتال، التي ركزت على البعد الخارجي بعدما كانت تركز على الأهداف المحلية فقط، حيث تعتبر اليوم جزء من تنظيم القاعدة بعد تأييدها لأسامة بن لادن، أما في المغرب الأقصى فقد حوكم أكثر من ألف شخص من المطلوبين في تهم تتعلق بالإرهاب خاصة بعد هجمات الدار البيضاء في عام 2003، تلمك الهجمات التي كشفت عن وجود جماعتين هما: الجماعة السلفية الجهادية، الجماعة المقاتلة الإسلامية المغربية، لذلك أصبحت تطلق تسمية "تنظيم

(1) - بن صغير عبد العظيم، "الحرب على الإرهاب وتأثيرها في الأمن الإنساني"، العالم الاستراتيجي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد3، ماي 2008، ص22.

(2) - إدريس تكريني، "مكا-فحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية"، الكمستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 281، جويلية 2002، ص38.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

القاعدة في المغرب العربي"، هذا بالإضافة إلى محاذاة المغرب العربي لمنطقة الساحل الإفريقي، والتي تعتبر من أخطر معاقل الجماعات الإرهابية في العالم، مما جعل منطقة المغرب تصنف خلفية لأنصار السلفية.

لذلك يعد الإرهاب من الهواجس والمخاوف الأولى لفرنسا، هته الأخيرة التي لم تتعامل مع ظاهرة الإرهاب بجدية كبيرة في فترة التسعينات أثناء تفاقم المشكلة الجزائرية، كما أنها لعبت دورا كبيرا وهاما في توسيع دائرة الإرهاب، حيث تدخلت في بعض الأحيان ولو بشكل بسيط في سياسة هذه الدول، وهاما في توسيع دائرة الأرهاب، حيث تدخلت في بعض الأحيان ولو بشكل بسيط في سياسة هذه الدول، وأرادت تقرير مصيرها والتحكم في سياستها الخارجية، وأيضا تهريب الأسلحة عن طريق أراضيها كما حدث في سنة 1997 عندما ألقى القبض على جماعة إرهابية تريد إدخال السلاح للجزائر عبر الأراضي البلجيكية. ولكن بعد أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية وضعت الإرهاب في صميم استراتيجياتها الأمنية، حيث اعتبرت أنه في أي وقت يمكن أن تتعرض لصربات مفاجئة من تنظيم القاعدة في المغرب العربي، خاصة بعد التفجيرات التي تعرضت لها اسبانيا في 11 مارس 2004، فبعد أن كان الإرهاب داخليا، صرحت الجماعات السلفية تأييدها لأسامة بن لادن، وظهور ما سمي بتنظيم القاعدة في منطقة المغرب العربي.⁽¹⁾

(1) -L'enracinement du terrorisme au Maghreb, une menace majeure pour L'Europe, dans : <http://www.lefigaro.fr/debat.enracinement> du terrorisme au maghreb une menace majeure pour l'europe.htm.

المبحث الرابع: المنظور الأوروبي للتهديدات الأمنية في النظام الإقليمية

المغربي

إن الرؤى والتصورات الأمنية الأوروبية حول الأمن في منطقة المتوسط، هي الجرجية الأساسية لمفهوم الأمن في هذه المنطقة، والتي ترتبط بشكل خاص بالمفهوم الذي تطور وتوسع اضطرادا مع توسع مفهوم الأمن، حيث نلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي في تصورهما لفكرة التهديدات والأخطار، نجدها تتعامل مع هذه الأفكار من خلال تأثيرها ليس في الوجود الأوروبي، وإنما فير "نمط العيش وأسلوب التفكير ومكونات الهوية الأوروبية"، كما كان التخوف من التهديد الشيوعي لأوروبا، «على الرغم من بقاء الهاجس الأمني في شقه التقليدي قائما ومسيطرًا على النظرة الأوروبية إلى غاية سقوط الاتحاد السوفييتي»، غير أن هذا الحدث المهم في المحيط الأمني الأوروبي، وما يسمى بنهاية الحرب الباردة، لم يضع حدا ونهاية للأخطار والتهديدات التي يمكن أن تهدد أمن أوروبا، على الرغم من تراجع احتمالات تعرضها لخطر الحروب التقليدية واسعة النطاق، لكن هناك أخطار جديدة تفترض في مواجهتها صياغة منظور أمني جديد أو متجدد، مثل أن ما يعرف بنهاية الحرب الباردة لم تنه أيضا أدوار حلف شمال الأطلسي "NATO"، كمنظمة أمنية بالأساس، بل فرضت مراجعة أدواره وتوسيعها ملائمة للواقع الأمني في المرحلة الراهنة، ربما يستجيب للتغيرات الحاصلة، على هذا الأساس فإن التصور الأوروبي حول اتساع مجال عضوية الاتحاد الأوروبي، ليشمل جغرافيا دولا من أوروبا الشرقية واستراتيجيا خطا فاصلا بين العدو السابق وفكريا وحضاريا التحكم في نشر القيم الأوروبية نحو عدد جديد من الدول ذات الصبغة الشيوعية، وامنيا البحث عن معنى لعدو جديد يتم تعريفه على مراحل، بدايتها تغير "خط المواجهة"، من هذا المنظور نحو "الجنوب"، فالجنوب بكل تناقضاته ومشاكله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...، ساعد على بروز وتطوير مكامن جديدة للخطر، وانواع متطورة للتهديدات⁽¹⁾، والتي تختلف في جوهرها وذواتها عن عن التهديدات الآتية من أوروبا الشرقية، والتي ترى أوروبا أنها سيطرت عليها بشكل كبير، لهذا فالتخوف الأزلي الأوروبي من العيش دون عدو هو الذي أعطى التصور الأوروبي حول نوعه وتركيبته وهويته، والذي باستطاعته لعب نفس الدور الذي لعبه الخطر السابق بين الشرق

(1) - بنون مصطفى، مرجع سابق، ص334.

والغرب، حيث لم تؤكد أوروبا أن العدو الجديد هو جنوب المتوسط وإنما مجموع الأفكار والقيم والهويات والسلوكيات المتعارضة مع الحضارة الغربية بكش عام، والتس ترسم خط التهديد الجديد نحو أوروبا بتصدير جزء من المشاكل الجنوبية وخلق أخرة بفعل التناقض الواضح بين أسلوب الحياة وأنماط التفكير، وهنا يمكن حصر أهم التصورات الأوروبية حول التهديدات الأمنية الجديدة والتي تربطها بمنطقة المتوسط في النقاط التالية:

*الإرهاب الدولي "العابر للقارات":

هذا النمط من التهديدات الذي يقوده كما يعرفون بـ " المناهضين العابرين للحدود"، فلقد أثبتت اعتداءات 2011/09/11 والتي شهدتها أقوى دولة في العالم من حيث الترسانة العسكرية مدى خطورة الوضع الأمني على المشهد العالمي، الأمر الذي زاد من تعقدي طبيعة التهديدات وتتنوعها، وعدم القابلية للتنبؤ بمكان ووقت حدوثها وهوية الفاعلين وتوجهاتهم⁽¹⁾، ومن هذا المنطلق تكمن خطورة مايسمى "الإرهاب" والذي يأخذ أشكال ومفاهيم عدة في تعريفه، ويعرف بشكل عام على أنه « استخدام العنف غير الشرعي أو التهديد باستعماله من طرف فرد أو جماعة أو دولة أخرى، مستخدما في ذلك عدة أساليب ساعيا إلى إرسال صورة تحمل أهدافا إلى جهة معينة، بغض النظر عن تعريف الضحايا أو جعل العمليات تسير بشكل تلقائي في نتائجها»⁽²⁾، وبالنظر إلى هذه الظاهرة في منطقة المتوسط إلى على المستوى الأوروبي بشكل خاص، نجد أن حوالي 80% من سكان أوروبا يعتبرون الإرهاب مصدر خوفهم الأساسي، زيادة على أن الأعمال الإرهابية التي شهدتها أوروبا في السنوات الأخيرة، بينت حجم الخسائر البشرية والآثار المادية والمعنوية الممكن إحداثها من طرف الاعتداءات الإرهابية، فأوروبا تشكل هدفا وفي نفس الوقت قاعدة للعمليات الإرهابية⁽³⁾ إن لم يتم التحكم في فلول هذه الظاهرة أوروبيا.

وعلى الرغم من قدم الظاهرة، فإن تطورها في الفكر الأوروبي زاد انطلاقا مع انسحاب الاتحاد السوفييتي من أفغانستان، والذي شكل منعرجا في انتشار واستفحال الظاهرة، فمع عودة

(1) -Ali bin Faiz Al-Jahni, " terrorosm : concept and reality", Riyadh, studies and research center, 2002, p10.

(2) - أحمد فلاح عموش، مستقبل الإرهاب في هذا القرن، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، 2006، ص20.

(3) - مصطفي بخوش، مرجع سابق، ص10.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

أفواج المتطوعين إلى بلدانهم الأصلية والذين شاركوا في الحرب ضد الخطر الأحمر، قاموا بتأسيس العديد من الجماعات المسلحة السرية، والتي كانت تحضى بدعم خارجي من منظمات ودول إسلامية، حيث تحوي هذه العناصر ما يكفي من خبرة وتجربة نظرا لاحتكاكها بالكثير من الجماعات أثناء تواجدها في أفغانستان، ما يجعلها متطورة كفاية لتشكيل تهديد حقيقي للأمن الأوروبي في منطقة المتوسط.

وهنا «يظل التصور الأوروبي حول بناء العدو الجديد مرتبطا بشكل كبير بما يهدد هويته ومكوناتها⁽¹⁾، ونجده يربط بين هذه الأحداث "عمل الجماعات الإرهابية" بمحاولات الإطاحة بانظمة الحكم في بلدانها وتغيير الوضع القائم داخليا، وقد أدى عجزها في مرحلة معينة إلى تغيير استراتيجيتها وأصبحت تستهدف مصالح الدول الغربية بحجة دعمها ومساندتها للأنظمة الفاسدة "حسب تصورهم في دول الجنوب"⁽²⁾، غير أن أحداث 09/11 طورت الظاهرة وزادت من تعقيد معالمها نظرا لزيادة الفواعل وعدم انحصارها في جماعات محددة أو فكر معين، والتي عملت على تطوير نفسها في وسائل الإعلام والاتصال والإعداد وتنفيذ المخططات والاعتداءات.

إن النظر إلى "الإرهاب" كتهديد لأمن أوروبا بنجر عنه نوع من النظرة النمطية القيمية، والتي يصعب تفسيرها، حيث نجد الدول الأوروبية في تشريعاتها تمنع ما يسمى "التفاوض مع الجماعات الإرهابية"، إذا كان الأمر متعلقا بخطر حقيقي تواجهه دولة من الدول الأوروبية، وعلى العكس تماما نجدها تتعاطى مع قضايا "اختطاف الرهائن"، والتي تعتبر قضايا غامضة للغاية، حيث نجدها تدفع جزء كبير من الأموال كدفية لإطلاق سراح رعاياها في دول المتوسط⁽³⁾، مثل ما حدث في الكثير من الدول الجنوبية، "الجزائر وموريتانيا وليبيا و..."، وتعتبر هذه الأموال ممولا رئيسيا للجماعات الإرهابية والتي يصل خطرها إلى دول الاتحاد نفسه، « و كذا ولأسباب سياسية وجدت هذه الحركات بعض التسهيلات ونوع من التراخي من قبل بعض الدول الغربية كبريطانيا والتي شكلت القواعد الخلفية للتنظيمات الإرهابية وملاذا آمنة لقادتها، ومنه

(1) -Dirk Jacobs and Robert Maier, "Europran Identitym consteuct, fact and fiction", this paper gas been published : Gastlaar, M & de Juiter ; A(eds), United Europe, the quest for a multifacted identity, Masticgt : Shker, p13, identity Masticgt : Shaker, PP13 , 34.

(2) - ينون مصطفى، مرجع سابق، ص338.

(3) - دعاس عميور صالح، مرجع سابق، ص73.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

فالنظرة للإرهاب من الجانب الأوروبي تحدد نوع الهدف من إبرازه كتهديد للأمن والهوية الأوروبية⁽¹⁾، فهي مرتبطة بنوع الفاعل وهويته أي من هو "المهدد" وليس من هو "المهدد"، وهنا يعتبر إرهابا « كل عمل يهدد مكونات الهوية الأوروبية الغربية ولا يمكن التعامل معه إلا بالقضاء عليه»، أما في حالة اختلاف "المهدد" حتى وإن كان "المهدد" نفسه، فإن إستراتيجية التعامل مع نفس الخطر تتغير لأن هوية "المهدد" ليست أوروبية أو غربية.

ومنه فإنه النظرة الأوروبية للإرهاب كتهديد جديد وجدي للأمن في منطقة المتوسط، ينبثق من كون الظاهرة ترتبط بأفكار معينة وأشخاص محددین تختلف هوياتهم ومصالحهم وكيفية التعاطي معهم واستغلال نشاطاتهم في حفظ الأمن الأوروبي بغض النظر عن إمكانية تصدير هذه الأعمال من الجنوب إلى الشمال، كون هذه العملية لها إستراتيجية خاصة في التعامل معها، وهو ما يعرف بحفظ الذات الأوروبية وهويتها من خطر الإرهاب القادم من جنوب المتوسط.

*الدول الفاشلة وأسلحة الدمار الشامل:

لم تعد الدول الأكثر تقدما هي الفاعل الوحيد في تهديد أمن واستقرار المنطقة كما كان، خاصة في فترة الحرب الباردة⁽²⁾، بل أصبحت في هذه المرة الدول أكثر ضعفا وتخلفا، والتي تعاني من الاضطرابات في مختلف الميادين عاملا فعالا في تهديد استقرار مناطق كثيرة من العالم بما فيها منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ حيث يمكن رصد اهم الأزمات التي تعاني منها هذه الدول في مجموعة من الأمراض منها الهجرة الجماعية الأمراض المستعصية والجرائم المنظمة، وخاصة الحروب الانفصالية والاثنية، هذه الأخير التي تدفع بآلاف المشردين والمهاجرين واللاجئين إلى الهجرة نحو مناطق أكثر أمنا، الأمر الذي يزيد من لا استقرار تلك المناطق⁽³⁾، فالدول الفاشلة وعلى الرغم من قوة نظامها السياسي وصعوبة قابلية اختراقه، نجدها لا تتعامل بكفاءة مع المشاكل المكروحة في مجتمعاتها، نظرا لعدة أسباب: كعدم الكفاءة وعدم القدرة على التنسيق وضعف مؤسسات الدولة و....، الأمر الذي يجعل الوضع على وشك

(1) - ساسي جمال، مرجع سابق، ص156.

(2) - محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفش، مرجع سابق، ص117.

(3) - نفس المرجع، ص118.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

الانفجار في "أي لحظة"، حيث لا يمكن التنبؤ بنتائجه لغموض معطياته⁽¹⁾، وهو ما يمثل تهديدا للمصالح الأوروبية في الضفة الجنوبية للمتوسط بشكل واسع، نظرا لعدم وجود القابلية للتعامل مع الوضع في حال انفجر مجددا، وبالتالي تهديد أمن أوروبا في عدة أبعاد: اقتصادية واجتماعية و...، لهذا فإن الدول الفاشلة في إدارة أمورها في نظر الأوروبيين تعدّ "سلة من التهديدات" المتنوعة والجديدة، والتي يمكن عبورها للجانب الشمالي من المتوسط في حال بقاء وضع هذه الدول على ما هو عليه، بغض النظر عن مدى اضطلاع وتحكم هذه الأخيرة في شؤون الدولة على المستوى السياسي.

كما يمكن ربط هذه الدول بنوع أخطر من التهديدات "كأسلحة الدمار الشامل"، والتي تعتبر أخطر من سابقتها نظرا إلى حجم الخسائر التي يمكن أن تحدثها على الصعيد البشري والمادي والبيئي، وإلى امتداد مجال تأثيرها المكاني والزمني، وقد احتلت بذلك قمة الأجندة العالمية المتعلقة بقضايا التسلح وضبط التسلح على المستوى الدولي والإقليمي منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، ومما زاد من خطورة هذه الأسلحة استفادتها من مخرجات الثورة التكنولوجية منذ التسعينات الماضية محدثة تطورات انقلابية علمية وعملية مستّ عديد الجوانب المتعلقة بامتلاك واستخدام ونشر السلاح النووي.⁽²⁾

وما يزيد أيضا من خطورة هذا التهديد هو إمكانية حصول التنظيمات الإرهابية على هذه الأسلحة واستخدامها بصورة عشوائية، بالإضافة إلى ما تشكله الدول التي توصف بالمارقة على النظام الدولي والمالكة لهذه الأسلحة، من خطورة على أمن واستقرار المنطقة المتوسطية كجزء من العالم⁽³⁾ في نظر الأوروبيين دائما.

غير أن مسألة الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل، وفي تحديدها لنوع التهديد فإن أوروبا تتعامل مع هذا الوضع وفقا لمعادلة واضحة وهي «أن السلاح في يد الصديق ليس له نفس الأثر، إذا كان في يد العدو أو العدو المحتمل، حتى وإن كان السلاح نفسه»، الأمر هنا

(1) - إبراهيم غالي، "دليل الدول الفاشلة: الفوضى تهدد العالم"، في الموقع: <http://www.islamonline.net>

(2) - محمود عبد السلام، الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي والعشرين، السياسة الدولية، العدد 161، جويلية 2005، ص 232، 233.

(3) - علي محمد علي، أوروبا آمنة في عالم أفضل في الموقع: <http://haras.naseej.com/detail.asp?In> NewsItemID=128704.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

مرتبط بهوية ممتلك هذه الأسلحة، فإذا كان من المراعين والمؤيدين للقيم الأوروبية والغربية الديمقراطية، فهو بعيد كل البعد على أن يصنف ضمن الدول المهددة للأمن الأوروبي "مثل إسرائيل"، إما إذا كانت دولة عاجزة أو فاشلة فهنا تتغير النظرة ويصبح الأمر متعلقا بتهديد الوجود الأوروبي كون سلوك هذه الدول قد يوصف بغير العقلاني، مع إمكانية وصول هذه الأسلحة إلى جماعات خارجة عن القانون، الأمر الذي يجعل من الدول الأوروبية تنتظر إلى تسليح دول الضفة الجنوبية واحتوائها على أسلحة وصواريخ بعيدة ومتوسطة المدى تعتبر في حد ذاته تهديدا لأمنها، وذلك يربط هذا النوع من الأسلحة بالسلح النووي أو البيولوجي، وهذا للحد من احتمالية حصول هذه الدول على صواريخ بعيدة المدى، إلى حد تصبح دول الضفة الجنوبية غير قادرة حتى على حفظ حدودها الإقليمية إذا تعرضت لهجوم ما.

* الجريمة المنظمة:

تعتبر الجريمة المنظمة بكل صورها أكثر الجرائم خطورة وتحديا للدول واقتصادياتها، لأنها تمس بصفة مباشرة الاقتصاد والقدرات المادية للدولة، كما أن هذه الظاهرة استفحلت في ظل العمولة، حيث ظهرت الجماعات المنظمة في استخدام مختلف الوسائل، كالتهديد والاختطاف والابتزاز...، بالتعاون مع مجموعات مماثلة لتوفير وسائل النقل والتسليح والاتصال. (1)

وقد كان للشرطة الدولية تعريفها الخاص للجريمة المنظمة على أنها: «كل جمعية أو تجمع لأشخاص يتعاطون عمل غير مشروع ومتواصل، هدفها الأول تحقيق أرباح وفوائد دون أي التفات للحدود الوطنية».

كما عرفتتها الأمم المتحدة بأنها: «جماعات ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص فأكثر، موجود لفترة من الزمن ويعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة، من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى». (2)

كما يدخل في نشاطاتها المعروفة: «غسيل الأموال وتهريب المخدرات وتهريب الأسلحة،

(1) - محسن عبد الحميد أحمد، التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، 1999.

(2) - محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفش، مرجع سابق، ص 71.

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

وتهريب المعادن الثمينة وتهريب التحف الأثرية، وحتى الحيوانات النادرة والسيارات وبطاقات الائتمان، إضافة إلى تهريب البشر، والتجارة في الأعضاء البرشمية وتجارة الرقيق والسياحة الجنسية، والاتجار في النفايات النووية... إلى غيرها من الجرائم ذات الصبغة غير الشرعية والتي لا حصر لها. (1)

ومنه فإن هذه الجرائم العابرة للحدود تعتبر خطرا وتهديدا أمنيا متصاعدا، حيث تتشابك خيوطها على المستوى الدولي، ولم يعد من السهل التحكم فيها وفي أفرادها، فالجريمة المنظمة غير مرتبطة بحدود معينة ولا دولة راعية، وإنما هي مجموع هذه التفاعلات عبر أشخاص معينين تصعب معرفتهم، لكون بعض مصادرهم من أصحاب ورجال الدولة نفسها.

غير أن الأمر يزداد خطورة كلما زاد القرب الجغرافي، كما هو حاصل في منطقة المتوسط، التي تعبر حوضا صغيرا ومكثرا هاما لتجارة الجماعات المنظمة وجرائمها، تؤكد الدول الأوروبية على أن هذه الجماعات تمثل تهديدا كبيرا لمواطنيها، وإن كان مصدر هذه الجماعات ليس بالتحديد دول الجنوب، لكن الجزء الأكبر من مواردها يكون عبر هذه المحطة، باعتبارها "مركز عبور"، خصوصا لتجارة المخدرات وتهريبها إلى الدول الأوروبية اعتبارا من بعض الدول في جنوب المتوسط، حيث يعتبر المغرب الأقصى من بين كبار المنتجين والمصدرين لمختلف أنواع المخدرات "القنب الهندي بالخصوص"، وهو يعد إلى جانب لبنان المزود الرئيسي لأوروبا بهذه المادة، حيث تقدر صادرات المغرب نحو أوروبا من هذا المخدر حوالي 2000 طن سنويا، ونجد نسبة هذه الصادرات تتراوح ما بين 71% إلى 91% من القنب الهندي المضبوط في أوروبا مصدره المغرب. (2)

كما تعتبر منطقة المتوسط معبرا هاما لبعض المخدرات شديدة المفعول، مثل: "الكواكين، والهيريون..."، الآتية من دول أميركا اللاتينية، والموجهة إلى السوق الأوروبية على وجه الخصوص، والتي تأخذ طريقها عبر مضيق جبل طارق أو عبر الأراضي الجزائرية، والتي أصبحت معبرا أساسيا للتهريب نتيجة تضيق الخناق على شبكات التهريب في مضيق جبل طارق.

(1) - محمد محي الدين عوض، جرائم غسل الأموال، الرياضي، مركز الدراسات والبحوث، 2004.

(2) -

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

أما فيما يخص الجرائم الأخرى، خصوصا غسيل الأموال، فإن أوروبا أو البنوك والشركات المالية الأوروبية هي المستفيد الأول من هذه الجريمة، حيث تعي الدول الأوروبية كل الوعي قيمة الأموال الناتجة عن هذه العمليات، والتي تصدر إلى أوروبا في أشكال عدة، ولهذا فمحاربة مثل هذه الجرائم التي تعتبر جرما داخل الاتحاد الأوروبي وتحتوي عدة تشريعات وقوانين لمحاربتها، والحد من نشاط الجماعات الأفراد في هذا المجال، أما على مستوى الفضاء المتوسطي، فالدول الأوروبية ترى وعلى الرغم من خطورة الجريمة في حد ذاتها، ترى فيها مغذي رئيسي للبنوك والاستثمارات الأوروبية.

وهذا على غرار تجارة البشر والأسلحة والتحف الأثرية، والتي تمثل جانبا كبيرا من الدخل الأوروبي، لهذا يكون التعامل معها أقل حدة في التعامل معها داخل الاتحاد الأوروبي، ومنه فقضية الجريمة المنظمة في التصور الأوروبي لا تخرج عن النظرة البراغماتية النفعية "المؤسسة على طبيعة وهوية الطرف المتأثر"، أي قيمة هذه الأفعال وعوائدها على الجانب الأوروبي، ولهذا تبقى الجوانب التشريعية والقضائية في التعامل مع هذه القضايا متوسطة تبقى بعيدة كل البعد عن القضاء ومحاصرة هذه الظواهر.

*مشكلة الأقليات:

إن نهاية الصراع بين المعسكرين الإيديولوجيين وما حمله من تغيرات في الساحة الدولية، والذي تطور أكثر بعد أحداث 2001/09/11، هذه الأخيرة حملت معها تهديدات جديدة للأمن والسلم الدوليين، من خلال تصاعد الأفكار القومية المتطرفة، فعالم ما بعد 09/11 لم يودع النزاعات، فهذه الأخيرة لم تزل وإنما تغيرت طبيعتها، فالكثير من النزاعات وقعت داخل حدود الدولة الواحدة، ومست بالوحدة السياسية والترابية للدولة، من خلال مطالبة بعض القوميات والأقليات بالاستقلال والانفصال عن الدولة الأم، وبالتالي تقسيم وتفتيت هذه الدول متعددة الإثنيات، وهو ما يشكل تحد آخر للأمن والسلم في العديد من مناطق العالم، ومنها منطقة المتوسط. (1)

فوجهة النظر الأوروبية حول هذه الأخطار المتجددة لها ما يطورها، مثل: مشكلة الأكراد

-(1)

في تركيا وامتداداتها الإقليمية، وكذا قضية الأقباط في مصر واحتقان الوضع الاجتماعي في كل مرة بسبب الاعتداءات المتكررة على الأقلية القبطية، والبناء الاجتماعي غير المتجانس في ليبيا، كل هذا يبقى مكن الخطر لدى الدول الأوروبية في إمكانية انتقال موجة المطالبة بالانفصال والاستقلال إلى الكثير منها "....."⁽¹⁾، باعتبارها مجتمعات غير متجانسة، فهي خليط من العديد من القوميات والأعراق، على غرار مشكلة الأقليات في إسبانيا وإقليمي "الباسك وكاتالونيا"، والمشاكل في بلجيكا وفرنسا إلى ما تعانیه بريطانيا ودولها، وهنا يبقى الهاجس اليوغسلافي والسوفييتي يخيم على الفكر الأوروبي في هذه القضية، والأساس الذي انفصل وتفتت عليه كل اتحاد، وهو بالأساس مشكلة الأقليات المتصارعة في هوياتها.

ولهذا فإن التفكير الأوروبي حول الأقليات لا يرتبط أساسا بما ينتج عنها من تهديد مباشر، وإنما حساب الأثر الراجع من هذه الأخطار وتأثيره على المنظومة القيمية في الاتحاد الأوروبي وسلامة وترابط مجتمعاته، حيث يمكن أن يصاحب هذه الآثار مجموعة من الأفكار التي من شأنها تحويل الفكر المجتمعي في الدول الأوروبية نحو اعتناق أفكار جديدة يرى من خلالها الاتحاد أنها تهديد لسلامة تكوينه الاجتماعي والحضاري، وبالتالي إمكانية انفصاله وتلاشيها، ومنه انهيار مشروع الهوية الأوروبية وما تحمله من قيم ومعايير تعمل أوروبا على نشرها كقيم عالمية.

*الهجرة والهجرة السرية "غير الشرعية":

تعدّ الهجرة أحد أوجه التفاعل الإنساني في المجال الأورومتوسطي التي تستدعي دراسة معمقة للكشف عن واقع هذه الظاهرة، فالاهتمام الأوربي بمنطقة جنوب المتوسط قد ازداد بعد بروز ظواهر عبر قومية مثل: الإرهاب وتجارة المخدرات والهجرة السرية....، الأمر الذي يستدعي العمل على تحقيق تقدم واضح في مواجهة هذه الأخطار ومنها الهجرة غير الشرعية، والتي جاءت كنتيجة لحالة اللأمن في نظر الأوروبيين، وإن التخوف من عدم الاستقرار في دول جنوب المتوسط، وما يمكن أن تمثله الهجرة من أخطار على دول الشمال، هو المحرك للتعامل الأوروبي مع هذه الظاهرة، هذا التخوف ما وراء مشاريع وسياسات التعاون مع دول المنطقة من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية تكفل الحد من أسباب الهجرة "حسب الأوروبيين".

-(1)

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

من ناحية المفهوم نجد عدة مفاهيم لهذه الظاهرة، حيث تعرفها النظرية النيوكلاسيكية «الهجرة تعد استثمارا قادرا على إحداث فائض إيجابي يتأتى من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل والدخل المتوقع في البلد المضيف، مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل»⁽¹⁾.

أما نظرية التبعية فتعتبر أن الهجرة شكل من أشكال استغلال دول المركز لدول المحيط، وتكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز، ويعتبر "سمير أمين" في هذا الصدد أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز خاصة هجرة الكفاءات، لأن دول المحيط هي التي تتحمل تكاليف التعليم والتكوين.

ومن ناحية أخرى ترى النظرية الاجتماعية أن "الهجرات هي فرع من فروع السوسولوجيا المعاصرة، فنرى أن وفود المهاجرين تعكسها الجوانب الاجتماعية والثقافية التي يعيشونها في بلدهم الأصلي، وكيفية تأثيرها على الفكر في تحويل الاستعداد للعمل في البلد الأم إلى الهجرة إلى الخارج والبحث عن وضع أفضل"⁽²⁾.

أما الهجرة السرية أو غير الشرعية فتعرف بأنها: «انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا»⁽³⁾.

في منطقة المتوسط كانت الهجرة تحدث في البداية من الشمال إلى الجنوب، في شكل حركات استعمار، وسرعان ما أخذت اتجاهها معاكسا للجوء الدول الأوروبية للعمالة الموجودة في مستعمراتها السابقة، غير أن هذه الظاهرة زادت وتيرتها منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، كما أنها أبعادا أخطر في الفترة الأخيرة كونها أصبحت⁽⁴⁾:

(1) - عبد الفتاح العموص، "المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية"، في الموقع:

<http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/afkar7.5.doc>

(2) - العرمم صفاء، سوسولوجيا الهجرة أو الهجرات، في الموقع:

<http://www.swmsa.com/forum/archive/index.php/t-9645.html>

(3) - عبد اللطيف محمود، الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي، القاهرة، مركز الحضارة العربية، 2003، ص14.

(4) - ناجي عبد النور، "الأبعاد غيرالعسكرية للأمن في المتوسط، ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، عن أشغال الملتقى الدولي حول "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وأفاق، قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص119.

• منطقة عبور إلى الدول الأوروبية للأفارقة والقادمين من آسيا وأميركا اللاتينية.

• المنطقة الجنوبية للمتوسط تعتبر منطقة للهجرة السرية في حد ذاتها.

وعلى هذا الأساس انقسم الاتحاد الأوروبي، وهنا نجد أن التصور الأوربي للهجرة السرية يشكل نقطة محورية في الخلاف الدائر بين التنظيمات الحزبية والسياسية في أوروبا عموماً، وقد أثرت بشكل واضح على تحديد السياسة المنتهجة بخصوص الهجرة، من سياسة متساهلة مع المهاجرين وأخرى أكثر تشدد حسب التيار المتواجد في السلطة، وحسب توجه الرأي العام في الدول الأوروبية حيث نجد:

1-الاتجاه المعارض:

يرى هذا التيار أن المهاجرين يشكلون تهديدا ثقافيا وأمنيا لأوروبا:

*البعد الثقافي: يؤكد التيار اليميني في أوروبا أن المهاجرين الأفارقة، المغاربة خاصة، المسلمين عموماً، يهددون وحدة الثقافة والهوية الأوروبية خاصة بعد تأكيد استحالة اندماجهم في الثقافة الأوروبية، فالحل هو إعادة المهاجرين إلى أوطانهم، هذا التيار يركز على العامل الثقافي لتغطية توجه العنصري المعادي للمهاجرين والأجانب، فضمن هذا التصور الجديد للأخطار التي تهدد المنظومة الغربية والتي تحولت عن الشرق نحو جنوب المتوسط، يأتي المهاجرون في الواجهة لأنهم نقطة التماس بين منظومتين ثقافيتين مختلفتين.

*البعد الأمني: وهذا البعد لا يمكن فصله عن التصور العام لمصادر تهديد الأمن في الغرب والرامي إلى جعل مصدر الأخطار آتية من الجنوب، وخاصة من العالم الإسلامي، حيث بلغ الأمر إلى حدّ تجريم الهجرة، فمنذ بداية التسعينات أصبحت الهجرة في أوروبا جريمة مثل جرائم تهريب المخدرات والإرهاب الدولي. والمهاجرين السريون هو أكثر عرضة لهذا العداء، لذا نلاحظ ارتفاع حركات اعتقال المهاجرين خاصة السريين منهم، في الدول الأوروبية كإيطاليا وإسبانيا واليونان التي تعد مناطق حدودية بالنسبة للفضاء الأوروبي.⁽¹⁾

(1) - سمير عياد، مرجع سابق، ص228.

2-الاتجاه المؤيد:

يؤيد هذا التيار تواجد المهاجرين في أوروبا بالنظر إلى الحاجة الديمغرافية، والأهمية الاقتصادية يمثلونها، ويرى هذا التيار أن العنصرية ضد المهاجرين من شأنها أن تؤدي إلى ردود أفعال متطرفة من قبل المهاجرين الذين يعانون من التمييز والعنصرية، لا لسبب إلا لأسباب ثقافية غير واقعية.

ولأكثر دقة تحديد لهذا التصور، نجد هناك أربع وجهات نظر لدى الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة⁽¹⁾:

أ-ألمانيا والنمسا وهولندا؛ تعطي الولاية للتحكم في الحدود الخارجية وتهتم في سياستها بالتوسع نحو أوروبا الشرقية.

ب-فرنسا وبريطانيا وإيرلندا؛ تركز على تشجيع تنقل المهاجرين من مستعمراتها القديمة وضرورة تكثيف التعاون في مجال الهجرة مع الدول الأصلية. «وإذا كانت فرنسا قد تحلو موقفها خصوصا مع وصولللحكم وصارت أكثر تشددا اتجاه المهاجرين وغير الشرعيين خصوصا».

ج-الدول الإسكندنافية تركز في سياسة الهجرة على ضرورة احترام حقوق الأجانب فيما يتعلق بتقديم الحماية اللازمة للأجئيين، مع وجود بعض الأحزاب اليمينية التي تتادي دائما بالتصدي لكل أنواع الهجرة".

د-إيطاليا واليونان وإسبانيا والبرتغال؛ على الرغم من تباين آراء الأحزاب ترى أن الهجرة وسيلة لمواجهة العجز الديمغرافي في أوروبا، وتركز على ضرورة التعاون الأوروبي لوقف الهجرة غير الشرعية وانتهاج سياسة انتقالية.

إن قضية الهجرة في المجال المتوسطي تبقى نقطة غامضة، خصوصا من الجانب الأوروبي في كيفية التعاطي معها، لهذا فحتى التعامل مع الهجرة الشرعية يأخذ أبعادا أمنية أي "أمننة الهجرة"، إذا ما تعلق الأمر بمساعي تعميم فكر كراهية الأجانب والمهاجرين في المجتمعات الأوروبية، والنظر إليهم كتهديد حقيقي وشامل للهوية الأوروبية، ولأن مسألة تنظيم الهجرة بين

(1) - نفس المرجع، ص 229.

ضفتي المتوسط لا تزال لم تنفذ بشكل رسمي وفعال، ما يفتح المجال للتداخل والغموض في كيفية فهم هذه الظاهر، والذي نجده بالأساس راجع إل فكرة المصالح الأوروبية من الظاهرة وكيفية الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن، على الرغم من التهديدات والأخطار التي يعترف بها الأوروبيون، والنتيجة عن تأثير المهاجرين في الواقع الاجتماعي والثقافي الأوروبي، وبالتالي زعزعة منظومة القيم الاجتماعية الأوروبية، والتأثير في هويتها.

* البيئة في الفضاء المتوسطي:

عن الكوارث والمشاكل في عالم اليوم ينظر إليها على أساس أنها تشكل مخاطر أمنية على جميع الدول والشعوب، بعدنا كانت في السابق ذات مفعول محلي، ويرجع ذلك إلى التطور الكبير في وسائل الاتصال، تقليديا كانت الحروب بين الدول أو الحروب الأهلية مصدر للمخاطر الأمنية، بينما تمثل اليوم الكوارث الطبيعية مثل الزلازل ومشاكل البيئة تهديدا حقيقيا للأمن العالمي، كما أن التنافس والسباق نحو الاستحواذ على الموارد الطبيعية كالمياه مثلا والتي تعبر أساس التنمية الاقتصادية، من شأنه أن يؤدي إلى نشوب نزاعات وحروب بين الدول وهو ما يهدد الأمن الدولي. (1)

تواجه منطقة البحر المتوسط مشاكل بيئية مرتبطة مباشرة بالأمن تمثل مصادر للتوترات والنزاعات بين الدول، وتشكل في الوقت نفسه رهانات كبرى باعتبار أن البيئة مسألة عالمية، فأى حدث تشهده نقطة من العالم ستكون له انعكاسات على بقية مناطق العالم، فلا يمكن لأي مجتمع أن يساهم في تدهور البيئة أو استعمالها لغايات تهدد السلم والأمن الدوليين. (2)

فعلى غرار مناطق أخرى من العالم، تعرف منطقة البحر المتوسط تدهورا كبيرا في البيئة يهدد الأمن فيها، ويجعل من حوض المتوسط فضاء يغيب عنه السلم والتنمية والاستقرار، ويتعلق الأمر بتلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الذي تشهد فيه الموارد المائية وإنتاجية الأراضي الزراعية انخفاضا، وهو ما يدفع بالسكان إلى الهجرة نحو مناطق أخرى بحثا عن شروط البقاء، وهذا من شأنه أن يهدد امن الدول المستقبلية لوفود المهاجرين واللاجئين، وهذا يجرنا للحديث عن التوزيع غير العادل للدخل والثروة بين الدول والفئات المختلفة في نفس

-(1)

-(2)

الفصل الثاني:التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

الدولة، ويجب العمل على تقليص هذا التفاوت من خلال تمكين الفئات المعوزة من تلبية حاجياتها الأساسية، وهو ما يتطلب إدخال تغييرات عميقة ووضع قيم جدية تسمح بضمان بيئة سليمة لأجيال الحاضر والمستقبل. (1)

إن التدهور البيئي الذي شهدته العشريات الأخيرة خلف أضرارا معتبرة في البحر الأبيض المتوسط، بحيث تعرض لمشكلة التلوث، كما تأثرت هذه المنطقة كثيرا من جراء تقلص مساحة الغابات والتغيرات المناخية، هذه الأخيرة تسبب في تقلص الموارد من خلال إتلاف المساحات المزروعة التي كثيرا ما تغمرها مياه الفيضانات أو تساهم في تفاقم مشكلة الجفاف، الشيء الذي يهدد ملايين من البشر بالمجاعة والأمراض الفتاكة والأوبئة، وبالتالي محاولة الهجرة إلى أماكن أخرى أكثر أمنا، وهذا يحول دون تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، ويزيد من حدة الصراعات والتنافس على الموارد المحدودة ويؤجج النزاعات المسلحة بين الدول وبين فضائل تنتمي إلى دولة واحدة. (2)

إن التصور الأوروبي للتهديدات والمخاطر الأمنية الآتية من المحيط المتوسطي، خصوصا من الطرف الجنوبي للحوض سواء تلك المتعلقة بالأنواع الجديدة للعنف المنظم، أو الأفكار المتطرفة التي لها أبعاد أمنية عابرة للحدود، وكذا مجمل التطورات الأمنية الحاصلة في دول الجنوب المتوسطي، من شأنها أن تمثل تحديات أمنية سهلة الانتقال والعبور من دولة إلى دولة بما توفره العولمة من وسائل وتسهيلات، حيث لا يمكن لأي دولة من دول الاتحاد الأوروبي حفظ أمنها من هذه التهديدات الجديدة والمتجددة، إلا من خلال التعاون وتحديد طبيعة التهديدات والتعاطي معها، والتي من شأنها تهديد الوحدة الأوروبية ومنظومة القيم المشكّلة للهوية الأوروبية التي تميزها عن بقية التكتلات في العالم، غير أنه يبقى من الصعوبة القضاء على هذه التهديدات، لأن مجملها يأتي من المحيط الإقليمي الواسع الذي تصعب السيطرة عليه.

(1) - ساسي جمال، مرجع سابق، ص 155.

(2) -

الفصل الثالث:

أبعاد التفاعلات النظام الإقليمي
المغاربي مع سياسة الجوار الأوروبية

المبحث الأول: مستويات التعامل الأوروبي مع النظام الإقليمي المغربي

في إطار سياسة الجوار

ثمة أسباب تاريخية وحضارية مشتركة وجيوستراتيجية تدفع إلى الاهتمام بمسار علاقات دول الاتحاد الأوروبي بدول الاتحاد المغربي، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وازدياد التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الصاعدة على مناطق النفوذ الدولية. فالإتحاد المغربي، بأقطاره الخمسة، يشكل امتدادا جغرافيا لدول الاتحاد الأوروبي، وموازيا له تنظيميا، إضافة إلى الماضي الحضاري والتاريخ الطويل لدول الاتحاد الأوروبي فيه، والذي تحول من مراحل المواجهة تارة، إلى مراحل التعاون والتعايش والتواصل الحضاري تارة أخرى. فالروابط الاقتصادية والسياسية والثقافية، سواء المبنية منها على علاقة التبعية، أو المبنية على الاعتماد المتبادل بين الطرفين، تشكل في مجموعها عوامل محفزة لبناء علاقات التعاون الأوروبي-المغربي. فكان ميلاد الاتحاد المغربي (اتفاقية مراكش عام 1989) بمثابة الرغبة والاستعداد لتعزيز التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي وتقوية الموقف التفاوضي بينهما.

إن الحركية والتوجه الأوروبي نحو صياغة علاقاته مع الدول المتوسطية بصفة عامة، والدول المغربية على الأخص، تدخل في إطار سياق عالمي تماشيا مع التحولات الجديدة الطارئة في النظام الدولي، حتى لا نقول النظام الدولي الجديد، وهي العولمة بكل تجلياتها، هذا الشعور الذي يحتل مكانة بارزة في الثقافة المعاصرة والرابح الأكبر من اتفاقيات الغات GAT والمنظمة العالمية للتجارة هو الدول الصناعية، ومن المتوقع أن تقدم الدول النامية أكثر مما تحصل عليه بفعل سيطرة الدول الصناعية على النظام الاقتصادي العالمي، وستفضي العولمة الاقتصادية في معطياتها الراهنة إلى تعاضد حركة رأس المال عبر الحدود السياسية، وتنوع أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات، وإضافة تجارة الخدمات والقضايا التجارية المتعلقة بالاستثمار وحقوق الملكية الفكرية إلى دائرة هذه العولمة، وتساعد على إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي بما ينسجم ومصالح الأقوى، أي الدول الصناعية الكبرى، مع ما ينطوي هذا الأمر على تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية متراكمة أمام العالم النامي.

(1)

(1) - عدنان السيد حسين، الاتجاهات الجديدة في النظام العالمي، ص:

1-المحددات الاقتصادية والجيوستراتيجية:

إن البحث في موضوع خصوصية المغرب العربي في سياسة دول الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى قراءة واضحة للتاريخ، وفهم معمق للجغرافيا، ودراسة انعكاسات المعطيات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وإمكانية استيعاب الواقع الدولي في ضوء نتائج المستجدات الدولية وأثرها في المسرح الدولي.

من جانب آخر، فإن الهوة الاقتصادية بين دول الاتحاد الأوروبي والبلدان المغربية ليست بالأمر الذي من السهل تجاوزه -على الأقل خلال المستقبل المنظور- فالنمو الاقتصادي الأوروبي واضح على مستويات وأصعدة متعددة، وسيجعل اقتصاديات الدول المغربية تابعة للاقتصاد الأوروبي، خاصة في إطار منطقة التبادل الحر، وعلى الرغم من أطر الحوار المتعددة واللقاءات المختلفة من أجل دعم التعاون الاقتصادي، فغن المنطقة المغربية تواجه لحد اليوم مشاكل وصعوبات في تحقيق نسب نمو وتطور تقارب النسب التي يحققها الاتحاد الأوروبي، فلا أرقام النمو الاقتصادي ولا الاستثمارات الأجنبية ولا حتى تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية تبين أن دول المغرب العربي قد حققت تطورا ملحوظا في العشرية الأخيرة.⁽¹⁾

فدراسة العلاقات الأوروبية-المغربية من الناحية السياسية والاقتصادية، أو من ناحية مدى تأثير تطورها، أو تراجعها، تكمن في تأثير تلك العلاقات عموما في السياسة الدولية لكلا الطرفين.

فارتباط القرار السياسي في المنطقة العربي بالتوازن الدولي وتأثيراته، أدى ويؤدي إلى بقاء المنطقة مطمعا اقتصاديا لكافة القوى الدولية، حيث نتج من ذلك ازدياد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي في سياسة دول الاتحاد الأوروبي، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وفي ظل التحولات الدولية الجديدة التي يشهدها النظام العالمي، ويعود ذلك إلى الخصوصية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي.

إن خصوصية العلاقات الأوروبية -المغربية استندت إلى المعطيات الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية، إضافة إلى عدد من المعايير المتداخلة التي يمكن أن تشكل في

(1) -Ortega Martin, "Le Maghreb et l'Union Européenne: Vers un partenariat privilégié?", dans: <http://www.iss-eu.org/activ/content/rep04-11.pdf>, p1.

مجموعها بعدا واحدا لإستراتيجية سياسة دول الاتحاد الأوروبي في المغرب العربي. فالأهمية التي تشكلها منطقة المغرب العربي لدول الاتحاد الأوروبي تكمن في أن امتداد أوربا الحقيقي لا يأتي في اتجاه الأطلسي، وإنما يأتي في اتجاه البحث عن هوية مستقلة لأوروبا، بحيث يمكن أن تكون في الاتجاهين التاليين⁽¹⁾:

أ-الاتجاه نحو أوروبا الشرقية، وخاصة بعد التحولات التي شهدتها العالم، من سقوط حائط برلين وانهار المنظومة الشيوعية وفتح الأبواب أمام انضمام دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي، وغيرها من التحولات الدولية.

ب-الاتجاه نحو جنوب البحر الأبيض المتوسط والمنطقة العربية، وخصوصا دول المغرب العربي، نظرا لما تشكله هذه المنطقة من تأثير بالغ الأهمية على الصناعات الغربية لامتلاكها مادة النفط واتساع أسواقها الاستهلاكية.

إن سياسة دول الاتحاد الأوروبي في المغرب العربي، تواجه تنافسا شديدا، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وازدياد عمليات التغريب والنفوذ الأمريكي، من خلال عولمة المجتمعات وما لذلك من آثار سلبية في النفوذ الأوروبي فيها. لذلك، تسع بعض دول الاتحاد جاهدة للحد من النفوذ الأمريكي في المناطق الفرانكوفونية، حيث يؤدي استمرارها إلى الترويج للنمط الاستهلاكي الأمريكي، وتغليب الأفكار المادية، في مقابل الانتقاص من المورث الحضاري الأوروبي...

والاقتصاد الأوروبي يعد الاقتصاد الأول في العالم من حيث حجمه وتنوعه، وكذلك من حيث اتساع علاقاته مع العالم الخارجي، إضافة إلى أن الاقتصاد العالمي اليوم ليس إلا امتدادا وتوسعا لاقتصاد العالم الأوروبي.⁽²⁾

من الواضح أنه كانت لهذه المتغيرات وسواها من التطورات تأثيراتها في اتجاهات دول الاتحاد الأوروبي السياسية، سواء بالنسبة إلى سياساتها اتجاه البلدان العربية، أو بالنسبة إلى تيارات السياسة الدولية الجديدة في ظل الناظم العالمي، وأهما:

(1) - علي الحاجة، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى، مركز

دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص161.

(2) - مطانيوس حبيب، "بعض مسائل الاقتصاد اللاسياسي، العولمة وتداعياتها في الوطن العربي"، الطبعة 1، دار

الرضا للنشر، 1999، ص101.

أ-الاتجاه الأول: وتعبّر عنه سياسات كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليونان، وإلى حد ما ألمانيا، وهؤلاء يدعون إلى القيام بدور أوروبي قوي في إعادة تنظيم العلاقات مع دول البحر الأبيض المتوسط، وخاصة العربية منها، ودعم الموقف العربي في عملية السلام، وهذه الدول تربطها بالمنطقة العربية علاقات وثيقة منذ زمن بعيد.

ب-الاتجاه الثاني: هو الاتجاه الأنجلو-ساكسوني الذي تترجمه بريطانيا ويدعو إلى توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول شمال الأطلسي، لأن العلاقات بين المجموعة تستطيع أن تحرز تقدما اقتصاديا وتكنولوجيا لمواجهة ومنافسة قوة اليابان المتصاعدة، وتحالفها مع مجموعة دول شرق آسيا التي يطلق عليها لقب النمر الآسيوية، فالسياسة البريطانية تعطي الأولوية للتعاون بين دول حلف الأطلسي، وهو ما يطلقون عليه مصطلح (Atlanticized Europe) أي بناء مجتمع متكامل بين أوروبا ودول الأطلسي، والمقصود بها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. (1)

ج-الاتجاه الثالث: يضم ألمانيا وبعض الدول الأخرى، مثل هولندا وبلجيكا ولكسمبورغ، هذه الدول تطالب بتعزيز أواصر الوحدة الأوروبية أولا، وترى أن تحقيق هذه الوحدة، خاصة في المجال الاقتصادي بمعناه الشامل، ويعطي أوروبا المتحدة قدرة أكبر على المنافسة مع القوى، الاقتصادية الكبرى في العالم، وهي اليابان والولايات المتحدة، والصين فيما بعد. فتنظيم البيت الأوروبي، كما يقولون، يأتي على رأس أهداف الدول المذكورة. (2)

هكذا نرى أن هناك عدة اتجاهات سياسية داخل دول الاتحاد الأوروبي، وأن توزيع السياسات على هذا الشكل يضعف الدور الأوروبي على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ولكن هذا لا يعني أنه توجد خلافات أساسية نحو إستراتيجية سياسة الحوار مع بلدان المنطقة العربية، بل العكس، فإن التغيرات التي سبق ذكرها جعلت التعاون بين أطراف الحوار ضرورة سياسية واقتصادية وإستراتيجية، ولا يعقل أن ترضى أوروبا صاحبة التاريخ الطويل مع الوطن العربي والعلاقات الوثيقة مع أقطاره وشعوبه أيضا، بأن تقوم بدور هامشي في غدارة شؤون المنطقة العربية، وتترك لأي قوة أخرى، سواء أكانت من داخل المنطقة أم من خارجها، أن تتال من دورها أو تهدد مصالحها.

(1) - للمزيد من التفاصيل:

-Alalstaire Buchan, 2d Europe's Futures, Europe's Choices: Models of Western Europe in the 1970's (London: Chatto and Windus, 1969), p38.

(2) - علي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص160.

لذا فإن المرتكزات الإستراتيجية لسياسات دول الاتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي منذ البداية شملت الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية، بالإضافة إلى البعد الأمني.

2-المحددات السياسية – الأمنية:

سمح التوقيع على معاهدة ماستريخت سنة 1992 بتقوية وتأکید دور الاتحاد الأوروبي "كفاعل مستقل مؤثر على العلاقات الإقليمية، وطرف حامل لمشروع سلام".⁽¹⁾

فبالنسبة للاتحاد الأوروبي، الذي يقوم مفهومه للأمن على الأخذ بعين الاعتبار المسائل عبر الوطنية، فإن أهم التهديدات الشخصية في إطار التفكير الاستراتيجي المتعلق بالتهديدات الإرهابية من الدول خارج الاتحاد الأوروبي، والتي تعتبر الخط الدفاعي الأول بالنسبة للاتحاد الأوروبي⁽²⁾. أي أن مفهوم الأمن هو غياب التهديدات العسكرية واللاعسكرية، عن هذا التصور الموسع للأمن قد اعتمده الاتحاد الأوروبي بعدما أخذ بعين الاعتبار، أن الاعتماد المتبادل منبع لأمن عسكري أكثر شمولاً وذلك بإعطاء الأهمية الكافية للتحديدات اللاعسكرية للأمن.⁽³⁾

وإن كان الاتحاد الأوروبي أكثر إنسانية في تعامله مع شركائه وذلك لثلاثة أسباب:

1-طبيعة آلية اتخاذ القرار؛ والتي تتضمن مبدأ التعددية السياسية والمؤسسية واشتراك التيارات السياسية المختلفة في النقاش، وتكثر فيه مواضيع تعطيل القرارات التي لا تحصل على اتفاق الأغلبية الساحقة من الرأي.

2-القيم الإنسانية الديمقراطية؛ التي يتقيد بها وامتناله لشرعية الأمم المتحدة، ولم يشترك الأوروبيون في عمليات هجومية إلا في ظل قيادة القوة العسكرية الأمريكية.

3-نزعة الدول الأوروبية إلى احترام حقوق الأقليات الإسلامية -إلى حد ما-؛ ويختلف

⁽¹⁾ -Suzan Bénédicte, «Dynamiser l'esprit de coopération euro-méditerranéen, Notre Europe», Etude et recherche, Septembre 2003, p26.

⁽²⁾ -Garon Richrd, et Dshenes Dany, «Y-a-t-il un rôle pour les forces armées en sécurité publique? Dans: <http://www.cda-ca/symposia/2003/garon.htm>. p18.

⁽³⁾ -Omar Baghzouz, le partenariat de sécurité dans le cadre du processus de Barcelone: pour une zone de sécurité partagée en méditerranée occidentale, in: mondialisation et sécurité: sécurité pour tous ou insécurité partagée, acte du colloque international d'Alger, mai 2002, édition ANEP, 2003, p290.

هذا الأمر باختلاف الدول الأعضاء.⁽¹⁾

فاختلاف موازين القوى بين الطرفين، إذ يمكن القول أن كل مجال سياسي هو مجال جمعي "Collective" دون شك، وتتعدد فيه القوى التي قد تتدافع إلى درجة الصراع، فتتغير خريطة المجال السياسي وقواه، نظرا للظروف الجديدة، وإن كان المجال السياسي غير جامد -ليس ستاتيكية- بل هو مجال ديناميكي متحرك، المر الذي يفرض ضرورة وجود عملية التفاعل "Interaction" المستمرة في كل مجال سياسي حتى تتوازن القوى، فإذا هذه الديناميكية وهذا التفاعل من المستبعد حدوثه في علاقات القوى الأورو-مغربية.⁽²⁾

وقد كانت كل القضايا المتعلقة بالشراكة السياسية-الأمنية في إطار إعلان برشلونة تحظى باهتمام الدول الأوروبية والمتوسطية، فإن أغلبها تحظى باهتمام المجتمع الدولي وأطرافه المختلفة، فقد كان إذن "العمل في مؤتمر برشلونة من أجل إعداد عقد للاستقرار الأورو-متوسطي".⁽³⁾

ولا تعارض دول الاتحاد استعمال القوة العسكرية في مواجهة الإرهاب، ولو أن المقاربة الأوروبية تقوم على اعتبار القوة العسكرية وسيلة من بين الوسائل الأخرى لمعالجة القضايا الأمنية ضمن مقاربة سياسة شاملة ومتعددة الأبعاد.⁽⁴⁾

وكذلك مفهومه للأمن الشامل والمتعدد الأبعاد والقطاعات، وإذا كانت العلاقات الأورو مغربية تقوم بين طرفين متوازنين أو متقاربين من حيث القوة، فإن علاقة الاتحاد الأوروبي بالدول المغربية، من هذا المنطلق لن تكون علاقات شراكة بقدر ما ستكون علاقات تبعية، إضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي ينظر إلى بلدان جنوب المتوسط على أنها مصدر لمخاطر تهدد أمنه واستقراره، وبالتالي فالمفهوم الأوروبي للحدود الآمنة يتجاوز حدوده الجغرافية، فما وراء المفهوم الجغرافي والتاريخ، مفهوم الحدود الأوروبية يكتسي أبعادا سياسية

(1)- مصطفى محمد كمال، مرجع سابق الذكر، ص 275.

(2)- قباري محمد إسماعيل، "علم الاجتماع السياسي وقضايا التخلف والتنمية والتحديث"، منشأة المعارف،

الإسكندرية، ب س ن، ص 95.

(3) -Sakellariou Jannis, «Le partenariat en matière politique et de sécurité dans le cadre du programme de travail de la conférence de Barcelone». Dans: «Sécurité et coopération entre l'Europe et le proche et Moyen-orient. Perspectives Tunisoallemandes», édition Julia Emig, Fondation Frienrich Ebert, Tunis 1999, p13.

(4) -Michel Louis, «Un concept Européen de sécurité pour le 21eme siècle», dans:

<http://www.diplomatie.be/fr/press/speechdetails.asp?TEXTID=12167#Top>. Pp 1-2.

وإستراتيجية من منظور مقارنة شاملة لمفهوم الأمن.⁽¹⁾

مواجهة التهديدات النسقية والبنوية في المغرب العربي في إطار إستراتيجية الأمن الأوروبي:

• التهديدات البنوية:

ويقصد بها تلك المرابطة بضعف الأداء السياسي والاقتصادي للدول التي تنتج معها الفقر والإقصاء والتهميش، وتغذي مع ذلك التطرف واحتمالات حركات للعنف السياسي وضعف الاستقرار والتجانس الاجتماعية⁽²⁾. ومن هنا يمكن إدراج التهديدات التالية:

-انتشار التطرف الديني بين الشرائح الاجتماعية المهمشة والفقيرة بشكل يغذي معه الانقسامية الاجتماعية والسياسة، وهذا بطبعه ينتج حركات إضعاف الاستقرار السياسي والاجتماعين وكذلك حركات التوظيف السياسي للقيم المجتمعية لأغراض تغيير الدولة والمجتمع.

-انتشار التطرف اللغوي واحتمال إنتاج أزمات على مستوى الهوية.

-انتشار ثقافة العنف السياسي لانسداد الاتصال السياسي التفاعلي بين النظم السياسي والمجتمع، مما يفقد أو يضعف الثقة في مؤسسات الحكم، ويجعل من خيار العنف احتمالا واردا.

-بفعل الفقر والتهميش ظهرت حركات الهجرة الداخلية وما تنتجه من أزمات على مستويات المدن الكبيرة: الجريمة، الفساد الأخلاقي، المخدرات...

* **التهديدات النسقية⁽³⁾**: ويقصد بها التهديدات النابعة عن ضعف التفاعل الإيجابي داخل النسق السياسي العالمي أو النسق الفرعي فيما بين دول المغرب العربي. ومن بين هذه التهديدات:

-انتشار الجريمة المنظمة على مستويات تبييض الأموال، المتاجرة بالمخدرات، الأسلحة

(1) -«A propos de Frontières de l'Europe», dans:

http://www.diplmotie.gouv.fr/label_France/France/FRANCE/DOSSIER/presidence/06.html.

(2) -Michael R.Czinkota, International marketing and terrorism preparedness.In:

<http://faculty.msb.edu/czinkotm/final%20testimony%2010-28-05.pdf>.

(3) -Idem.

الخفيفة، التهريب مع كل ما تحدثه هذه الجرائم من تأثيرات سلبية على الأنسجة الاقتصادية والاجتماعية لدول المغرب العربي، خاصة وأن هناك تداخل وتلاحق بين الشبكات الإجرامية الوطنية مع الجهوية بين دول المغرب العربي مع إفريقيا أو العالمية منها.

-الإرهاب كظاهرة عالمية عابرة للأوطان تتميز بالتشكل على المستويات العملية وعلى مستويات التعبير المادي لإعمالها في دول المغرب العربي وفي السحل الإفريقي، مع وجود ارتباطات فكرية ومادية بل وحتى عضوية مع الإرهاب العالمي.

-الهجرة السرية مع الدول الإفريقية التي تجعل من المغرب العربي منطقة عبور نحو أوروبا مع كل ما تخلفه من تداعيات سلبية على مستوى الإدارة الأمنية والإنسانية لهذا المشكل، خاصة مع ارتباط الهجرة السرية في أغلب الحالات مع الجريمة المنظمة.

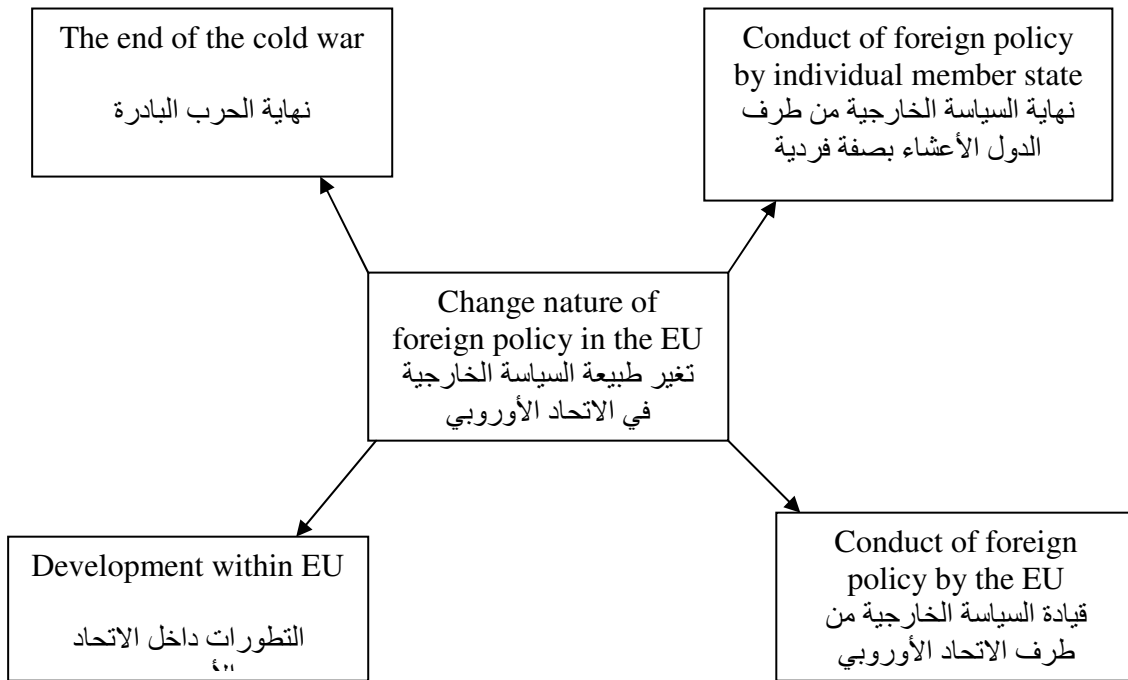
وبالتالي تحددت سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي بعد الحرب الباردة، متأثرة بمختلف التحولات التي مست ديناميكية العمليات التفاعلية في السياسة العالمية. ووجهت من جهة أخرى إستراتيجيات الاتحاد الأوروبي وفق ما تمليه الأوضاع والتطورات في النسق العالمي. هذا ما أثر بشكل كبير في صياغة ميكانيزمات وسياسات موجهة للخارج والتي تتمثل في سياسيات المشروطة والدعم التنموي لدول المغرب العربي مشروطة بتحقيق الحكم الراشد وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية بالنمط النيوليبرالي.

المبحث الثاني: سياسة الجوار الأوروبية ودورها في تحقيق الأمن

الإقليمي المغربي

المطلب الأول: التوجه نحو أقلمة سياسة خارجية جوارية للاتحاد الأوروبي:

قبل أن نحدد بشكل جيد ما نعنيه بظاهرة أقلمة السياسة الخارجية، فإنه من اللائق التذكير، أن هناك الكثير من الدراسات التي أكدت وجود علاقة ارتباط بين القرب الجغرافي وعملية تحديد الأولويات الوطنية للسياسة الخارجية، فألمانيا تبقى دائما أولوية بالنسبة لفرنسا والعكس صحيح. ودول أوروبا الوسطى والشرقية تهتم ألمانيا أكثر من فرنسا، وبريطانيا العظمى لا يمكن للسياسة الخارجية الإيرلندية أن تتجاوزها، وتركيا تبقى دائما هاجس لأصحاب القرار في اليونان، وفي مناطق العالم الأخرى، فإن كوريا الجنوبية لا تقلت للبعد الذي تشكله كوريا الشمالية ولا جنوب إفريقيا بالنسبة لدولة إفريقيا الجنوبية⁽¹⁾. ويمكن الشكل رقم (25) توضيح تخطيط السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي من خلال التالي⁽²⁾:



Device for approaching, mapping and conceptualising European foreign policy

(1) –Frédéric Charillon, Vers la régionalisation de la politique étrangère. Dans: politique étrangère nouveau regards. Presses de Sciences Po, 2002, p330.

(2) –Walter Carlsnaes, Helene Shursen and Brian white, op.cit, p33.

فإذا كان القرب الجغرافي (الإقليمي) هو الذي يصنع جانبا من السياسة الخارجية، فإن انشغالات السياسة الخارجية أيضا هي التي تكون في أصل الكثير من التكاملات الإقليمية، فقد يتعلق الأمر بتوفير إطار لمصالحة ما، كما أوضحه النموذج الألماني-الفرنسي في البناء الأوروبي، وقد يتعلق الأمر بعزل دولة ما: إفريقيا الجنوبية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، وبعد ذلك في إطار مجموعة النمو لإفريقيا الاستوائية ومجلس التعاون الخليجي (1979) كان رد فعل على نجاح الثورة الإيرانية، ومجلس التعاون العربي (1989) قد شكل محاولة يائسة لتحدي العربية السعودية، كما أن الخوف من الفيتنام هو الذي قاد إلى تأسيس الآسيان (1967). كما كانت كوبا العدو اللدود لمنظمة الدول الأمريكية (1967).⁽¹⁾

يمكن القول أنه من الصعب إنكار الارتباط بين السياسة الخارجية والإدماج الإقليمي، يبقى فقط أن نغوص في مضمونه، فهل الأمر يتعلق ببساطة بسياسات خارجية لدول متجاوزة، والتي تعني بشكل مشترك الضغوط التي تمارسها بيئتها؟ أم أن الأمر يتعلق ببناء السلم بواسطة الاندماج؟ أن أكثر من ذلك فغن المقصود هو ضمان الحماية؟ أو زيادة القوة؟ أم أن الأمر أبعد من ذلك ويرتبط بمحاولة التحول إلى فاعل جديد له تطلعات وطموحات كونية؟.

إن المقصود هنا ليس تطوير معرفية (هل يجب أقلمة السياسة الخارجية؟)، بل الأمر يتعلق بأن نعي اتجاهها ما، والذي تبقى طرقه ونتائجه موضوعا للتحديد والتعريف، ولكنه (هذا الاتجاه) يرى أن اطر الاعتماد المتبادل الإقليمي تمارس ضغوطا متزايدة على ممارسة السياسة الخارجية الوطنية، إلى حد إعادة تعريف هذه السياسة، وهنا يجب أن نشير إل مجموعة ملاحظات⁽²⁾:

1-إن مجرد تصور أقلمة للسياسة الخارجية لا يمكن خلطه بفكرة النظرة القائلة بصدام الحضارات، أين يكون لكل مجال حضاري سياسته الخارجية بالفعل، فإننا نجد في أقلمة السياسة الخارجية فكرة إعادة تعريف تدريجي لـ نحن والآخر ولكن ليس أكثر من ذلك.

2-لا يمكننا أن نحصر تفكيرنا وبحثنا في موضوع كهذا في التجربة الأوروبية (ممکن تطبيقه على دول المغرب العربي)، غذ يجب علينا أن نستخرج الدروس اللازمة من هذه التجربة التي تبقى الأكثر اكتمالا، والتي تتمحور حولها كل الأدبيات الموجودة حاليا والخاصة

(1) -Frédéric Charillon, Op.cit, p333.

(2) -Idem.

بظاهرة أقلمة السياسة الخارجية ماهي خصوصية هذا النموذج الأوروبي، وما هي الدروس التي يوفرها؟ وهل يمكن تطبيقه في مناطق أخرى.

3-أخيرا، بدل الحديث عن سياسات خارجية مشتركة، فإننا نفضل الحديث عن سياسات خارجية مؤقلمة، وهذا لكي نأخذ بشكل جيد تنوع هذه الظاهرة.

يمكن طرح تساؤل آخر جد مهم هل يمكن إعطاء طابع إقليمي للسياسة الخارجية في عصر التكاملات الإقليمية؟ يبدو هذا التساؤل شرعيا، فمن القارة الأمريكية إلى أفريقيا أو في آسيا فإن الإقليمية يبدو أنها أصبحت، منذ التسعينات، الحل السياسي بالنسبة لفاعلين يبحثون عن معايير عملية ذات فعالية كبيرة. وخاصة الاتحاد الأوروبي، الذي أعلن منذ اتفاقية "ماستريخت" وضع سياسة خارجية وأمنية مشتركة، والتي تتضمن مجمل المسائل المتعلقة بأمن الاتحاد، بما فيها تحديد تدريجي لسياسة دفاعية مشتركة، والتي يمكن أن تقود إلى دفاع مشترك، في حالة ما إذا قرر المجلس الأوروبي ذلك.

فإذا انطلقنا من مبدأ أن السياسة الخارجية يمكن أن تعرف بالمعنى الوارد عند بعض الواقعيين، كتعبير واستمرار للمصالح الوطنية لدولة ما، فإن فكرة سياسة خارجية مشتركة أو إقليمية تصبح غير نافعة، بل أكثر من ذلك، حيث يبدو أن هناك عدم توافق وتواءم في الطبع، بين مفهوم السياسة الخارجية والفكرة نفسها التي تحاول أن تعطىها طابعا إقليميا. فبالإمكان السياسات الخارجية أن تتحالف، ولكن لا يمكنها أن تذوب لتشكّل سياسة واحدة: وهذا هو الدرس الأساسي الذي يبدو أنه يتأكد من خلال تصفح أكثر من عشر سنوات من الطموحات الأوروبية (السياسة الخارجية والأمنية المشتركة)، هذه الأخيرة بقيت أسيرة "استمرار الخصوصيات الوطنية" في مكان دبلوماسية مشتركة.

سننترق الآن إلى درجات ومستويات أقلمة السياسة الخارجية، فيبدو الاتحاد الأوروبي أنه الوحيد الذي جعل من مسألة أقلمة السياسة الخارجية مسألة تقع في صف الهدف السياسي الواضح وذو الأولوية، إن الأصالة الأوروبية في هذا تبدو من خلال أقلمة السياسة الخارجية هي ممأسسة، وبالتالي فهي تتضمن عدد معين من الالتزامات.

«L'Union est ses Etats membres définissent et mettent en œuvre une politique étrangère et de sécurité commune, ...couvrant tous les domaines de la politique étrangère et de la sécurité». Article J.1a.1 du traité de Maastricht.

«Les Etats membres appuient activement et sans réserver la politique

extérieure et de sécurité de l'Union....ils s'abstiennent de toute action contraire aux intérêts de l'Union ou susceptible de nuire à son efficacité en tant que force cohérente dans les relation internationales,...et veillent à la conformité de leur politique nationales avec les positions communes». Article J.1al.4 du traité de Maastricht.

واتفاقية الاتحاد الأوروبي نفسها تتضمن التزام متجانس مزدوج بين الدول الأعضاء أولاً، وثانياً بين أبعاد الفعل الخارجي.⁽¹⁾

فالكائنات القومية لا تجد نفسها مطالبة بأقلمة جماعية لسياستها الخارجية فقط، ولكن كذلك لابد لها من التفكير في المظاهر المتعددة للفعل الخارجي، وخلق التناسق بين هذه الأبعاد، وعندما نعلن عدم إمكانية فصل وعزل الدبلوماسية، الدفاع، التجارة الخارجية، دعم النمو، التعاون العلمي والتقني...الخ، فإننا نعيد ابتكار السياسة الخارجية بالواقعيين، وننتهي من دفن التمييز القائم بين الداخل /الخارج الذي يعتبر أساسياً عندهم.⁽²⁾

وبهذا نجد حالة الاندماجات الإقليمية الأقل تقدماً من الاتحاد الأوروبي، والتي تتضمن كذلك الترتيبات الواردة في الاتفاقية الأوروبية حول السياسة الخارجية.

وبالرغم من ذلك، فإن التقارب الدبلوماسي يشكل عنصراً قوياً وأساسياً، وهذا التقارب إما أن يوضع ويعتمد في الأصل اتحاد المغرب العربي 1989؟ أو يتم تقوية ودعم هذا التقارب مع مرور الزمن، مثلاً الميركوسور MerCosur في الحالة الأولى (حالة اتحاد المغرب العربي) فإنه قد تم إعلان أقلمة السياسة الخارجية بشكل ضمني وغير مباشر⁽³⁾. وفي الحالة الثانية فإن هذه الأقلمة قد جاءت كنتيجة لوجود هذه المنظمة؛ فضرورات التقارب الاقتصادي بين البرازيل والأرجنتين قد قادت باتجاه إنقاص التوترات واللاتوافقات الدبلوماسية بين الدولتين.⁽⁴⁾

وفي بعض الحالات، هناك تلاقي حقيقي وتدرجي للسياسات الخارجية للدول المتجاورة، وفي حالات أخرى، هناك ببساطة وجود معايير مشتركة لنظام تحتي إقليمي، هذه المعايير تنتهي بخلق رهانات مشتركة بين الدول المنتمية لنفس المنظمة، وذلك من دول أن يقود إلى

(1) -Ibid, p339.

(2) -Idem.

(3) - Ibid, p339.

(4) -Frédéric Charillon, Op.cit, p340.

بروز سياسة خارجية مشتركة بالضرورة (وهو حالة الشرق الأوسط، أين يفرض الصراع العربي-الإسرائيلي نفسه على الجميع) وهنا بالذات يتفوق منطق النظام الإقليمي ويفرض نفسه على إرادة مختلف الفاعلين، ولكن على الرغم من ذلك يمكننا الحديث عن أقلمة السياسة الخارجية.⁽¹⁾

وهناك فكرة أخرى حول أقلمة السياسة الخارجية، ويمكن طرح تساؤل حول هل نعتبر الحلف الأطلسي هو حالة من حالات أقلم السياسة الخارجية؟

فالتابع الإقليمي للحلف الأطلسي يرتبط الوقت ذاته، بالوضعية الجغرافية لأعضائه وتحديد مجال تدخله، ولكن هذا الحلف لا ينبع من اندماج إقليمي، فالحلف يرتبط أكثر بالدفاع من ارتباطه بالدبلوماسية؟ كما أن هذا الحلف يعمل أساس تحت دفع وضغط القيادة الأمريكية، أكثر من عمله من منطلق التجانس الحقيقي، وأخيرا فإن تبعية البعض هي أكثر بروزا من الاعتماد المتبادل الخاص بالكل. وهنا لن نعتبر الحلف كنموذج لأقلمة السياسة الخارجية، حتى لو اعترفنا بأنها تؤدي إلى شيء من التقارب، والشعور بالانتماء إلى مجموعة أمنية واحدة.

وفي الأخير يمكن أن نشير إلى حالة مجموعات العمل أو "الاتصال"، فمجموعة الامتثال حول البلقان تشكل مثلا عن تشاور السياسات الخارجية القومية المختلفة حول رهان إقليمي محدد، لكن إذا كان الهدف إقليميا، فغن تشكيلة المجموعة ليست إقليمية، فهناك روسيا والولايات المتحدة والأوروبيين، وبالتالي فالأمر لا يتعلق بأقلمة حقيقة للسياسة الخارجية.⁽²⁾

يمكن لنا إيجاد هذه الدرجات كلها في تعريف الاندماج الإقليمي^(*) نفسه، وهكذا فلويس فاولسات Louis Fawcett وأندرو هوريل Andrew Hurrell يقترحان السلم التالي بشكل تصاعدي⁽³⁾:

1- الإقليمية المرنة أو الاندماج غير الرسمي.

(1) -Idem.

(2) -Ibid, p341.

(*)- لمزيد من التفاصيل حول الاندماج الإقليمي أنظر:

-جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 853-854.

-Louis L'Estrange Fawcett Andrew Hurrell, Regionalism in world politics: regional organisation and international order. Oxford University Press, 1995, p09-10-11-13-14

(3) -Frédéric Charillon, Op.cit, p344.

2- الوعي بهوية إقليمية مشتركة.

3- تأسيس تعاون ما بين الدول.

4- اندماج إقليمي تتم ترقيته بواسطة سياسة تدخلية من قبل الدولة.

5- تماسك إقليمي جد متطور، وذلك عندما تشكل المنطقة القاعدة الأساسية للفعل، وعندما يجعل الاعتماد المتبادل من أي انسحاب من السياسات المشتركة القائمة ذو تكاليف مرتفعة.

هل أن هذه الاعتبارات تسمح لنا بتقديم تعريف أكثر تحديدا لسياسة خارجية مؤقلمة؟ عند تصفح الأدبيات الخاصة بهذا التساؤل، نجد على الأقل خمسة نقاط يجب أن تبقى في الذهن، وذلك للتمكن من الحديث عن أقملة للسياسة الخارجية وهي⁽¹⁾:

1- يبدو من الواضح أن أي أقملة تتطلب شيئا من تعدد الأطراف، وأن علامة هذه الأقملة هي التشاور المنتظم أو بالأحرى الدائم.

2- تتضمن أقملة السياسة الخارجية خلق قواسم مشتركة من قبل عدة دول لنظرتهم عن العالم، وإذا كانت هذه الدول ليس لها نفس المصير، فعليها أن تخلف تنسيقا فيما بينها.

3- كما أن الأقملة تفترض تناغم وانسحاب أو حتى تكامل حقيقي، وأن المصلحة الوسطى تكون قد عوضت مصلحة التملك والسيطرة.

4- في الحالات الأكثر تقدما، فإن الانتقال لمرحلة أعلى في مسار أقملة السياسة الخارجية يفترض وضع بعض العادات التعاونية.

5- القبول بالفوائد التي تنجز عن تقاسم المعلومة عن إجابات مشتركة لتهديدات مشتركة، وتنسيق مطرد يسمح بالاقتصاد على مستوى التكاليف التي تتطلبها السياسة الخارجية.

وهذا كله قد يصل إلى حد بروز أجندة سياسية متفاوضة عليها.

وظائف أقملة السياسة الخارجية الأوروبية:

لماذا نلجأ إلى كل هذا العمل المشترك؟ إن أقملة السياسة الخارجية في ظل هذه الظروف، تعتبر إنجازا طويلا ومكلفا، حيث أن الفوائد المنتظرة منها لا يكون دائما بادية

(1) -Idem.

للعيان. إذن لماذا نلجأ إلى ألقمة السياسة الخارجية، أو (وهي العبارة التي يفضلها الواقعيون) لمن نؤقلم السياسة الخارجية؟ إن عملية كهذه، يمكن أن تكون نتاج استراتيجيات فردية أو جماعية

أ-الاستراتيجيات الفردية: تظهر السياسة الخارجية المؤقلمة أو لا كوسيلة للاستراتيجيات الفردية، أي كوسيلة من وسائل السياسات الخارجية الوطنية، وبالتالي ماهي الوظائف التي يمكن أن تكون لها؟ إن الإجابة على هذا التساؤل يمر عبر التمييز الذي توفره دراسات تحليل السياسة الخارجية المشتركة الأوروبية بين الدول الصغيرة والكبيرة.⁽¹⁾

أ-1- مورد دبلوماسي للدول الصغيرة: بالنسبة للدول الصغيرة، فإن ألقمة السياسة الخارجية تتضمن مجموعة فوائد، وذلك عندما تكون ثمرة خيار وتصل إلى درجة متقدمة، بالقدر الكافي.⁽²⁾

* في المقام الأول، فإن الألقمة تسمح للدول الصغيرة بالوصول إلى المعلومة، فالتشاور مع الدول الكبرى تسمح للدول المزودة بموارد دبلوماسية محدودة من الاستفادة من عناصر معلوماتية لا يمكن الوصول إليها في غياب هذا التشاور.

Le système des correspondants européen permet par exemple cette commantarisatation de l'information.

• بعد ذلك، فغن الألقمة توفر للدول الصغيرة الرؤية الواضحة La visibilité التي لا يمكنها الحصول عليها بشكل منفرد، فالتشاور عندما تتم مأسسته فهو يوفر لدول نادرا ما يتم الإنصات لصوتها في منابر أخرى، ففي الإطار الأوروبي دائما، فإنه قد تم دعم هذه الخاصية من خلال ميكانيزم الرئاسة الدورية.

• إن ألقمة السياسة الخارجية تسمح للدول الصغيرة بتجنب هيمنة الدول المجاورة، ففي الإطار الأوروبي دائما قد تم دعم هذه الخاصية من خلال ميكانيزم الرئاسة الدورية.

• إن ألقمة السياسة الخارجية تسمح للدول الصغيرة بتجنب هيمن الدول المجاورة، ففي الاتحاد الأوروبي، فإن إيرلندا لا توجد اليوم وحيدة في مواجهة بريطانيا ولا البرتغال في مواجهة إسبانيا.

(1) -Frédéric Charillon, Op.cit, p347.

(2) -Ibid, p348.

- يسمح التكامل المحتمل أيضا لأولئك الذين ليس لهم قدرات تبني دبلوماسية أكثر شمولاً من لعب ورقة التخصص في إطار تقسيم العمل، وبالتالي نكتشف في تيمور الشرقية الأهمية والمصلحة من أن يكون البرتغال إلى جانبهم.
 - أخيراً، فإن الأقلمة تؤدي إلى بذل جهد أكبر للوصول بالآخرين أو تجاوزهم L'Emulation وهذا يمكن أن يتم استتعاره كضغط وصعوبة إضافية تقع على القائم على السياسة الخارجية.
 - لكن بالمقابل إنها تفرض على هذه السياسة الخارجية أن تكون متجددة باستمرار ومتفاعلة مع أحداث الساعة أو باختصار أن تحافظ على طابعها العملي. وفي هذا الإطار يمكن أن نتذكر الرئاسة الهولندية والوكسمبورغية للاتحاد الأوروبي، حيث وجدت هاتين الدولتين نفسها أمام ضرورة تعبئة كل الموارد بما فيها الدبلوماسية المتقاعدتين من أجل بيئة مليئة بالأحداث.
- أ-2- نظام للسياسة الخارجية للدول الكبرى: كما تمثل الأقلمة كذلك عدة فوائد بالنسبة للدبلوماسية الأكثر أهمية:

- تغلب أقلمة السياسة بالنسبة لبعض الدول دوراً مزدوجاً الشرعية L'égitimation / التطبيع Normalisation، بعد مرحلة من الإقصاء النسبي من المحافل الدبلوماسية. فالبناء الأوروبي قد سمح لألمانيا وبشكل أقل إسبانيا من العودة إلى الاندماج في الإطار الإقليمي من خلال أولاً المشاركة في المناقشات، ثم إبداء والتعبير عن خصوصياتهم.
- كما أنها تسمح بالانحلال Dilution في أصول وجذور غامضة لسياسة خارجية مشتركة، أي انحلال وذوبان قرارات ومواقف تتقاسمها مع الدول المجاورة، لكن نتردد في تبنيها انفرادياً وبوضوح اتجاه قوى أخرى أو مناطق أخرى من العالم.
- إن العمل من خلال إطار مشترك يوفر بشكل طبيعي قاعدة هامة في حالة ما إذا استطعنا أن نحافظ على نفس السياسة الخارجية، ولكن أن نعطيها علامة وطابعاً جماعياً، والذي يضمن لها شغلاً أكبر مع وضوح الرؤية الجدية وموارد مالية إضافية. وهكذا نجد فرنسا تحاول دائماً أن تبقى الملهمة الأساسية للسياسة الخارجية الأوروبية اتجاه شمال إفريقيا أو الشرق الأوسط (مشروع ساركوزي).
- وأخيراً، فإن الدول الكبرى يمكن أن تقوم بعملية مأسسة هيمنتها ونفوذها، وبشكل

عام عندما تكون هناك اتفاقيات اندماج إقليمي تأتي للاعتراف وتكريس وترسيخ هذه الهيمنة الدبلوماسية القائمة، فالاتحاد الأوروبي قد رشح وزن وثقل المحرك الفرنسي-الألماني.

ب-الاستراتيجيات الجماعية: على النقيض من هذه الرؤية الواقعية، يمكن أن نستخرج بعض الوظائف التي تؤديها عملية أقلمة السياسة الخارجية، ولكن هذه المرة في إطار أفق جماعي.

• **وظيفة ضمان وتحقيق السلم المنتظر:** وبشكل عام من مسارات التكامل الإقليمي، وخاصة من وجهة نظر رواد الوظيفة، فالوصول إلى هذا الهدف، يمر عبر السياسات الخارجية والتقارب بينها.

• **وظيفة تحقيق المصالحة الهادفة إلى تحقيق السلم في منطقة إقليمية بكالمها، أو على الأقل القضاء على مخاطر حدوث نزاعات أو توترات بين دولتين تكونان في الغالب متجاورتين.** فالتقارب الفرنسي-الألماني كان أحد الأهداف الأولية للبناء الأوروبي، بينما التقارب الإسباني-البرتغالي فقد كان أحد نتائجه. وفي حالات أخرى، فإن هدوء التوترات والتنافس بين البرازيل والأرجنتين قد كان أحد نتائج الـ MERCOSUR.

• إن هذا التراجع وفي التوترات يستمر في الغالب بفضل التطوير التدريجي لثقافة العمل المشترك، والتي تسمح بإحداث تقارب بين مختلف أنماط ومختلف تنظيمات السياسات الخارجية في الوقت ذاته، وذلك من أجل تركيب أحسن لها. وهذه الوظيفة تتم بشكل جيد خاصة أنها مدعومة بمأسسة ثابتة ونظام فرضه في إطار منظمة إقليمية.

• وفقا لما سبق نصل إلى القدرة على منع الانحرافات الممكنة لدى بعض الدبلوماسية، وفي هذا الإطار يمكن أن نرى كيف ان الاتحاد الأوروبي يمكن أن يساعد إيطاليا على مقاومة ثلاثة ميولات، والتي حسب Gianni Bonvinci، قد مارست جذبا على الدبلوماسية الإيطالية وهي: النيو-ماركنيلية، والتي قد تمنع إيطاليا من التضامن مع الأوروبيين حياذ جديد (نيو-حياذ) والذي من شأنه أن يبعدها عن أي مسؤولية دولية أو على العكس من ذلك نيو-قومية، والتي يمكن أن تقودها إلى اعتماد سياسات فردية في بعض القضايا الدولية (سلوفينا، الصومال أو ليبيا)، وهو ما يعين إعادة فتح جراح ماضية. إن هذه الوظيفة التي تؤديها السياسة الخارجية المؤقلمة تسمح كذلك بمراقبة دولة كبيرة بفضل إطار إقليمي، وهو الانشغال الخاص ببعض الدول الأوروبية اتجاه ألمانيا، ولكن كذلك دول

الآسيان اتجاه اندونيسيا.

• يبقى في الأخير الوظيفة القسوى والنهائية خارجية مؤقتة، وهي الوظيفة التي تتم عند بلوغ درجة كافية من التكامل، تشكيل جماعي لفاعل دبلوماسي جديد على الساحة الدولية، فالأمر لن يكون حينئذ توظيف واستعمال علامة مشتركة لدعم سياسة خارجية وطنية، ولكن الأمر يصبح تعريف وتحديد إستراتيجية جماعية تهدف لخلق "نظام للقرار" لامتلاك وزن باعتبارنا كلاً. كما أن هذه الإستراتيجية تهدف إل "إدماج السياسات والأفعال التي تقوم بها الدول «لتكثيف القدرات والحضور على الساحة العالمية لفاعل جديد له تطلعات وطموحات شاملة».

ونلاحظ إلى أنه من بين هذه الوظائف الخمسة، فإن أربعة منها تستجيب لأهداف داخلية.⁽¹⁾

-الآثار المترتبة عن أقلمة سياسة خارجية جوارية⁽²⁾:

أ.الملاحظات: إعادة ابتكار الاعتماد المتبادل، وهوة جديدة بين الداخل/الخارج: الاعتماد المتبادل ليس خاصية جديدة للعلاقات الدولية، غير أم أقلمة السياسة الخارجية تغيّر من طريقه، وتدعونا إلى إعادة التفكير في مفهومه (مفهوم الاعتماد المتبادل)؛ لأنه اتجاه الدول الأكثر قرابا، أي تلك الدول التي يكون فيها الاعتماد المتبادل كبيرا، فإن السياسة التي نسميها خارجية بالمعنى الكامل للكلمة. فما كان يمثل سابقا بيئة هذه السياسة الخارجية لم يعد فعلا بيئته، فمن اللحظة التي تصبح السياسة الخارجية فيها تصنع، تقرر، تتشاور، ويتم التفكير فيها مع الآخرين، فإن هؤلاء الآخرين لم يبقوا أبعادا خارجية، وإذا تم الحفاظ على شيء من الإكراه الناتج عن الاعتماد المتبادل، فإن الأمر يتعلق باعتمادات متبادلة بيروقراطية، فوق-قومية في الوقت ذاته.

وفي مسألة أخرى والتي تعتبر مهمة عند الواقعيين، فإنهم قد يكونون على حق رغما عنهم: فمع أقلمة السياسة الخارجية، فإنه يبدو أننا نشهد إعادة تشكيل نمط جديد للهوة الفاصلة بين الداخل والخارج. وبالتحديد، فإن الأمر يتعلق هذه المرة بهوة فاصلة بين المطالب الخارجية التي تفرزها سياسة خارجية مؤقتة، والقدرات الداخلية للاستجابة لهذه المطالب.

(1) -Frédéric Charillon, Op.cit, p3.50

(2) -Ibid, p3 51,352,353,354.

إن عدم الاتساق هذان والذي تم التنظير له من قبل Christopher Hill سنة 1993 في مقال مرجعي خاص بـ L'Expectation- capabilities gap قد تم تعديله من قبل باحثين آخرين، والذين يفضلون الحديث عن تفاعلات Interaction بين مطالب خارجية وقدرات داخلية، لكنها تبدو لنا دائما جديرة بالاهتمام، فأقلمة السياسة الخارجية الأوروبية، مثلا قد ولدت عدة مطالب في البلقان، في الشرق الأوسط أو شرق أوروبا، في حين يبدو أنها موجهة أساسا للحفاظ على التوازنات الداخلية للاتحاد، وبنفس الطريقة، فإن L'ECOMOG قد سمحت لنيجيريا بفرض أولوياتها ولمالي بالتعريف بمبادراتها الدبلوماسية، غير أن الأوضاع في ليبيريا وسيراليون تبقى يائسة.

ب. ضغوطات الأقلمة على ممارسة السياسة الخارجية:

إن البحث عن وضع وتعريف سياسة خارجية إقليمية مشتركة، تكون دائمة أو حتى مؤقتة، لا يجلب إلا الموارد والدعم، فالدول التي تكون معنية بأقلمة سياستها الخارجية يجب أن تقبل كذلك بالضغوطات، وفي هذا الإطار يمكن أن نميز بين العديد من هذه الضغوطات كمايلي:

- إن السياسة الخارجية المؤقلمة تتضمن حدودا، وهي تلك الحدود التي وضعها الأعضاء لأنفسهم بالذات، فقاعدة الإجماع وتقسيم Lé Copartimentalisation السياسة الخارجية يشكلان الحدين الأساسيين. والحد الأول (الإجماع) لا يمكن تجنبه في ميدان حساس مثل السياسة الخارجية. بمعنى أنه لا قرار في سياسة خارجية مؤقلمة إلا إذا كان الكل موافق...وهو ما يشكل الاستثناء وليس القاعدة. أما الحد الثاني (التقسيم) فيشير إلى مشكل آخر: الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الثقافية، العسكرية، دعم البلدان النامية...وبما أنها ليست موضوعا لمنطق قومي ضيق، فإنه يتم تناولها من خلال "نظم قرار" مختلفة. بالطبع، يبقى صحيح أن الاتحاد الأوروبي قد قام بـ Communautarisé التجارة الخارجي أو مساعدة الدول النامية، ولكن ليس الدبلوماسية بشكل كلي وأقل منها الشؤون العسكرية، وإلى حد ما صحيح أنه في إطار L'ALENA MERCOSUR وفي حالات أخرى، فإن شؤون التجارة الخارجية المبادلات الاقتصادية يمكن أن تشكل موضوعا لقرارات مشتركة، ولكن ليس "السياسة الكبرى"، وهو ما ينتج عنه تقسيم للسياسة الخارجية إلى أبعاد مختلفة يتم تناولها بشكل مستقل، في حين كان يجب أن تكون موضوعا للربط Linkges أو على الأقل شيء

من التجانس تفرضها رؤية شاملة لهذه السياسة. (1)

- إن تشكيل مجموعة دول تقرر أقلمة ولو جزء من سياساتها الخارجية يفرض على كل واحدة من هذه الدول، القيام بتحكيم ومفاضلة بين مختلف دوائر الأوليات الخارجية. فبريطانيا المشهورة بالمذهب القائم على ثلاثة دوائر من الأولويات (الأطلمنية، الأوربية، والكومولث) تجد نفسها اليوم منقسمة بين الدائرة الأولى والثانية بشكل خاص. وفرنسا كذلك التي تمتلك ثلاثة دوائر من الأولويات (الأوربية والأطلمنية مثل بريطانيا، بالإضافة إلى ثلاثة تسمى دائرة الفرانكفونية) يجب عليها القيام دائما بمفاضلة وتحكيم صعب للغاية. ونفس الشيء بالنسبة للندمرك الذي يتردد بين كونية فلسفة سياسته الخارجية، انتمائه لنظام تحت إقليمي اسكندنافي.

(1) -L'Union européenne appelle la cohérence de ses vœux, mais celle-ci reste difficile à mettre en œuvre. Ce linkage entre autorité politique, force militaire, présence commerciale et influence culturelle constitue au contraire la grande force des Etats-Unis.

المبحث الثالث: المنظور الأوربي للأمن الإقليمي المغربي في ظل التنافس الأمريكي

في إطار فحصنا لطبيعة العلاقات بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، في الفصل الأول من هذه الدراسة، وجدنا بأن هذه العلاقات قد تميزت عبر فترات تاريخية مختلفة منذ 1945 وحتى يومنا هذا ببعض فترات التقارب والاتحاد، ولكن في نفس الوقت فإن سوء التفاهم والعلاقات المتوترة اللذان يعكسان ذلك التنافس بينهما، كانت واضحة بشكل متفاوت من فترة لأخرى.

إذن، فالعلاقات بينهما مليئة بالتصدعات الكثيرة والعميقة، رغم كل مظاهر التقارب والتحالف، فهناك عدم توازن في مجال القوة، ثقافة، سياسة مختلفة (الحقوق والتسوية السلمية لفرنسا)، في مقابل القوة (أمريكا)، فحقيقة هناك مصالح مشتركة، قيم ديمقراطية، ولكن التضارب الثقافي عميق، والاختلافات كثيرة، وفي هذا الإطار العام يمكن فهم المنافسة بين الطرفين في المغرب العربي.

ففعلا العديد من المحليين الفرنسيين، عبروا ومازالو يعبرون عن قلقهم الشديد، نتيجة تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي، وخاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001.

في الحقيقة يجدر بنا التعريف أولا بأسباب استرجاع المغرب العربي لهذه المكانة في السياسة الأمريكية بعدما كانت منطقة هامشية بالنسبة لها.

1-أسباب اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة:

أولا يجب التأكيد أنه لا وجود لسياسة مغاربية لأمريكا، فإلى فترة ليست ببعيدة كان المغرب العربي يحتل مكانة هامشية ضمن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.⁽¹⁾

لذلك نتساءل كيف استطاع المغرب العربي أن يحتل مكانة مهمة في السياسة الأمريكية؟

طوال فترة الحرب الباردة كان الهدف الرئيسي من اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي، هو الحد من النفوذ الشيوعي وتعزيز المصالح الغربية، وقد كانت

(1)_

تعول في ذلك على الدور الذي تلعبه فرنسا في المنطقة بحكم العلاقات التاريخية مع دول المنطقة.

ولكن منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، بدأت اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه هذه المنطقة المطلة على البحر المتوسط تزداد شيئاً فشيئاً، إلى أن تعززت بشكل أكبر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.⁽¹⁾

ففي بداية التسعينات ظلت منطقة المغرب العربي تحتل مرتبة ثانوية في سام الاهتمامات الإستراتيجية الأمريكية، على حد تعبير الخبير الأمريكي في الشؤون المغربية ريتشارد باركر Richard Parker، الذي يؤكد أن: "الدبلوماسية الأمريكية لا تتحرك في منطقة المغرب العربي إلا في حالة الأزمات وباستثناء ليبيا فإن حدة النزاعات في المغرب العربي لا تبلغ أبداً درجة كبيرة من التوتر لتثير أنظار المسؤولين الأمريكيين وتحولهم من مناطق البؤر النشيطة مقل: الشرق الأوسط وأمريكا الإقليمية، حيث تنتقل الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة إلى أزمة".⁽²⁾

لكن منذ منتصف التسعينات زاد الاهتمام الإستراتيجي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي، والذي برز من خلال الحوار "الأطلسي المتوسطي" في 1994، ومبادرة إيزنسات الاقتصادية في 1998، وتأكد هذا عندما أعاد الأمريكيون رسم منظورهم الجيو-استراتيجي إزاء منطقة المغرب العربي، وذلك في التقرير السنوي الذي قدمه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عام 2000 للكونغرس حول إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي للقرن الواحد والعشرين، حيث أكد أن: «الولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة في استقرار ورفاهية شمال إفريقيا، التي تشهد حالياً تحولات كبرى».⁽³⁾

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ساهمت الأحداث في ترقية الدور الإستراتيجي لمنطقة المغرب العربي، حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة مهمة في تنفيذ الرزنامة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك في مجال "الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب".

(1) _

(2) _

(3) _

من هنا يمكن تحديد أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المغربية كالتالي:

أهداف اقتصادية:

لأن منطقة المغرب العربي سوق مقدرة بـ 100 مليون مستهلك، كما أنها تشكل مناخا جد مشجع للاستثمارات في مجال الطاقة وبعض المواد الأولية الأخرى⁽¹⁾. ويندرج هذا الاهتمام ضمن الاستراتيجية الأمريكية للأمن الطاقوي في البحر المتوسط، ولاتي تمتد من المغرب إلى بحر قزوين مرورا بمنطقة الخليج.

أ-المظهر الاقتصادي:

بالاستناد إلى المظهر الاقتصادي يمكن التحدث فعلا عن تنافس أمريكي-فرنسي في المغرب العربي، فالولايات المتحدة الأمريكية تريد بسط هيمنتها ونفوذها على مصادر الطاقة في المنطقة خصوصا الجزائر، بالإضافة إلى ربط هذه الدول بشراكة معها عن طريق اتفاقيات التجارة الحرة كما فعلت مع المغرب سنة 2004.⁽²⁾

حيث كانت أهداف الولايات المتحدة الأمريكية قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 في المغرب اقتصادية محضة، فمنذ السنوات الخيرة من تسعينات القرن الماضي تريد الولايات المتحدة الأمريكية تأكيد ما حدث عبر مبادرة إيزنستات سنة 1998، والاتفاقيات الثنائية حول التجارة الحرة، فقد ركزت مبادرة إيزنستات، والتي سميت لاحقا بالبرنامج الاقتصادي الأمريكي في شمال إفريقيا عام 2002 على الشراكة مع الدول الثلاث للمغرب العربي "الجزائر، تونس، المغرب"، هذه المبادرة التي جاءت بعد بروز مؤشرات تعطل وتعثر مسار الشراكة الأورو-مغربية، والذي فرض على الولايات المتحدة الأمريكية فيه أن تكتفي بدور الملاحظ، مما دفع بالجانب الأمريكي لاستثمار الشعور بالخيبة الذي أصاب الأطراف المغربية بعد الوعود التي حملتها معاهدة برشلونة، من خلال طرح مبادرة شراكة أكثر وسريعة المردود، على حد تعبير صاحب المبادرة "ستيوارت إيزنستات" نائب كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالشؤون الاقتصادية والزراعية.

والهدف منها هو تعزيز الروابط بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الثلاث في

(1) _

(2) -Yahia H.Zoubir, « The United States, Islamism, Terrorism, and Democracy in the Maghreb The P..... of Security », op.cit, p264.

مجال التجارة والاستثمارات، عن طريق تشجيع الدول المغربية المعنية على رفع الحواجز الجمركية لضمان أكثر سهولة في المبادلات التجارية، بالإضافة إلى تشجيع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية وتدعيم إصلاحات المنظومة التشريعية للاستثمار والتجارة الخارجية في دول المنطقة، من أجل توفير المناخ الاقتصادي المناسب لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، ويدخل في هذا الإطار دعم الإصلاحات المصرفية والبنكية، بالإضافة إلى الرهان على إنشاء منطقة التبادل الحر مع منطقة المغرب العربي، هذا بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية كما أشرنا سابقا.

وقد عبر وزير التجارة الأمريكي الأسبق رون براون Ron Brown، عن الخلفية التنافسية بين فرنسا (أوروبا) والولايات المتحدة الأمريكية بقوله: "الولايات المتحدة الأمريكية لن تتنازل عن أي سوق إفريقية للدول الأوروبية، الشركاء التقليديين لإفريقيا".

كما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية استغلال عامل الخلفية الاستعمارية التاريخية للعلاقات الأوروبية مع دول المنطقة -لاسيما بالنسبة لفرنسا- لصالحها باعتبار أن الأمريكيين متحررين من هذا "الإرث التاريخي"، وهو ما يعبر عنه صراحة السفير الأمريكي في المغرب إدوارد غابريال بقوله: "لنقل بكل تواضع، نحن متواجدون كشركاء في هذه المنطقة -المغرب العربي- لأننا أمريكا، بكل ما يمثله ذلك من نموذج سياسي، اقتصادي، وثقافي، ناجح وجذاب، ولأننا لسنا أوروبيين بالإرث التاريخ لأوروبا في إفريقيا الشمالية".⁽¹⁾

كل هذا وضع فرنسا في حالة من الحيرة والقلق الظاهر بشكل جلي، وأحسن دليل على ذلك، ما حصل بعدما وقعت دولة المغرب الأقصى اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في 2004، عندما صرح وزير التجارة الفرنسي قائلا: "لا تستطيعون القول بأنكم تريدون شراكة ضعيفة مع الاتحاد الأوروبي، وفي نفس الوقت توقعون اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإنما عليكم الاختيار".

ويضيف قائلا: "إذا وقع المغرب العربي مع الولايات المتحدة الأمريكية... إن هذه الاتفاقية الأمريكية لا تمثل مجاملة بالنسبة للعلاقات المغربية مع أوروبا، بقدر ما تمثل تباعد أوروبي مغربي في المستقبل".⁽²⁾

(1) _

(2) _

وفي مايلي نوضح مدى تزايد حجم التجارة والاستثمارات الأمريكية في المنطقة، مما أدى إلى تفسير فرنسا بأنه مهددا لمستقبلها في هذه المنطقة.

• العلاقات الاقتصادية الأمريكية - الجزائرية:

لقد عرفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين نموا متزايدا، منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، والتي تعززت أكثر بعد أن وقع الطرفين في جويلية 2001 على اتفاق إطار حول التجارة والاستثمار، فالهدف من هذا الاتفاق هو مضاعفة حجم التبادل التجاري وتمكين الشركات الأمريكية من الحصول على الجزء الأكبر من السوق الجزائرية. (1)

وفعلا تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من الحصول على رتبة أو زبون للجزائر منذ سنة 2003، بحصة من السوق تتراوح ما بين 19.9% و 27.2%، بعدما كانت في سنوات التسعينات تتراوح بين المرتبة الخامسة والثالثة.

كما أنها أصبحت ثالث ممون للجزائر بعد فرنسا وإيطاليا بحصة من السوق تتراوح بين 8.4% وذلك منذ سنة 1998. (2)

والجدول التالي يوضح مدى تزايد الاستثمارات الأمريكية في الجزائر كالتالي:

المبادلات التجارية الأمريكية الجزائرية مقدرة بمليون دينار جزائري

| السنوات | الصادرات الأمريكية إلى الجزائر | نسبة التغطية % | الواردات الأمريكية من الجزائر | نسبة التغطية % |
|---------|--------------------------------|----------------|-------------------------------|----------------|
| 1992 | 20 780,00 | 11 | 34 732,80 | 19,9 |
| 1994 | 48 527,40 | 14,3 | 51 972,40 | 16 |
| 1996 | 50 960,70 | 10,2 | 113 582,70 | 15,3 |
| 1998 | 58 253,40 | 10,9 | 90 981,30 | 16,8 |
| 2000 | 78 687,20 | 11,4 | 257 697,00 | 15,6 |
| 2001 | 79 150,50 | 10,3 | 210 059,70 | 14,2 |
| 2002 | 92 689,90 | 9,7 | 213 321,50 | 13,6 |
| 2003 | 54 574,90 | 5,2 | 378 658,60 | 19,9 |
| 2004 | 77 180,10 | 5,9 | 517 111,70 | 22,1 |

(1) _

(2) _

| | | | | |
|------|------------|-----|------------|------|
| 23 | 788 237,90 | 6,6 | 99 314,70 | 2005 |
| 27,2 | 1082428,1 | 6,6 | 109 181,90 | 2006 |

المصدر: جدول من إنجاز الباحث بناء على إحصائيات الديوان الجزائري للإحصائيات

كما تعتبر الجزائر ممون للولايات المتحدة الأمريكية بالمواد الطاقوية بعد السعودية والعراق، وبالتالي تعتبر الجزائر شريك تجاري مهم في مجال الطاقة، لذلك فهي تحتل المرتبة الأولى بين الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي.⁽¹⁾

أما بالنسبة للاستثمارات الأمريكية في الجزائر، فقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من أن تصبح هي المستثمر الأجنبي الأول والرئيسي في الجزائر، في مجال المحروقات، وذلك بما يعادل 908 مليون دولار في السنوات القليلة الماضية، فالشركات الأمريكية أصبحت أكثر اهتمام بالاستثمار في الجزائر، وخاصة في مجال المحروقات التي تجاوزت بكثير تلك الاستثمارات الفرنسية، رغم العلاقات الثنائية والمتعددة التي تربط فرنسا بالجزائر، مع العلم أن فرنسا هي أول شريك اقتصادي للجزائر، غير أنها لا ستتحوز إلا على 500 مليون دولار فقط في قطاع المحروقات.⁽²⁾

فمع منتصف التسعينات اكتسحت الشركات الأمريكية حقول النفط الجزائري أمام انسحاب الشركات الأوروبية، بالخصوص الفرنسية نظرا للظروف الأمنية التي عرفتها الجزائر، والتي تقارب مشاركتها 50% من مجموع كل الشركات الأجنبية الأخرى في الجزائر، نذكر أهمها: شركة ARCO في مجال الاسترجاع، ANADARCO في مجال التنقيب والإنتاج، AMOCO في مجال استغلال الغاز الطبيعي.

كما أن الشركات الأمريكية في الأعوام الأخيرة، أخذت تهتم بقطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات، مثل قطاع المالية، المنتجات الصيدلانية، الاتصالات، ولكن مع هذا فإنها تبقى ضئيلة مقارنة بقطاع النفط والغاز.⁽³⁾

والجدول التالي يوضح الخمس مستثمرين الأجانب الأوائل في الجزائر خلال الفترة

(1) _

(2) _

(3) _Yahia H.Zoubir, « American policy in the Maghreb: the concept of a new region, op.cit, p05.

1998-2001: (مقدرة بمليون دولار)

| الرتبة | البلد | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | المجموع |
|--------|---------|--------|--------|--------|--------|---------|
| 1 | أمريكا | 256891 | 89882 | 205664 | 354369 | 906806 |
| 2 | مصر | 51 | 3 | 100 | 369992 | 363146 |
| 3 | فرنسا | 76656 | 137460 | 49472 | 80413 | 344001 |
| 4 | اسبانيا | 16209 | 16373 | 35596 | 152867 | 221045 |
| 5 | ايطاليا | 92820 | 11800 | 9262 | 34383 | 148265 |

Source : Tahar Haroun, les investissement américains au Maghreb : état des lieux et perspectives, op.cit, p86.

العلاقات الاقتصادية الأمريكية المغربية:

يعتبر المغرب حاليا الشريك الـ74 في قائمة شركاء الولايات المتحدة الأمريكية في مجال المبادلات التجارية، حيث قدرت المبادلات التجارية بين الطرفين مبلغ 1093 مليون دولار في 2004.

فالمصادرات الأمريكية نحو المغرب ارتفعت سنة 2004 إلى 524 مليون دولار، وذلك بزيادة قدرها 12% على سنة 2003، والتي حينها كانت 468 مليون دولار وبزيادة قدرها 28% مقارنة مع سنة 1994، ومع ذلك فإن حصتها من السوق بقيت ضعيفة مقارنة مع فرنسا التي تقدر نسبتها بـ22%⁽¹⁾.

حتى بالنسبة للمصادرات المغربية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، فهي ضعيفة بتلك الموجهة نحو فرنسا، حيث تحتل فرنسا المركز الأول كزبون للمغرب، بينما تحتل الولايات المتحدة المركز الثامن.

ومع ذلك فإن فرنسا تواجه منافسة كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد توقيع اتفاقية التجارة بين هاته الأخيرة والمغرب في سنة 2004، والتي دخلت حيز التنفيذ في 2006، والتي تشكل خطرا كبيرا على التواجد الفرنسي في المغرب، مع مرور الوقت.

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

(1) _

المبادلات التجارية الأمريكية المغربية مقدرة بملايين الدولارات

| الميزان التجاري | الواردات الأمريكية من المغرب | الصادرات الأمريكية إلى المغرب | السنة |
|-----------------|------------------------------|-------------------------------|-------|
| 386 | 109 | 495 | 1990 |
| 217 | 192 | 409 | 1994 |
| 218 | 343 | 561 | 1998 |
| 180 | 386 | 566 | 1999 |
| 82 | 441 | 523 | 2000 |
| 152- | 435 | 282 | 2001 |
| 173 | 392 | 565 | 2002 |
| 83 | 385 | 468 | 2003 |
| 9 | 515 | 524 | 2004 |

Source :Tahar Haroun, les investissements américains au Maghreb : état des lieux et perspectives, op.cit, p79.

كما أن موقع الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في المغرب لا يمكن مقارنة مع تلك الفرنسية، إلا أنها عرفت زيادة مستمرة منذ منتصف التسعينات، والتي من الممكن أن تشكل منافسا قويا لنظيرتها الفرنسية في المستقبل، وذلك حسب ما يوضحه الجدول التالي⁽¹⁾:

الاستثمارات الأمريكية في المغرب

| 2002 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | 1997 | 1996 | 1995 | 1994 | |
|------|------|------|------|------|------|------|------|------|--|
| 269 | 268 | 220 | 184 | 77 | 83 | 102 | 1036 | 93 | حجم الاستثمار الأمريكي في المغرب مقدرة بمليون دولار. |

*العلاقات الاقتصادية الأمريكية التونسية:

تعتبر تونس من بين البلدان المغاربية الثلاث موضوع دراستنا، الأقل تعامل اقتصاديا مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك يرجع بشكل كبير إلى حجمها الصغير، ورغم ذلك فإن

(1) -Ibid, p85.

الفصل الثالث:.....أبعاد التفاعلات النظام الإقليمي المغربي مع سياسة الجوار الأوروبية

الولايات المتحدة الأمريكية تحاول جاهدة من خلال المفاوضات، للوصول إلى اتفاقيات ثنائية تسهل العمليات التجارية بينهما، وبالرغم من زيادة حجم التبادلات التجارية بين الطرفين منذ نهاية التسعينات، إلا أنها مازالت بعيدة بشكل كبير عن تلك الأرقام التي تحققت في فرنسا مع تونس.

والجدول التالي يوضح حجم التبادلات التجارية بين أمريكا وتونس كالتالي:

| الصادرات الأمريكية إلى تونس | الواردات الأمريكية من تونس | الميزان التجاري | نسبة التغطية | |
|-----------------------------|----------------------------|-----------------|--------------|------|
| 32.296 | 328.029 | 295.3- | 9.7% | 1998 |
| 52.2 | 433.7 | 381.4- | 12% | 1999 |
| 57.5 | 543.5 | 486- | 10.5% | 2000 |
| 91 | 562 | 471- | 16.2% | 2001 |
| 76.0354 | 427.202 | 351.167 | 17.79% | 2002 |
| 58.9 | 318.7 | 259.8- | 18.48% | 2003 |

Source :Tahar Haroun, les investissements américains au Maghreb : état des lieux et perspectives, op.cit, p79.

ومن ناحية الاستثمارات فهي الأخرى ضعيفة مقارنة مع ذلك في الجزائر والمغرب، نظرا لاعتمادها بشكل كبير على قطاع المنسوجات والملابس، هذا القطاع التي تهتم به فرنسا بشكل أكثر، ومع هذا فقد تعدت الاستثمارات الأمريكية في تونس 103 مليون دولار في 1994.⁽¹⁾

والجدول التالي يوضح، تطور الاستثمارات الأمريكية في تونس كالتالي:

(1) -Tahar Haroun, les investissements américains au Maghreb : état des lieux et perspectives, op.cit, p.....

الاستثمارات الأمريكية في تونس

| 2002 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | 1997 | 1996 | 1995 | 1994 | |
|------|------|------|------|------|------|------|------|------|---|
| 84 | 55 | 47 | 92 | 150 | 149 | 89 | 70 | 103 | حجم الاستثمار الأمريكي في تونس (مليون دولار). |

حيث توجد 50 شركة أمريكية في تونس، 34 منهم مختصة في مجال التصدير والاستيراد، وهناك عدد قليل من هذه الشركات في مجال الطاقة مثل شركة international marathon, samed, walter...الخ، ولكن استثمارات ضعيفة مقارنة مع الجزائر.

إذن بعدما كانت منطقة المغرب العربي منطقة هامشية بالنسبة للشركات الأمريكية، فإنها حضيت بمكانة متزايدة منذ منتصف التسعينات، كما وضحا ذلك وعرفت ازدياد مستمر منذ ذلك الوقت إلى اليوم، رغم الزيادة ليست بدرجة عالية ولكنها موجودة لذلك أصبحت تشكل قطب منافسا لصالح فرنسا في المنطقة، والذي تزداد أهميته مع التصريحات التي يدلي بها رجال السياسة الأمريكيين، بأنهم لن يتخلوا عن هذه المنطقة التي أصبحت حيوية بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية، مما يدل على أن التنافس مازال يشتد مع مرور الوقت.

والجدول التالي يلخص الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة ودول المغرب العربي⁽¹⁾:

(1) _

| الاتفاقيات الثنائية الأخرى المتصلة بالتجارة أو الاستثمار | اتفاقية تجارة حرة | اتفاق استثمار ثنائي | |
|---|--|--|---------|
| مذكرة تفاهم حول شأن التعاون والتجارة في مجال الزراعة سنة 2006. اتفاق تعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا. | | وقعت سنة 2001 | الجزائر |
| اتفاق تعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا في 2006 | وقعت سنة 2004 ودخلت حيز التنفيذ سنة 2006 | وقعت سنة 1985 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1991 | المغرب |
| اتفاق تعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا في 2004 | | وقعت سنة 1990 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1993 | تونس |

ب-المظهر الأمني:

على الرغم من الاختلاف في تحديد مفهوم الأمن في المغرب العربي بين كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، واختلاف طرق معالجة هذه القضايا الأمنية، إلا أنه هناك نوع من التقارب أو لنقل تنافس منخفض الحدة مقارنة بالجوانب الاقتصادية والثقافية.

غير أن وجود العديد من الأطر الأمنية في المتوسط، تدل في حدّ ذاتها على منافسة فرنسية-أمريكية للحصول على الريادة أو القيادة في هذه المنطقة، الذي يمثل المغرب العربي فيها المركز الحساس⁽¹⁾:

حيث أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة "الحوار الأطلسي -المتوسطي" سنة 1994 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1995، في نفس الوقت الذي خرجت فيه الشراكة الأوروبية-متوسطية إلى النور، ففي إطار الحوار المتوسطي لحلف الناتو، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من جمع بلدان مثل الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، موريتانيا وتونس

(1) -Yahia H.Zoubir, « The United States, Islamism, Terrorism, and Democracy in the Maghreb The P..... of Security », op.cit, p274.

حول طاولة واحدة لدعم الحوار الأمني والسياسي بينهم، وبهذا تمكنت من دمج الجزائر في هذا الحوار الذي يمثل تغييرا كبيرا، لأنه يمثل مهمة لتحويل الجزائر عن المبادئ التي كانت تدافع عنها بحزم منذ استقلالها عام 1962، وذلك بضمان وتحييد الخطر المغربي (وخاصة الجزائري) عن حليفها إسرائيل وعن مصالحها في منطقة الشرق الأوسط.

وقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة محورية في إعادة تعريف منطقة المغرب العربي أمنيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى إثرها قررت هاته الأخيرة ربط علاقات عسكرية وأمنية وثيقة مع دول المغرب العربي، وذلك بترقية الدور الإستراتيجي للمنطقة في مجال "مكافحة الإرهاب الدولي"، سواء كان في منطقة المغرب العربي في حد ذاتها، أو لمحاصرة نشاط تنظيم القاعدة والجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي والعمق الإفريقي ككل.⁽¹⁾

ففي إطار رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة تحالفات تكتيكية وقواعد عسكرية في جميع أنحاء العالم، أشار قائد القوات الأمريكية في المتوسط الجنرال جيمس جونز أنه بإمكان كل من المغرب الأقصى وتونس، نظرا لعلاقات الصداقة التي تجمعهم بها، يمكنهم أن يوفرُوا قواعد لتدريب القوات العسكرية الأمريكية، حتى ولفترات مؤقتة، كما يمكن أن تستخدم قواتها إذا لزم الأمر.

كما صرح الجنرال الأمريكي تشارلز والد بشأن الجزائر قائلا: "فنحن مهتمون بإمكانية استعمال الأراضي الجزائري كقاعدة لهبوط الطائرات الأمريكية فيها".⁽²⁾

إذن تشكل هذه التصريحات جزءا من المخطط الأمريكي الذي يهدف إلى تحسين العلاقات السياسية والعسكرية مع دول المغرب العربي، ذلك في سياق إعادة تعريف للتهديدات الجديدة: إرهاب، تهريب المخدرات، الهجرة غير الشرعية....الخ، نظرا لأن الاهتمام الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي، يرتبط بالبلدان المغربية بصفاتها ذات حدود معها.

حيث عمدت الولايات المتحدة الأمريكية أولا على تطوير آليات للتعاون الثنائي مع دول المغرب العربي الثلاث، خاصة المغرب والجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، مثلا عن طريق تبادل المعلومات حول المتشددين الإسلاميين بين أجهزة المخابرات لهذه البلدان، كما

(1) -Yahia H.Zoubir, « American policy in the Maghreb: the concept of a new region, op.cit, p07.

-(2)

واقفت الولايات المتحدة الأمريكية على منح أجهزة الأمن الجزائرية معدات امن فعالة، حتى تتمكن من القضاء على الجماعات المسلحة المتبقية في المناطق الريفية، وهذا ما مكن الجزائر من كسر الحصار العسكري الذي تعرضت له منذ إلغاء المسار الانتخابي في جانفي 1992، هذا بالإضافة إلى المساعدات العسكرية السنوية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية من تونس والمغرب وخاصة هاته الأخيرة.

كما جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من دول المغرب العربي أطرافا فاعلة في المبادرة الأمريكية للتنسيق المغربي الساحلي (الساحل الإفريقي) في مجال مكافحة الإرهاب منذ عام 2003، والتي تضم كل من الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، النيجر، التشاد، مالي، السينغال، حيث تنظم قيادة القوات الأمريكية في أوروبا لقاءات تنسيقية دورية مع قيادات أركان هذه الدول، وقد كانت أول قمة لمسئولي الدفاع في هذا الإطار قد عقدت في فيفري 2004 بشتوتغارت -ألمانيا-.

وفي هذا الإطار تراهن الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر، كشريك رئيسي في إستراتيجيتها الإفريقية، وهذا ما يؤكد ما جاء على لسان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش قائلاً: "أمريكا تراهن على الجزائر بصفقتها شريكا في مجال مكافحة الإرهاب".

فبالرغم من رفض الجزائر لإنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في الصحراء الجزائرية، والتي أطلقت عليها اسم "افريكوم"، والتي اضطرت لتأسيسها في ألمانيا كخطوة أولى في انتظار بحث إمكانية نقلها إلى الأراضي الجزائرية⁽¹⁾، لذلك فالجهود الأمريكية متواصلة للحصول على الموافقة بشأنها، كما صرحت لأغراض مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، هذه المنطقة التي تعتبر جبهة جديدة في الحرب العالمية الأمريكية ضد الإرهاب.

ففي المدى الطويل تهدف وزارة الدفاع الأمريكية للحصول على قواعد عسكرية لها في الجزائر ومالي، فبإنشاء قواعد لها في المغرب العربي والساحل الإفريقي، والتي من شأنها أن تسمح لها بالتدخل في كل أنحاء القارة الإفريقية وتأمين السيطرة على "قوس عدم الاستقرار"، الذي يمتد من أفغانستان إلى خليج غينيا، الذي تمر من خلاله حقول النفط الرئيسية من جميع أنحاء العالم.

من خلال كل هذا نجد أن التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي ليس في

-(1)

الفصل الثالث:أبعاد التفاعلات النظام الإقليمي المغربي مع سياسة الجوار الأوروبية

مكافحة الإرهاب أو أي قضية أخرى، وإنما التنافس على ربط علاقات سياسية جيدة، تسمح لهم بالتمركز في المنطقة، كما تريد الولايات المتحدة الحصول على قاعدة في الجزائر. وهذا هو الأمر المرفوض من طرف الجزائر، وحتى فرنسا في حدّ ذاتها لأنها تعرف خلفيات النوايا الأمريكية التي تطمح لتقليص النفوذ الفرنسي في المنطقة، وتكريس ريادتها فيها.

ج-المظهر الجيو-استراتيجي:

والذي يعتبر من أهم مظاهر التنافس الفرنسي الأمريكي، حيث تراهن كل منهما على الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة المغرب العربي.

فمن خلاله تريد الولايات المتحدة الأمريكية دعم مخططاتها وأهدافها في الشرق الأوسط، وإفريقيا عموما، بمعنى أن اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة ليس بها بصفة كلية، وإنما لاستعمالها لأغراض أمريكية في مناطق أخرى.

أي أنها تمثل نقطة في الاستراتيجية الأمريكية، على عكس فرنسا التي تهتم بالمنطقة المغربية في حدّ ذاتها، هذا بالإضافة إلى استعمالها لأغراض أخرى، ولكنها تشكل منطقة جد حيوية لفرنسا، قبل أن تكون وسيلة لدعم الاستراتيجية العالمية الفرنسية.

لذلك فههدف التنافس بينهما هو بسط ريادة كل واحدة منهما على هذه المنطقة الإستراتيجية المهمة.

د-المظهر الثقافي:

على الصعيد الثقافي، يظهر بأن الثقافة الأمريكية باتت تهدد بشك كبير وجود الثقافة الفرنكوفونية بالمغرب العربي، كما أن اللغة الانجليزية باتت تنافس اللغة الفرنسية التي كانت سيد الموقف بالمغرب العربي بلا منازع.

لأجل هذا تحركت الدوائر الفرنسية ومنها المنظمة الفرنكوفونية لإعادة الاعتبار للغة الفرنسية ووقف الزحف اللغوي الانجليزي للمغرب العربي، فيوما بعد يوم تحقق اللغة الانجليزية المزيد من التقدم في صفوف النخب السياسية والاقتصادية في بلدان المغرب العربي.

فبعدها كانت النخب السياسية والثقافية المغربية لا تتقن من اللغات الأجنبية سوى اللغة

الفرنسية، نظرا للإستراتيجية الثقافية الفرنسية في المنطقة، أصبح عدد كبير من الوزراء ورجال الأعمال والأكاديميون، اعتبارا من التسعينات يتحدث الإنجليزية بطلاقة لا تقل عن سيطرتهم على اللغة الفرنسية.

ويعد معهد "أم....." أهم معهد أمريكي لتعليم اللغة الانجليزية في المغرب العربي، فمنذ المراحل الأولى من تكوين المعهد في الجزائر العاصمة يسن سنة 1995 وسنة 2000، فإن عدد المسجلين تضاعف ثلاث مرات في تلك الفترة، مع تنوع الطلاب الذين أتوا من شرائح اجتماعية مختلفة، مع العلم أن غالبية الدارسين لم يتعلموا اللغة الانجليزية بهدف الهجرة، وإنما لاستخدامها في حياتهم المهنية.⁽¹⁾

كذلك الحال بالنسبة للمغرب الأقصى، الذي يرجع تاريخ تأسيس معهد أم..... فيه إلى سنة 1979، ولكن نشاطه ازداد بصفة كبيرة منذ فترة التسعينات، نتيجة الإقبال الكبير على تعلم اللغة الانجليزية في المغرب الأقصى.⁽²⁾

ونفس الشيء بالنسبة لتونس التي يرجع تاريخ تواجد المعهد فيها إلى حوالي 30 سنة، فبعدما كان يستقبل 400 شخص في السنة، أصبح الآن يستقبل أكثر من 1000 شخص في السنة.⁽³⁾

غير أن هذا المعهد لا يقتصر على تعليم اللغة الانجليزية فقط، وإنما يقدم خدمات أخرى، مثل المنشورة والمعلومات حول الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقديم برامج الكفاءة في اللغة الانجليزية للأجانب، مثل برنامج "فلبرايت Fulbright"، بالإضافة إلى التبادل الثقافي بين شباب المغرب العربي والشباب الأمريكي، بمعنى أنه يمكن تشبيه هذا المعهد بتلك المراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة في دول المغرب العربي.

لكن الأهم من ذلك هو المكانة المتزايدة للغة الانجليزية في المقررات المدرسية، هذا بالإضافة إلى وجود فروع لمكتبات باللغة الإنجليزية ضمن المكتبات المركزية للجامعات الجزائرية تحت اسم "American comer"، وذلك بدعم من السفارات الأمريكية في هذه البلدان، لدعم وزيادة نسبة القراءة للغة الانجليزية.

-(1)

-(2)

-(3)

الفصل الثالث:.....أبعاد التفاعلات النظام الإقليمي المغربي مع سياسة الجوار الأوروبية

في مقابل ذلك تسعى فرنسا ومعها الهيئات الفرنكوفونية، لاستقطاب أعداد هامة من الطلاب أو الباحثين أو المدرسين في المغرب العربي من خلال دورات التدريب، التي تقام في إطار المنظمة الفرنكوفونية، أو حتى من خلال المراكز الثقافية المنتشرة في المغرب العربي، كما سبق وبيننا ذلك في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

ولكن المسيل جارف نحو اللغة الانجليزية، يبدو تيارا تعسر مقاومته، مما يشكل تحدي كبير على مستقبل فرنسا في منطقة المغرب العربي.

المبحث الرابع: ردود الأفعال ومستقبل الدور الأمني لسياسة الجوار الأوروبية في المغرب العربي

المطلب الأول: الانعكاسات على دول المغرب العربي

نتناول في هذا المبحث الانعكاسات التي تفرضها السياسة الأوروبية على دول المغرب العربي في محاولة فرض نموذج معين عليها، هذه الانعكاسات غالبا ما يمكن القول عنها هي قضايا مطروحة للحل، وبالتالي صياغة رؤى خاصة بالمنطقة.

1- على مستوى التفاعلات الداخلية لدول المغرب العربي

-إعادة صياغة العلاقة بين المجتمع والدولة(*):

- (*)- للمزيد الإشارة إلى أهم الأدبيات التي تحلل العلاقة بين الدولة والمجتمع خاصة من كتاب العالم الثالث:
- Haruza Alavi "the state in post-colonial societies: Pakistan and bangladesh" in Harry Goulbourne ed, politics and the third world, london: Macmillan, 1979.
- يذهب إلى أن الدولة جاءت إلى مجتمعات العالم الثالث عن طريق الاستعمار ومشكلة هذه المؤسسة السياسية اليوم ليست عائدة كما يذهب بعض المفكرين الغربيين، إلى عدم قدرة مجتمعات العالم الثالث على استيعاب مفاهيم المواطنة والمساواة واحترام القواعد والقوانين الوضعية، ولكن المشكلة الرئيسية هي أن الدولة لم تتأسس عن طريق برجوازية وطنية محلية كما حدث في أوروبا.
- Kazancigil Ali, the state in global perspective, especially chap: "paradigms of modern state formation in the periphery", PP119-139.
- يطرح التساؤل التالي: لماذا تسعى التكوينات غير الأوروبية، التي تمر بظروف تاريخية -اجتماعية مماثلة للمجتمعات الأوروبية، إلى خلق الدولة الحديثة، بدلا من أن تبحث عن أنماط أخرى مستوحاة من خبرتها التاريخية الخاصة؟ وأهمية طرح هذا السؤال من هذا المفكر التركي، هي ان نموذج الدولة الحديثة في تركيا لم يتم فرضه بواسطة قوى استعمارية، كما حدث في معظم بلدان العالم الثالث، ويصل إلى نفس النتيجة التي توصل حمزة علوي وهي أن هذه المحاولة المثلثة (بناء دولة + أمة + بناء اقتصاد وطني) في ظل استمرار التبعية، تؤدي إلى وقوع المجتمع في براثن الدولة التسلطية، واشتداد العنف والعنف المضاد، وتاليا عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- Ali Mazrui, Africa E ntrapped "in: Bull and Watson, eds, the expansion of the international society, PP289-309.
- في حديثه عن طبيعة الدولة وأزمتها في إفريقيا خصوصا والعالم الثالث عموما، يذهب القول أن هناك معضلة بنائية داخلية -خارجية فمن ناحية، فرض الاستعمار الغربي قبل أن يرحل عسكريا مفهوم الدولة القومية والذي يطرح العديد من الإشكاليات، وتوجد كذلك دراسات لكتاب من أمريكا اللاتينية:
- Immanuel Wallerstein, the modern world System, New York: Academic press, 1980. and R Dale, Nation State and international System: The World-System Perspective, in McLennan, the Idea of the modern state, PP195-197.
- Gilberto Mathias and Pierre Salama, L'Etat sur -développé, de Metropole au tiero Mond, Paris: La Découverte: Maspero, 1983, pp35-45.

تعتبر العلاقة بين الدولة والمجتمع إحدى القضايا المركزية في علم السياسة وتتمثل العلاقة بينهما محورا أساسيا في النظريات والاتجاهات الفكرية كافة، والدولة هي أحد مفاهيم علم السياسة، ولمدة طويلة عرف علم السياسة بأنه الدولة أو علم التخصيص السلطوي للقيم النادرة أو المنتزعة عليها، أما المجتمع فهو مجال التفاعل الإنساني بين الأفراد والجماعات، وتثار الأسئلة بشأن ماهية جذور العلاقة بين الدولة والمجتمعة ما هي علاقات التداخل والتأثير المتبادل بينهما؟ وهل يمكن التمييز بين متغيرا مستقل وآخر تابع؟ وهل تتغير هذه العلاقة بتغير مراحل التطور السياسي والاقتصادي وبدرجة نضج النظم السياسية والاجتماعية وبما إذا كانت ديمقراطية أو تسلطية؟⁽¹⁾.

يمكن تحديد ثلاث نقاط رئيسية لتفسير مدى الترابط أو التنافر في العلاقة بين الدولة والمجتمع في دول العالم الثالث عامة ودول المغرب العربي خاصة:

1- خصوصية عنصر الزمن: من الواضح أن مسار التحول السياسي الذي اتبعه كل من المجتمعات الأوروبية ومجتمعات المغرب العربي لا يخضع لنفس وحدة الزمن، فعندما كانت المجتمعات الأولى تبني نموذج الدول- الأمة، لم تكن تتلقى أي تأثير أو إجبار من نموذج آخر: فقد كان بإمكان المجتمعات الأوروبية أن تجعل بحثها وإبداعها لشكل جديد للتنظيم السياسي يكون مناسباً لحاجاتهم وخصوصياتهم، يمتد على مدار عقود من الزمن على العكس من ذلك، وعقب مرحلة تصفية الاستعمار وجدت مجتمعات دول المغرب العربي نفسها أمام رهان خصا كان يجبرها على امتلاك، وفي أسرع الآجال مؤسسات دولاية ووطنية تحدد دخولها (أي هته المجتمعات) للحياة الدولية، في ظل ادعاء القوى الاستعمارية التقليدية امتلاكها النموذج السياسي الأكثر اكتمالا، وهكذا وجدت مجتمعات دول المغرب العربي نفسها مفتتة بين ضرورة الإسراع من خلال إتباع وتبني النماذج القائمة وبين إرادة الحفاظ على هويتها وشخصيتها من خلال تحديد ملامح تطورها انطلاقا من المعطيات التي تفرزها ثقافتها الخاصة بها. وما زال هذا التناقض يزن بثقله على التطور السياسي لمجتمعات دول المغرب العربي، ويعطينا في الوقت ذاته صورة عن الأزمات وعدم الاستقرار التي تمس الحياة السياسية لكل دولة⁽²⁾.

(1)- عبد الرضا المالكي، العلاقة بين الدولة والمجتمع في التحليل السياسي المعاصر في:

[http:// www. al-bayyna. com/ modules. php? name= News& file= article& sid= 18753](http://www.al-bayyna.com/modules.php?name=News&file=article&sid=18753)

(2)- James Chiriyankandath, Colonialism and Post-Colonial.

Development. In: [http:// www. oup. com/ uk/ orc/ bin/ 9780199296088/ burnell_ ch02. pdf](http://www.oup.com/uk/orc/bin/9780199296088/burnell_ch02.pdf). P38-39.

2- أثر علاقات التبعية: كما يجد التطور السياسي لمجتمعات المغرب العربي نفسه مشروطا بحالة التبعية التي كانت عليها هته المجتمعات وما زالت عليها، في إطار نظام دولي تحدده، تراقبه وتهيمن عليه القوى الأوروبية والشمال الأمريكية، وكما يشير إليه G.Balandier بأننا لا يمكن أن نفهم تطور الأنظمة الجديدة إلا من خلال تحليل يعطي أهمية كبيرة "الديناميكيات الخارج" اليت تتعرض لها هته الأنظمة. ومن خلال الاهتمام الذي أعطي لهذا البعد الجديد لمسار التحديث، فتح كل من P.Nettl et R.Rberston الطريق لدراسات جديدة تجعل من النظام الدولي عاملا محددًا للظواهر المعاصرة الخاصة بالتطور السياسي⁽¹⁾.

إن هذا التأثير الذي تمارسه الحياة الدولية على ميكانيزمات التحديث في المغرب العربي تتم أولا بطريقة الانتشار، تخضع مجتمعات المحيط لقواعد اللعبة التي تمت صياغتها خارج هته المجتمعات، بالتالي نجد هته الأخيرة نفسها ليست سيدة على رهانات تطورها السياسي: بناء مركز، التصنيع، وحتى المأسسة كلها أهداف أجبرت مجتمعات المغرب العربي على تحقيقها لكي يكون لها مكان في الحياة الدولية وتحافظ على حصتها من السيادة. ومن هنا فإنّ التحليل التاريخي لعملية تحديث المجتمعات غير الأوروبية يجب أن يركز على المصادر الخارجية للتغيير، وخاصة الظواهر المتعلقة بعمليات نشر وتعميم النماذج. فالإلى جانب هذا الأثر الانتشاري للنظام الدولي، يضاف أثر شكلين من التبعية التي تزن بكل ثقلها على نمو مجتمعات المغرب العربي وهما: الاستعمار وتبعية ما بعد الاستعمار، فالماضي الاستعماري يظهر كمحدد هام للنمو السياسي للمجتمعات التي تعرضت للاستعمار، ويفسر كذلك الصعوبات ذات الخصوصيات التي تعرقل لحد الآن تنظيم هته المجتمعات على نمط الدولة- الأمة، فعلى مستوى البناء السياسي، فإن الاستعمار ومن دون شك، قد شجع التبعية الاجتماعية للجماهير التقليدية، ولكن وفق طرق جد مختلفة عن تلك التي استعملت في أوربا، والتي ما زالت تؤثر سلبا على تشكيل شعور وطني⁽²⁾.

فمن خلال تقسيمات ظالمة للفضاءات التي تم احتلالها، فإن المؤسسة الاستعمارية قد ساهمت في تشكيل نظم سياسية معاقة منذ البداية، من خلال اللاتجانس الثقافي والإثني والذي كان أكثر قوة من ذلك الذي ميز الدول- الأمم في أوربا، وقد زاد من شدة هذا التمايز تشجيع

(1)-James Robertson, Beyond the dependency culture people, power, and responsibility.in://http:// www. Jamesrobertson.com/book/btdc-section3.pdf, 141.

(2)-James Chiriyankandath, Op. cit, P42-44.

المستعمر للقبليّة والحفاظ على القيادات المحليّة، بشكل يسمح دعم سيادته، وأخيراً، ومن خلال فرض اللغات الأوربيّة كأدوات اتصال، فإن الاستعمار قد ساهم في ديمومة تنوع اللهجات داخل الأراضي التي تم احتلالها، وبالتالي التعقيد من عملية التوحيد اللغوي التي شكلت في أوربا إحدى أهم دعائم النمو والتطور الوطني.

وبنفس الشكل يمكن أن نشير، على مستوى البناء الدولاتي، إلى أن المؤسسة الاستعمارية قد حضرت تشكيل مركز بيروقراطي حديث، من خلال جهاز إداري متخصص إلى حد ما: غير أن هذا المركز، الذي كانت مهمته الأساسية هي إرساء سيادة قوة أجنبية، قد بقي في صورته الاصطناعية.

ويفتقد لروابط متينة مع الفضاءات المحيطة، الفضاءات كانت خاضعة لسلطة شخصية استعمارية، فالمؤسسة الاستعمارية كانت تميل إلى استبعاد النخب المحليّة من الوظائف الأكثر أهمية، وبالتالي الإبقاء على هته النخب في إطار تؤدي فيه وظائف تقليدية فقط، وبالتالي كانت غير مؤهلة لممارسة السلطة فيما بعد، إن هته المعطيات ما زالت تمتلك تأثيراً على الحياة السياسية داخل دول المغرب العربي وتفسر إلى حد بعيد الصعوبات التي تواجهها هته الدول بهدف تحقيق مسار مركزه هياكلها السياسية، فمن خلال دراسات كارديسو F.Cardoso يقدم تحليلاً حول طبيعة التبعية التي وجدت نفسها خاضعة له، كما يشير الكاتب إلى أن الرأسمالية الأوربية قد انتظمت أولاً بشكل تحقق معه تقسيم العمل على المستوى الدولي، حيث تخصص مجتمعات المحيط في أحد نشاطات الإنتاج الزراعي الذي كانت تتحكم فيه وتسوقه شركات مهيمنة متخصصة صناعياً⁽¹⁾.

إن تحليلات كارديسو لها نمط متجدد الذي أصبح في هته المرحلة تحليلاً مسيطراً على الكثير من الدراسات فجوهر هذا التحليل، قائم على أساس توضيح كيف أن ظواهر التبعية يمكن الاقتراب من دراستها وفق مفهوم L'économie Dualiste، وبالتالي يصبح الاهتمام منصباً على إبراز كيف أن الاختراق الذي تمارسه الرأسمالية في دول المغرب العربي أو دول العالم الثالث كافة قدة أعطى الميلاد فضاءات تصديرية حديثة ثم ضمها ودمجها، تؤدي شيئاً فشيئاً إلى بروز برجوازية اقتصادية مرتبطة بالخارج، تكون حاملة ومعبرة عن مصالح الطبقة، وفي المقابل نجد اقتصاد البقاء على قيد الحياة مزودة بتكنولوجيا ووسائل مادية

⁽¹⁾-Gaylord George Candler, Cardoso, Dependency Theory and Brazil.in:
<http://www.Unf.edu/g.candler/articles/FHC-RM.pdf,P09-11>.

بدائية، تحركها أساسا ثقافة تقليدية، وتضم أغلبية المجتمع، وبالتالي يصبح القطاع الحديث يتطور على حساب القطاع التقليدي من خلال تهجير الطبقات الريفية، مخلفا توسع عمراني مكثف وفوضوي، وخاصة توجيه أهم الاستثمارات، إن منطق هذا التقسيم للعمل يضمن بهذا الشكل نمو التخلف (Le développement du sous-développement)⁽¹⁾.

3-بنية اجتماعية ذات خصوصية: يمكن القول أن مجتمعات دول المغرب العربي مزودة ببنية اجتماعية خاصة، والتي تمارس تأثيرا رئيسيا على ظروف النمو السياسي في هذه المجتمعات، وإلى حد ما، فإنّ بعض هذه المجتمعات لا تنتج إلا من خلال وضع بعض الجماعات المتميزة في الكثير من الخصائص جنب إلى جنب بشكل مباشر من دون أن يجمعها شيء، والوصول كنتيجة لذلك إلا إلى درجة ضعيفة من الإدماج الوطني، من الواضح أنه في ظل هذه المجتمعات، فإننا نلاحظ غياب ثقافة مشتركة، غياب شكل مشترك ومتفق عليه للشرعية والذي يمكن أن يكون قاعدة لتشكيل مركز حكومي، في ظل هذه الظروف، فإن بناء الدولة يأخذ منحى باتجاه استخدام التسلطية، وهو ما لم تعرفه أوروبا، ويتم ذلك في غالب الحالات من خلال مبادرة مجموعة معينة بالاستيلاء لصالحها على احتكار القهر والإكراه كما في تونس والمغرب، وتفرض على الآخرين تعميم الأبنية السياسية الخاصة بها، فبذل أن يتم ممارسته بطريقة تدريجية ومتواصلة، فإنّ النمو السياسي يتم بطريقة انتقائية منتقضة ووفق مسار يشجع تكرار الانقلابات وترسيم خلافات الأشخاص ومختلف الزبائنيات⁽²⁾.

يتضح أن هذا النوع من التعددية لم يكن أبدا كاملا: فكلما انخرطت مجتمعات دول المغرب العربي في مسار التصنيع، فإنها تصبح أكثر تعرضا لآثار العولمة التي تترجم بخلق اختلافات في الأدوار الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي انخفاض في المظاهر الأكثر وضوحا "للمجتمع التعددي"، ولكن مهما كانت حقيقة هذه الظاهرة الأخيرة، فإنها تبقى بشكل عام مجهولة، هامشية، ولا تفضي أبدا إلى نزاعات يمكن تشبيهها بالمفهوم الأوروبي لصراع الطبقات: فالجماعات الجديدة ذات الأساس الاقتصادي ما زالت مرسومة بشكل سيء، قليلة الوعي وجد منقسمة خاصة بفعل الانقسامات الثقافية التقليدية (أزمة القبائل والتوارق في

(1)-Ibid, P12.

(2)-Marie-Joëlle Zahar et Jean -Pierre, Les relations état -société dans le monde arabe: un changement possible? Conférence organisée par le programme Paix et sécurité internationales (PSI), 28 Mars 2010.

الجزائر). كما أن الاستعمار والعلاقات المعاصرة للتبعية الاقتصادية قد منع وما زال يمنع تشكيل جماعات اجتماعية من السكان الأصليين ذات مصالح متناقضة بشكل حقيقي: وبالتالي فإنّ صراع الطبقات له بعد دولي أكثر منه وطني، ومن الممكن أنه لا يلعب داخل المجتمعات في دول المغرب العربي ذلك الدور الذي لعبه هذا الصراع الطبقي وما زال يلعبه في التطور الأوروبي⁽¹⁾.

يساهم التأخر الاقتصادي لهته المجتمعات في منع بروز الظاهرة الطبقيّة التي كانت أساسية في أوروبا عند تأسيس الدولة- الأمة، في حين فإنّ البنية الاقتصادية لم يكن لها أي دور في تشكيل الطبقات الاجتماعية في المغرب العربي، وبالتالي يبدو أن امتلاك السلطة كمصدر رئيسي لتشكيل الطبقات المسيطرة، وأن امتلاك هته السلطة تعتبر أحسن شيء يمكن أن يكون بيد مجموعة لكي تمارس هيمنتها، وتصادر الثروات، وتؤسس لنفسها وضعا متميزا، وبالتالي تفرض نفسها وبشكل تدريجي على أنها الطبقة الاجتماعية الحاكمة فعلا.

الواقع أن موضوع أزمة علاقة السلطة الاجتماعية والمدنية لم يطرح بتاتا بعد في الدول العربية أو دول المغرب العربي، لأنّ أزمة السلطة تعني أولا أزمة السلطة السياسية التي هي ذات المسؤولية الأولى في إعادة تنظيم السلطات الاجتماعية والصلاحيات، ولهذه السلطة السياسية المصلحة الأولى في أن يبقى المجتمع دون مستندات وتوازنات حتى تبقى هي مركز التوازن الوحيد فيه، ويبقى لديها مركز تجميع كل السلطات الأخرى، وإمكانات التلاعب عليها وبها من أجل حفظ توازنها الخاص، ولذلك ليس من قبيل الصدفة أن يؤدي هذا الوضع إلى جعل اعتماد المجتمع على الدولة نوعا من المرض الحقيقي، حتى ليكاد الوالد يطلب من الدولة التدخل لحل صراعاته مع أعضاء أسرته، فمع انخلاع الأفراد عن السلطات الوسيطة المنظمة يصبح الطلب على الدولة قويا، إن لم نقل لا نهائيا، إن المجتمع من دون الدولة أصبح عاجزا كل العجز عن القيام بأي شيء، نعني عن القيام بأي مبادرة⁽²⁾.

وما يزيد في تعقيد المشكلة هو أن المجتمع نفسه ما زال في مرحلة صدمة وتحول سريع، وأنه لم يجد بعد لا علي صعيد التزايد السكاني ولا على الصعيد الاقتصادي، ولا على تبلور القوى الذاتية والمؤسسات الكبرى، أي استقرار نهائي، إن أزمة النظام

(1)-Idem.

(2)-برهان غليون، الإسلام وأزمة علاقات السلطة الاجتماعية، في: الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2001، ص173.

الاجتماعي الذي نراه في الواقع والانسداد والانحباس الذي وصلنا إليه على جميع المستويات يفسر أن نشوء المذاهب المغلقة والمنطوية على نفسها ليس هو نفسه إلا تعبيراً عن الحاجة إلى أدوات إيديولوجية تساعد على التعبئة النفسية والفريق الواضح بين القوى وتكوين المعسكرات أو الخصوم التي لا غنى عنها لخوض الحرب، بمعنى آخر ليست المذاهب الأصولية أو الأفكار العلمانية هي التي تقود إلى الحرب، ولكن الحرب، التي ينبغي البحث عن أسبابها العميقة في مكان آخر، أي في هذا الإنسداد الاجتماعي التاريخي، وأزمة علاقات السلطة والصلاحية العامة، والذي هو ثمرة لخيارات سياسية، جيو-إستراتيجية واقتصادية عامة. وبالتالي فينبغي للسياسات المغربية أن تكون نابعة من صميم المجتمعات المغربية ومكوناتها الثقافية والحضارية، وجوهر الهوية الحضارية للمجتمع المغربي يتمثل في الثنائية: "الإسلام- العروبة"، ويتمظهر بأشكال مختلفة تتميز بعضها بتغير العلاقة بين طرف ثنائية الجوهر الواحد، والتي يمكن أن نحددها كعلاقة بين الحامل والمحمول، ويقصد هنا بالحامل والمحمول التوضع الداخلي للعناصر التركيبية للوعي الاجتماعي، ففي مراحل التاريخ المختلفة تتغير تلك العلاقة بين الثنائية "الإسلام- العروبة" بالترتيب، وليس بالتصادم أو التناقض، فأحياناً تكون العروبة حاملة حكماً للإسلام، وأحياناً أخرى يتضمن الإسلام العروبة حتماً في إطار منطق التبادل الدائم بين ما يلاحظ والنتيجة المقدمة⁽¹⁾.

ومن المهم القول بأن أية سياسة تنتهجها الدول المغربية لا يجب أن تخرج عن الإطار الذي تتبع عنه، والذي تتفاعل معه وهو المجتمع، فالسياسة هي نتاج لخبرات الدولة السابقة وللمعتقدات السياسية والإيديولوجية التي تراكمت عبر الزمن، ويمكن النظر إلى تلك المعتقدات كعوامل مكونة "النسق الدولة"، فالمعتقدات تمثل ثابتة بالنسبة للذين يؤمنون بها، وقد أوضح "ماكليفير" أن كل مجتمع يتوحد من خلال نسق أسطوري، وهذا النسق هو مركب من الأفكار التي توجه حركة المجتمع⁽²⁾.

فبمجرد حصول دول المغرب العربي على استقلالها وجدت نفسها أمام عملية بناء الدولة القطرية المرتبطة بمجموعة من التحديات والأهداف مثل التنمية والعصرنة، الوحدة الوطنية

(1) محمد صالح الهرماسي، مقارنة في إشكالية الهوية: المغرب العربي المعاصر، دار الفكر، دمشق، 2001، ص 67-68.

(2) لويد جونسون، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مصطفى، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1989، ص 83.

وتحقيق حد أقصى من حرية اتخاذ القرار في الشؤون الداخلية والخارجية، لكن فشلت عملية بناء الدولة القطرية في المغرب العربي في بلورة وبناء حقيقي لنظام من القيم والمعتقدات يشكل المرجعيات الفكرية الكبرى للمجتمع ويولد الإحساس الوجداني بالانتماء قد واكبه فشل مماثل على مستوى بناء الركائز والمتطلبات المادية للمواطنة في المغرب العربي، ويمكن الإشارة إلى أن من الحقوق الأساسية للمواطنة^(*) عنصر يتمحور حول الحقوق ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية يشكل فعلا ما يسميه الكثير من المهتمين بالشأن المغربي «بمأزق نظام الدولة- الأمة»⁽¹⁾، فالبرغم من أن الأنظمة السياسية في المغرب العربي لم تعرف إلا فترات قصيرة من الاستقرار السياسي بحكم تعرضها من حين لآخر لمحاولات التغيير عن طريق أعمال العنف والاضطرابات التي تقوم بها قوى أو تيارات سياسية، وبالرغم كذلك من تصدع البنى التي تقوم عليها هذه الأنظمة، إلا أنها أبدت مقاومة عنيفة تجاه كل محاولات التغيير، ومن تم يمكن القول أن المدافعين عن هذه الأنظمة أجهضوا كل مبادرات التكيف مع التحولات الدولية والداخلية التي ميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وبالتالي فكل ما تسميه القيادات في المغرب العربي بالإصلاحات السياسية التي تجلت في أغلب الحالات في شكل تعددية سياسية مقيدة مجرد محاولة يائسة مشروعية هذه الأنظمة، وهذا يتناقض مع أحد الشروط الأساسية لمسارات التكامل ولاندماج المتمثل في تبلور شكل وطبيعة الأنظمة السياسية بصفة نهائية وتمتعها بالنظر إلى أنه حتى في ظل هذه الأوضاع المضطربة للأنظمة السياسية في المغرب العربي فإن تطور البنى والمؤسسات الداخلية يتم بوتيرة أسرع بكثير من تطور المؤسسات والبنى التكاملية المغربية، وذلك لاعتقاد القيادات السياسية بأن الأخيرة تمثل خطرا على مقومات السيادة الوطنية⁽²⁾.

إذا كان مشروع الدولة القطرية في المغرب العربي قد فشل إلى حد بعيد في توفير المتطلبات المادية والمعنوية للمواطنة الكفيلة باستقطاب ثم المحافظة على المحافظة على ولاء الأفراد لهذا الشكل من أشكال تنظيم وإدارة شؤون المجتمعات، فإن ذلك سوف يؤدي

^(*) - توجد ثلاث عناصر أساسية للمواطنة: العنصر المدني الذي يتضمن مختلف الحريات الفردية وحرية التعبير والاعتقاد والملكية والحق في القضاء. ثانيا العنصر السياسي: الذي يحتوي بالأساس على حق المشاركة في الحياة السياسية، أما العنصر الثالث: العنصر الاجتماعي وكذلك الحق في التعليم والرعاية الصحية ومختلف الخدمات الاجتماعية.

⁽¹⁾ - حس بن بوقارة، ، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، دار هومة، الجزائر 2010، ص94-99.

⁽²⁾ - المرجع نفسه، ص94.

بالضرورة إما إلى الرجوع إلى الأشكال التقليدية للانتماء والولاء، وقد حدث ذلك من خلال السلوك الانتخابي ومن خلال بعض الأشكال من النزاعات بين القبائل والعروش عجزت آليات الدولة القطرية على معالجتها، وإما إلى البحث إطار أشمل وأنجع من إطار الدولة القطرية، وبما أن الاختيار الأول لا يواكب ولا يتماشى مع متطلبات العصرنة وتعقيد الحياة البشرية وزيادة عوامل الاعتماد المتبادل الداخلي والخارجي، يصبح الاختيار الثاني بمثابة المخرج الأكثر عقلانية وموضوعية لمواجهة مختلف التحديات التي تواجهها منطقة المغرب العربي.

إن التحولات الدولية التي ميزت فترة ما بعد الحرب الباردة أفرزت مجموعة من الظواهر والتفاعلات والأخطار يبدو أن مواجهتها من خلال آليات وقدرات الدولة القطرية مسألة معقدة وشبه مستحيلة، وهي الحقيقة التي أرغمت الكثير من الدول بما فيها القوية على انتهاج أسلوب التكامل والاندماج الجهوي لبناء تكتلات قادرة على زيادة وتوسيع خيارات وإمكانيات التطور والعصرنة، بل وأن المختصين في العلاقات الدولية يجمعون على اعتبار هذه الكيانات فوق-قومية بمثابة الأعمدة الأساسية للنظام الدولي في القرن الواحد والعشرين.

وعلى هذا الأساس يبدو أن خيار اتحاد المغرب العربي لم يعد فقط يمثل ضرورة تقتضيها مختلف عوامل الانسجام والتجانس بين شعوب المنطقة، بل كذلك حتمية يفرضها واقع العلاقات الدولية، وفي ظل مغرب عربي موحد يمكن للإنسان المغربي أن يكتسب المقومات الأساسية للمواطنة التي تدفعه إلى الاعتزاز ثم الولاء لكل ما يرمز له هذا الكيان المتعدد الأبعاد والمضامين.

2- على مستوى التفاعلات البيئية لدول المغرب العربي

-قضية التكامل في إطار اتحاد المغرب العربي، يتركز على مقاربتين: الأولى هي المحافظة على الأمن والاستقلال واحترام السيادة الترابية لكل دولة، والثانية هي مبدأ الدفاع الجماعي، فإذا كانت المادة 15 منه لا تمثل إشكالا لأنها تعبر بوضوح عن مصالح كل دولة من خلال اهتمامها بالحماية المتبادلة، فإن المادة 14 التي أسست عقدا للدعم المتبادل والتعاون الجماعي غير الموجود أصلا بين دول المغرب العربي⁽¹⁾، وبالتالي فإن هذه الوضعية ترهن قيام اتحاد المغرب العربي وإمكانية إي جاد وص ياغة سياسات تعاونية

(1)-"Coopération régionale en matière de sécurité et de défense",
[http:// www.ieei.pt/index.php?article=5348&visual=5](http://www.ieei.pt/index.php?article=5348&visual=5).

الفصل الثالث:.....أبعاد التفاعلات النظام الإقليمي المغربي مع سياسة الجوار الأوروبية

مشتركة، خاصة إذا تعلق الأمر بفض النزاعات البيئية، وأهمها قضية الصحراء الغربية، وهذا يؤجل إلى أجل غير مسمى إمكانية قيام مؤسسات الاتحاد المغربي بمهامها وصياغة مقاربة مغاربية موحدة في علاقاته مع دول الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

فمشروع اتحاد المغرب الربيعي، أصبح يمثل حتمية وضرورة لا يمكن تجاهلها ولا استغناء عنها على الأقل لأربعة اعتبارات أساسية⁽²⁾:

الأول: يتمثل في كون مسار التكامل الحقيقي في المغرب العربي المخرج الأساسي لحل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول المنطقة.

الثاني: يدور حول إجماع التراكم الفكري والعملية في ميدان التكامل ولاندماج على أساس أن الحل الأنسب لحل النزاعات والخلافات التي تميز العلاقات بين الدول يتمثل في التحول من التوجه والنزعة القطرية إلى المقاربة والفلسفة التعاونية والتكاملية.

الثالث: فإنه مرتبط بما أفرزته تحولات ما بعد الحرب الباردة التي بدأت تتركس نمطا من العلاقات الدولية أساسه التكتلات الإقليمية الكبرى كإطار أكثر ملائمة وفعالية لمواجهة الظواهر والتحديات الجديدة.

الرابع: منطقة المغرب العربي تتميز عن غيرها من المناطق الجغرافية بوجود مجموعة من عوامل التجانس والتشابه بين شعوبها كافية لبناء جماعة سياسية مغاربية يمكن أن تعوض الشعوب المغاربية عن كل الإخفاقات التي خلفتها وأفرزتها الممارسات والسياسات المرتبطة بمشروع الدولة القطرية.

يرى الدكتور فتح الله ولعلو، الخبير الاقتصادي والوزير السابق المغربي، أنه من الضروري تجاوز التباطؤ والانحصار اللذين حالوا لحد الآن دون تحقيق منطقة تبادل حر واتحاد جمركي على مستوى اتحاد المغرب العربي، حتى تتمكن أقطار الاتحاد من تنظيم نفسها داخل منطقة التبادل الحر الأورو-مغاربية، ويبرز وجود أربعة مؤشرات موضوعية تدل على فرص محفزة لصالح التبادل التجاري بين الدول المغاربية، وهي⁽³⁾:

(1)-Louis Martinez et autre, La Tunisie, L'Unisie, L'Union du Maghreb Arabe et l'intégration régionale. dans: http://www.Cerisciencespo.com/cherlist/martinez/euromesco_n78.pdf, P10.

(2)-حسين بوقارة، مرجع سابق، ص116-117.

(3)-فتح الله ولعلو، المشروع المغربي والشراكة الأورو-متوسطية، مرجع سابق، ص204-206.

1-ضعف المبادلات بين الدول المغربية: إذ أن محدودية حجم المبادلات بين الأقطار المغربية يدل بأن إحداث منطقة تبادل حر إقليمية لا يمكن أن يؤدي إلى اختلال أي اقتصاد قطري في المنطقة ما دام مستوى المبادلات البينية لا يتجاوز حدا أدنى، لذا فإن المؤكد أن المفعول الإيجابي لحرية التبادل الإقليمي على تنمية الاقتصادات المغربية ي فوق بكثي ر مستوى مفعوله السلبي المحتمل، لذلك فإن رفع العراقيل المعاكسة لحرية انتقال السلع (ومنها الممارسات غير الجمركية) أصبح يفرض نفسه لضمان ديناميكية المبادلات داخل المنطقة.

2-أهمية المبادلات الباطنية: إن أهمية التجارة غير المنظمة بين الأقطار المغربية، تدل على وجود إمكانيات تبادل إقليمي حقيقية، أصبح من اللازم توظيفها لصالح التجارة الإقليمية المنظمة، إذ أن ممارسة التجارة الباطنية تدرج ضمن "منطقة تبادل حر غير منظمة أو غير رسمية"، وهي دليل على وجود علاقات تضامن مصلحة بين سكان المناطق الحدودية - بصفة خاصة- كمنتجين أو مستهلكين.

3-إمكانيات وفرص التكامل: فمن المؤكد أن الأنظمة المغربية متشابهة بعضها ببعض، ولكنها متكاملة إلى حد ما، ويمكن تدقيق مكامن التكامل حول ثلاثة قطاعات من أجل العمل على توظيفها إلى حد أقصى، وهي:

-قطاع الطاقة: حيث يمكن تحويل العلاقات بين بلدان الفائض وبلدان العجز إلى محور أساسي للتجارة والتعاون الإقليميين.

-قطاع الفلاحة: حيث ليس هناك ما يدل على أن تكوين منطقة تبادل حر زراعية في المنطقة من شأنه أن يؤدي إلى اختلالات، حيث بإمكان القطاع الفلاحي أن يصبح بدوره منجما لتحقيق التكامل بين اقتصاديات المنطقة اعتبارا لاختلاف الإنتاج الفلاحي بين الأقطار، وكذلك تزايد الحاجات الغذائية للمنطقة.

-القطاعات الصناعية والخدماتية: إذ يجب تدقيق إمكانيات وفرص تبادل منتوجات هذه القطاعات اعتبارا لعناصر التكامل المتاحة على مستوى القطاعات أو الفروع أو المسالك، فإذا كانت الأنظمة الصناعية المغربية والتونسية مسلحة أكثر من غيرها على مستوى إنتاج مواد الاستهلاك، فإن قدرة الأنظمة الجزائرية والليبية قد تكون ذات جدوى فيما يخص المواد الوسيطة والمنتجات البتر وكيمياوية المشتقة.

4-التقارب بين أدوات السياسة الاقتصادية: إن التقارب المتزايد حاليا بين أدوات

السياسة الاقتصادية "تحرير التجارة الخارجية، تقليص الحماية الجمركية، التراجع عن تأطير الأسعار والقروض، إصلاح وتوحيد الأنظمة الضريبية، تنازل الدولة عن التدخل في بعض القطاعات ومسلسل التحرير بصفة عامة"، منذ اعتماد الأقطار لضوابط التقويم والتحرير، أصبح اليوم عنصرا مشجعا لتطوير المبادلات بين المغاربية وإحداث منطقة تبادل حر إقليمية، وهذا ما يفرض كذلك انخراط مجموع الأقطار المغاربية بشكل إرادي في بناء المشروع المغربي عبر أربعة جوانب هي منطقة التبادل الحر في حد ذاتها، التعاون كمرحلة أولى، ثم الاندماج، والموقف الموحد إزاء الاتحاد الأوربي، وليس من الذاتية في شيء أن نقول أن الدول المغاربية تملك من الإمكانيات والمؤهلات والفرص ما يتيح لها تحقيق التكامل والاندماج الإقليميين، إذا ما أحسن توظيف هذه الإمكانيات واستغلال الفرص، والعودة إلى الديمقراطية وحدها وإلى متطلبات الاستنهاض التي تسمح للبلدان المغاربية بإيجاد الطرق والوسائل للخروج من المأزق الذي توجد فيه، إن على المستوى الوطني بإيجاد حلول مناسبة لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية المعقدة، أو على المستوى الجهوي بخلق مجال اقتصادية مغاربي قوي، وفي هذه الحالة، فإن كل استراتيجية بديلة للتنمية الوطنية والجهوية يجب أن تقوم على سلسلة من المبادئ والأسس المرجعية⁽¹⁾.

إن تحقيق عملية التكامل في المغرب العربي سوف تكون له مزايا ومنافع اقتصادية - خاصة في المراحل المتقدمة لعملية التكامل- ويمكن تلخيصها فيمايلي⁽²⁾:

-ستؤدي عملية التكامل إلى توسيع السوق المغاربية، وبالتالي إمكانية الإنتاج على نطاق واسع وتزايد المنافسة والإنتاجية ودعم التنمية المغاربية، كما أن توسيع حجم السوق ضروري لإقامة صناعات مغاربية ثقيلة وصناعات حربية.

-سنخفض من درجة التبعية الاقتصادية للخارج، مما يساهم في تحقيق درجة أفضل من استقلالية القرار المغربي.

-ستدعم المركز التفاوضي المغربي في الاقتصاد الدولي والمؤلف أساسا وبدرجة كبيرة من قوى وتكتلات اقتصادية كبرى.

(1)-عبد الحميد براهيم، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات الدولية الراهنة، ط1، مركز

دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص404.

(2)-محمد الأطرش، حول التوحد الاقتصادي العربي والشركات الأوروبية المتوسطة، المستقبل العربي، ع341،

2001.

إن تحقيق التكامل المغربي يتطلب تحديد طرق العمل المصاحبة والمحفزة للتوسع الأفقي والرأسي، وتسهيل أو الدفع بعمليات الشراكة بين الأقطار المغربية لتسهيل عمليات الاندماج الإقليمي، من خلال إشراك جميع الدول المغربية في مسار الشراكة، ويعد التحول في السياسة الليبية والانفتاح على العالم دافعا قويا لتحقيق التوسع الأفقي على المستوى المغربي. كما أن عملية التكامل المغربي تقتضي وضع مقاربة موحدة لبلدان اتحاد المغرب العربي إزاء العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، وتبني سياسات مشتركة -على غرار ما يفعله الاتحاد الأوروبي- وهذا يعزز التوسع الرأسي أو العمق في عملية الاندماج المغربي، والتي لن تكون إلا بوجود إرادة سياسية قوية، واقعية وملموسة من طرف الأقطار المغربية، تترجم على أرض الواقع من خلال تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي، وإعادة بعثها وإحيائها من جديد، إذ يجب أن يتم وضع السياسات المغربية واتخاذ القرارات في إطار مؤسسات فعال وواضح المعالم وهو "اتحاد المغرب العربي"، خاصة فيما يتعلق بقرارات السياسة الخارجية.

فالأنساق الفكرية للقيادات السياسية في المغرب العربي، أو ما يمكن تسميته بالمرجعيات الإدراكية تنتظر بنوع من الشك أو أحيانا التخوف تجاه ما يصدر عن الآخر أو الآخرين من سلوكيات وأفعال. ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الانغلاق الشديد الذي يميز هذه الأنساق الفكرية المتناقضة مما يشكل عائقا جوهريا عند محاولة بناء تجربة تكاملية حقيقية في المنطقة، فالتكامل يتطلب مرونة وقدرة القيادات السياسية في الوحدات المعنية على تغيير أولوياتها ومرجعياتها من أجل الاستجابة لمتطلبات التكامل، لذلك فالأنساق الفكرية والمعرفية التي لا تقبل التصحيح والتكيف تجعل من مسار التكامل مهمة صعبة التحقيق.

ما تحتاجه الدول والمجتمعات في دول المغرب العربي هو صياغة عقد اجتماعي جديد، ينزع عن الدولة روح التسلط ويؤهلها لأن تصبح إطارا مقبولا وشرعيا للعيش المشترك، فشرعية الدولة تتأسس بالضرورة على عنصر الرضا والقبول الطوعي لها، والاستعداد الواعي والإرادي للمساهمة والمشاركة في مؤسساتها، والحال أن لفرط افتقاد الدول لهذين المقومين استمرت في المخيال الجماعي كيانا قهريا ليس إلا.

غير أن العقد الاجتماعي الجديد يستلزم بدوره مجتمعا متقدما على صعيد ثقافته السياسية ومدركاته لما له وما عليه، وهو غائب بشكل كبير في كل دول المغرب العربي، لذلك نتصور الزمن المنظور صعوبة تأسيس العلاقة الجديدة بين الدولة والمجتمع على منطلق

القطيعة، إذ يحتاج الأمر إلى وقت ليس بيسير لإنضاج شروط وعي القطيعة في الدولة والمجتمع معاً، وهذا يتطلب تصورات وآليات للفعل في اتجاه تحقيقه، وهذا راجع لضعف كلا المدركات التي تتبناها الدولة والمجتمع اتجاه بعضهما البعض.

ومنه يمكن القول بأن المغرب العربي تنتظره تحديات كبيرة في إطار علاقاته مع دول الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار والشراكة، وإن كانت هناك مؤشرات أو إشارات حاملة لمستقبل تكاملي واندماجي مغربي، فإنّ هذه الإشارات ضعيفة ويتطلب تحقيقها قدراً كبيراً من المسؤولية السياسية على مستوى الدول المغربية، فلتحقيق حكم راشد فعال يحترم الخصوصية الداخلية لدول المغرب العربي ومجتمعاتها لا بد من إعادة العمل العلمي والأكاديمي الفعال الذي يدرس بصفة خاصة متطلبات منطقة المغرب العربي بدراسات عقلانية تتبع من الواقع الذي تعيشه هذه المجتمعات ودولها وخاصة تكون ذات مصداقية، ويمكن تكييفها مع استراتيجياتنا الداخلية، وذلك للحصول على نتائج إيجابية، وبالتالي تقليص الهوة بين الجانب النظري والجانب الممارساتي.

المطالب الثاني: التحديات التي تعترض بناء سياسة أمنية جوارية

إن مهمة بناء أمن دولة هو ليس بالتأكيد نفس عملية بناء أو تصور امن دول مجتمعة من حيث الأبعاد الإستراتيجية، السياسة والأمنية، حيث أن سيناريو فشل أو نجاح مشروع السياسة الأمنية المشتركة يبقى رهن التطورات التي يعرفها النظام الدولي، وكذلك رهن تطورات القدرات الأوروبية في مجال إدارة وحل النزاعات وتطور المسار التكاملي الأوروبي، فمنذ انتهاء مرحلة الحرب الباردة ومحاولة تجسيد مشروع أمني أوروبي ذا خصائص أوروبية ينتقل بالتكامل الأوروبي إلى مستوياته العليا، إلا أن الطروحات المتعارضة داخل البيت الأوروبي (الاختلاف بين الأقطاب) بالانتقال نحو السياسات العليا (الدفاع والخارجية)، يعتبر أهم النقاط المحورية والتي طرحت جدالات حول مستقبل القرار الأوروبي بشأن القضايا التي تمس الكيان الأوروبي دون انتقاله للمجالات العليا

كذلك من جهة أخرى فالاتحاد الأوروبي، الباحث عن دور استراتيجي بتجسيد كيانه كقطب دولي له وزنه وثقله على المستويين الإقليمي والدولي، يطرح لنا إشكالية أخرى تتمحور حول دوره كقطب في إدارة، وحل النزاعات الدولية دون دعم خارجي، بمعنى آخر

وجود آليات عسكرية أوروبية خارج إطار حلف الأطلسي هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الاعتماد على قطب آخر (الولايات المتحدة الأمريكية) في الانتقال بالتكامل الأوروبي نحو مجالي الأمن والخارجية يطرح علينا تساؤلا حول: هل من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وجود قطب آخر قوي من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية ينافسها على أهم المناطق الحيوية في العالم؟، بمعنى أكثر توضيح السماح بحدوث تغييرات على هيكل النظام الدولي وتوزيع الدوار بين الأقطاب الكبرى، ونظرا للمفهوم الأمريكي للمصالح (تبنى المنظور الواقعي)، فالولايات المتحدة الأمريكية لا أعتقد بأنها تسمح بظهور منافس لمصالحها عبر العالم

فمحاولة الأوربيين تجسيد وبناء سياسة أمنية ودفاعية مشتركة قائمة على أساس المفهوم الأوروبي للأمن، والذي لا يقتصر على المكونات العسكرية من خلال اعتماده على البعد الوقائي (تبنيه لمجموعة القيم السياسية: حقوق الإنسان، الديمقراطية والحريات الأساسية للأفراد، طرحت عليه تحديات على المستوى الداخلي والخارجي.

1- التحديات الداخلية

يأخذ مشروع بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة حيزا كبيرا من الاهتمام داخل البيت الأوروبي، وكذلك أخذ جانبا كبيرا من النقاشات بين القادة الأوروبية حول مستقبل التكامل الأوروبي بعد أن عرف الاتحاد الأوروبي أكبر عملياته التوسعية نحو الشرق منذ عام 1992م، إلا أن الناظر للكيان الأوروبي يعتقد بأنه كيان متناسق ومتكامل بموافقة المشتركة والموحدة اتجاه القضايا الدولية، إلا أنه في الحقيقة وخاصة في مجال الأمن والدفاع والسياسة الخارجية توجد اختلافات كبيرة بين الدول الأعضاء، وربما ظهرت بوضوح خلال الحرب على العراق، والتي عرفت مشاركة بريطانية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية فيما عرفت معارضة فرنسية/ألمانية، فالاتحاد الأوروبي.

يواجه تحدي إعادة صياغة دور إستراتيجي قائم على أساس أمنية وخارجية مشتركة، فحرب العراق الأخيرة أجمت الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد التوجه الأطلسي للوافدين الجدد (دول شرق أوروبا)، حيث أظهرت تلك الدول ميولات أطلسية قوية، وهذا ما جعل القيادة الفرنسية السابقة من خلال الرئيس جاك شيراك يوجه انقادا شديد للهجة متبوعا بتهديدات ضمنية حول اللجوء إلى إيقاف عمليات التوسع نحو

الشرق⁽¹⁾، حيث يعتبر مؤيدو استقلالية الأمن الأوروبي أن دول شرق أوروبا تعتبر أحد أهم التحديات التي تعترض بناء سياسة أمنية أوروبية، إلا أنه في حقيقة الأمر تلك الميولات الأطلسية لدول أوروبا الشرقية لم تكن لتحدث لولا الاختلاف الجوهرى بين أقطاب الاتحاد الأوروبي (المحور الفرنسي الألماني في جانب والمحور البريطاني في جانب آخر)، وقد اتضح الاختلاف بين المحورين بشكل جليّ وواضح أثناء الحرب على العراق * فالأزمة بشأن العراق ألقت بضلالها مظهرة بصورة قاسية حدود سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية المشتركة *⁽²⁾، فالاختلاف الفرنسي/الألماني طغى على جوهر القضايا الحساسة، وانعكس بدوره على باقي الأعضاء الأوروبيين لينقسم الأوروبيين بدورهم بين مؤيد ومعارض، تلك الخلافات تعكس خلافاً أوسع حول الاتجاه الذي يجب أن يسير فيه الاتحاد الأوروبي، فالمجموعة الأولى التي تقودها فرنسا وألمانيا تسعى لإقامة فدرالية أوروبية بصورة أو بأخرى،

بل يذهب البعض إلى حد إنشاء "الولايات المتحدة الأوروبية" (رؤية جان مونييه وروبير شومان (J.monih et R.choman)، أما المجموعة الثانية بزعامة بريطانية إلى جانب كل من إسبانيا وبعض الأعضاء الجدد، حيث أكدت بريطانيا على موقفها الرفض لأي محاولات تكوين اتحاد فدرالي ذو طابع مركزي شأنها في ذلك شأن تردها منذ البداية في اعتماد العملة الأوروبية "اليورو"، حيث يشير جون ريبا الباحث في الشؤون الأوروبية * إلى أن أي نظام فدرالي يجمع عدة ولايات أو عدة دول...يتطلب توحيد سياسات الأمن والدفاع والخارجية قبل غيرها من السياسات، وهو عكس ما يحدث في الاتحاد الأوروبي والذي مازالت الخلافات فيه واسعة حول هذه الجوانب الثلاث *⁽³⁾، وربما هذا يتناقض مع طرح كارل دوتش حول مبدأ الانتشار من قطاع إلى قطاع آخر آخر، حيث يعتقد هذا الأخير أن التكامل يبدأ بالقطاعات الدنيا (الاقتصاد والاجتماع)، يعرف بعد ذلك انتشاراً نحو القطاعات الأخرى (السياسات العليا).

فبريطانيا تسعى ليظل الاتحاد الأوروبي تجمعا اقتصاديا بلا اندماج سياسي «حيث

(1) - بال (دانوي)، "المنظمات الدولية والعلاقات الأورو-أطلسية"، التسليح نزع السلاح والأمن الدولي، مرجع سابق، ص124.

(2) - المرجع نفسه، ص125.

(3) - محمود (القصاص)، "ماذا حققت أوروبا في خمسين عاما من مسيرة الوحدة":

<http://news.bbc.uk/hi/arabic/world-news.stn>.

يوضح جون ريبا أن الموقف البريطاني من الانتقال نحو السياسات العليا يعود لسببين أساسيين، الأول يتعلق بالانتماء حيث لا تعتبر بريطانيا نفسها جزء من الإمبراطورية الأوروبية إلى جانب أنها لم تحتل من طرف دولة أوروبية لمدة طويلة، وبالتالي لا يمكن أن تقبل بفكرة الاندماج السياسي كما يقبلها الفرنسيون أو الألمان، والسبب الثاني يتمثل في أن بريطانيا لها علاقات بكتلة أخرى غير أوروبية وتربطها معها ثقافة واحدة ولغة واحدة، بالإضافة لعدة مقومات أخرى وهي الأمة الناطقة باللغة الانجليزية (كندا، الولايات المتحدة الأمريكية)، وهذا أيضا يزيد من رفض فكرة الاندماج السياسي نحو بناء سياسة أمنية أوروبية مستقلة في ظل محور أنجلوساكسوني⁽¹⁾، فعلى الرغم من الطابع الاندماجي للسياسة الأوروبية في ميادين التجارة والزراعة، وربما النقد لم نستثنى بريطانيا (الجنه الاسترليني)، إلا أنه لم يتبدد بعد الخلاف في وجهات النظر حول السياسة الأمنية الأوروبية، وهي أكبر المشكلات التي تواجه الاتحاد الأوروبي، فغياب سياسة خارجية وأمنية مشتركة سيؤدي بالضرورة إلى غياب إرادة أوروبية مشتركة لتحويل الاتحاد الأوروبي إلى لاعب استراتيجي مسؤول، وربما اتضح ذلك العجز بشكل جلي في الأزمته العراقية والأفغانية سابقا والأزمة الإيرانية حاليا، على الرغم من بعض المحاولات الأوروبية نحو تقريب الرؤيا للخروج بموقف واحد مشترك اتجاه الأزمة الإيرانية * فعدم وجود رؤيا موحدة لدى دول الاتحاد الأوروبي إزاء التعامل مع أزمة إيران النووية...يضعنا أمام حقيقة أن أوروبا منقسمة إلى جهة تحاول إتباع أقل تصعيدا وأقرب إلى التوازن في تعاملها مع ملف إيران النووي، وجهة ثانية ترى في وجوب استخدام القوة العسكرية أن تطلب الأمر ذلك إلى جانب فرض عقوبات *⁽²⁾.

إلا أنه وبمجيء الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي خلفا لجاك شيراك، تغيرت بعض المعطيات حيث شددت الإدارة الفرنسية اللهجة على لسان وزير خارجيتها برنارد كوشنير مع إيران، لتتنظم إلى سرب الولايات المتحدة الأمريكية لينعكس بدوره على مشروع الأمن الأوروبي والسياسة الخارجية، حيث صرح الرئيس الفرنسي بقوله * أن العالم قد يصبح عليه الاختيار بين "البديل الكارثي" القنبلة الإيرانية أو قصف إيران، وهو الموقف القريب من موقف عضو مجلس الشيوخ الأمريكية الجمهوري البارز، والمرشح للرئاسة الأمريكية جون

(1) - المرجع نفسه.

(2) - حبيب (فياض)، "النووي الإيراني والتردد الأوروبي":
<http://www.al-akhbar.com/or/node/5576.html>.

مكين J.Makin بأن الخيار الأسوأ من الخيار العسكري مع إيران هو خيار إيران تمتلك قدرة نووية عسكرية، بمعنى عدم استبعاد الخيار العسكري ضد إيران، ورغم أن الموقف الفرنسي لم يتعد موقف التهديد إلا أنه يعيد سيناريو الاستعانة بالأداة العسكرية في حل الخلافات الدولية⁽¹⁾، بالتالي العودة للمتغير العسكري في العلاقات الدولية (إحياء الافتراضات الواقعية) وفي جانب آخر يعتبر وصول جوردن براون J.Braown لرئاسة الحكومة البريطانية ودعته إل تبني سياسة بريطانية أقل التحاماً بواشنطن، قد أعاد صياغة المعادلة الأوروبية حول مشروع الأمن الأوروبي، وربما تعتبر تلك فرصة للأوروبيين نحو تحقيق حلمهم، ولكن يعتقد الكثير من المفكرين والباحثين أن تلك المواقف تعبر عن أشخاصها ولا تعبر عن مواقف الدول المعنية على أساس أنه لا يمكن أن تتخلى بريطانيا عن مبادئها القائمة على أساس التعاون الاستراتيجي مع الحليف الأمريكي، وفي نفس الوقت لا يمكن لفرنسا أن تستغني عن دورها التقليدي غي بناء سياسة أمنية أوروبية مستقلة عن التأثيرات الخارجية.

كذلك من أكثر التحديات التي واجهها الاتحاد الأوروبي على المستوى الداخلي هو رفض فكرة الدستور الأوروبي الموحد، والغريب في الأمر أن الرفض جاء من الطرف الفرنسي الداعي إلى مشروع أوروبي موحد للأمن والدفاع، وكذلك رفض هولندي مما أدى إلى اهتزاز صورة الاتحاد الأوروبي ليس فقط على المستوى المحلي والداخلي، ولكن على الصعيد الدولي كذلك، فقد تسبب الرفض الفرنسي لمشروع الدستور في الإطاحة بآمال السياسيين في تشكيل أوروبا تتحدث بصوت واحد، ويعود ذلك إلى الثقل الذي تتمتع به فرنسا على مستوى الاتحاد كونها تشكل إلى جانب ألمانيا المحرك الأول لمسيرته، كما يقضي على طموحات أصحاب القرار الذين يعملون على تعزيز دعائم الوحدة الأوروبية من خلال العمل على إقامة مؤسسات مشتركة لها صلاحيات اتخاذ القرار لاسيما على صعيد السياسة الخارجية والدفاع.

ويمكن تلخيص أهم التحديات الداخلية والتي تعترض بناء سياسة أمنية أوروبية مستقلة في النقاط التالية:

1- الاختلافات والانشقاقات الداخلية وعدم الاتفاق في اتخاذ القرارات الجماعية المتعلقة

(1) - أحمد جميل (عزم)، "فرنسا وإيران: تغيير الفكر السياسي والنظام الدولي":

<http://ajazem.maktoobbolog.com/1028953.html>.

سواء بالمشاكل الداخلية أو الأزمات الخارجية.

2-عدم الاتفاق حول الدستور الأوروبي وتحديد البرلمان الوطنية، والوضع القانوني لشرطة الحقوق الأساسية حول مفهوم القيم الأوروبية.

3-عدم التحدث بصوت واحد والتصرف بحزم إزاء النزاعات العديدة في العالم.

4-التوجه الأطلسي لدول أوروبا الشرقية والاعتماد على قدرات حلف الأطلسي في التصدي لأي تهديدات خارجية.

5-الضعف الكبير الذي تعرفه القدرات العسكرية في مجالي التدخل لإدارة الأزمات الدولية حتى الداخلية (أزمة كوسوفو).

كما تعتبر الحرب على أفغانستان بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 إحدى أهم التحديات التي واجهت الاتحاد الأوروبي من خلال أنها أظهرت العجز الأوروبي في أن تكون للسياسة الخارجية والأمنية استقلالية في التحرك الدفاعي، فعقب الأحداث مباشرة اتسمت ردود الفعل الأوروبية بالفردية واعتبارات المصلحة المنفردة.

2-التحديات الخارجية

منذ الإعلان الأوروبي عن مشروع السياسة الأمنية الأوروبية إثر معاهدة مايس تريخت 1991 ومن بعدها معاهدة أمستردام بدخولها حيز التنفيذ ولاختلاف الرؤى الأوروبية حول مضمون وإطار المشروع الأوروبي للأمن والدفاع، إذ يرى طرف أنه لا يمكن بناء أو تصور سياسة أمنية بعيدة عن أبنية الناتو وطرف آخر يرى بضرورة استقلالية الأمن الأوروبي وفق المنظور الشامل للأمن (الأمن اللين)، إلا أن التدخلات الأجنبية وبالخصوص الأمريكية تسببت في اتساع الهوة بين أقطاب الاتحاد الأوروبي إذ يعتبر هذا أهم تحد أو عقبة أساسية في وجه أي محاولات بعزل الأمن الأوروبي عن إطاره الأطلسي حيث أن دور الناتو الرئيسي هو توفير الأمن لأوروبا حيث ذكر السفير الأمريكي * أن خطط الاتحاد الأوروبي الدفاعية هي واحدة من أعظم المخاطر على العلاقات الدولية بين جانبي الأطلسي، إلا أن هذا الأمر اعتبرته بعض دول القرار الأوروبي (فرنسا/ألمانيا) تدخلا لا معنى له من طرف الولايات المتحدة الأمريكية عبر الأطلسي في الشؤون الداخلية لأوروبا، حيث كانت الدعوة إلى إعادة صياغة علاقة الجماعة الأوروبية بحلف شمال الأطلسي تبرز في كل

مرة⁽¹⁾، من خلال هذا يظهر أنه ليس هنالك من شكل في أن سياسة الاتحاد الأوروبي الأمنية بأبنية حلف الأطلسي، أي أنه ترتبط بالمساعدات الأمريكية في مجالي التدخل في النزاعات وإدارتها، وربما كان ذلك واضحا من خلال أزمة "كوسوفو"، أين أظهرت القدرات العسكرية الأوروبية عجزها في إدارة النزاع، حيث تمت الاستعانة بقدرات الناتو * فقد أظهرت حرب كوسوفو مدى حاجة أوروبا للولايات المتحدة الأمريكية حيث تسعى هذه الأخيرة إلى بسط نفوذها على منطقة شرق أوروبا وملئ الفراغ الذي أحدثه الاتحاد السوفييتي سابقا⁽²⁾.

في جانب آخر تعتبر سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا تتعارض مع مصالح الشعوب الأوروبية، وتهدد الأمن الأوروبي، حيث سعت الولايات المتحدة نحو تطبيق مفهومها للأمن القائم على أساس استخدام القوة العسكرية والمتناقض مع المفهوم الأوروبي له، وذلك للحفاظ على مصالحها في العالم ومحاولة فرض إرادتها على حلفائها الأوروبيين من خلال توريث بعض الدول الأوروبية في مغامراتها العسكرية (أفغانستان والعراق)، وهي تستهدف من وراء ذلك تقسيم الرأي الأوروبي وكسر أي محاولات لعزل الأمن الأوروبي عن نظيره الأمريكي، كما أنه ومن خلال حلف الأطلسي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة حلفائها ذات النزعة الرجعية في أوروبا إلى زيادة الانقسام بين الدول الأوروبية، بإتباع سياسة سباق التسلح والحيلولة، دون قيام علاقات قوية بين دول غرب وشرق أوروبا، وهذا هو السبب الحقيقي الذي يبرر وجود قواعد عسكرية أمريكية في أوروبا حيث لطالما أظهرت دورها القيادي في المنطقة * فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التأكيد على استمرار دورها القيادي في القارة الأوروبية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة⁽³⁾، فمنذ انتهاء النزاع في كوسوفو والولايات المتحدة تسعى إلى الحدّ من قدرات الاتحاد الأوروبي العسكرية والتنظيمية وتربطها بالناتو * فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحيلولة دون نجاح الدول الأوروبية الحليفة على تقديم البرهان على القدرة على الفعل المستقل عبر تسوية مشاكل القارة وضمن أمنها، دون الاستعانة بالقطب الأول (الولايات المتحدة) في

(1) - حسن (نافعة)، "الاتحاد الأوروبي والدراسات المستفادة عربيا"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص459.

(2) - محمد علي (شاهين)، "قضايا القرن العشرين"، [د.م.ن.]، 2000، ص229.

(3) - السيد مصطفى (أبو الخير)، "النظيرة العامة للأحلاف العسكرية"، مرجع سابق، ص524.

التحالف الغربي⁽¹⁾ إذا فالواضح أن حلف الأطلسي هو مجرد أداة ناجحة في يد الإدارة الأمريكية لتمير وتطبيق إستراتيجيتها ذات الطابع المصطلحي في العالم، حيث كان مجرد امتداد للسياسة الأمريكية في المنطقة حيث يرى الكثير من الباحثين الاستراتيجيين أن الحرب الأمريكية سواء على كوسوفو أو أفغانستان أو العراق ليس الغرض منها حماية حقوق الإنسان وغيرها من الرايات المحمولة، بل أن الهدف الأساسي يتمثل في أنها تريد أن تؤكد للعالم بأسره أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة هي مرحلة لا مجال فيها للزعامة والقائدة إلا للولايات المتحدة الأمريكية، وكانت هذه رسالة موجهة للاتحاد الأوروبي في الغرب وروسيا والصين في الشرق، * فالولايات المتحدة الأمريكية حريصة كل الحرص من الإفادة من أحداث الحادي عشر من سبتمبر ومن الحرب التي أعلنتها على الإرهاب لإرساء النظام العالمي الجديد (الأحادية القطبية الجامدة) والذي بقي نظريا على الورق منذ انهيار الاتحاد السوفييتي⁽²⁾، فمنذ الإعلان عن انهيار الاتحاد السوفييت والولايات المتحدة الأمريكية تقف في وجه أي محاولات أوروبية تسمح ب بروز الاتحاد الأوروبي كقطب منافس من جميع النواحي (الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية) للولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الأخيرة لن تسمح بوجود نظام متعدد الأقطاب يشكل تهديدا لمصالحها، فهي حتى أثناء الحرب الباردة والحربين العالميتين الأولى والثانية تقف دائما موقف القائدة الذي لا يمكن مجاراته، فهي تسعى للحد من تطلعات اللاعبين الإقليميين الكبار وأي يتطلع كل واحد منهم إلى موقعه ونفوذه حيث تتوجه الإستراتيجية الأمريكية لمنع استعادة نفوذ أحدهم (روسيا) ودرء صعود وتوسع الآخر (الصين)، وربما توجيه ضربة للثالث (إيران) واحتواء الحليف (الاتحاد الأوروبي)⁽³⁾، حيث يعتبر الحفاظ على الشكل الهرمي للنظام الدولي وبقاء الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد في العلاقات الدولية مصلحة حيوية لها ويعتبر التحدي الكبير للمشروع الأمني الأوروبي، والتي لا تتمثل في دول أوروبا الشرقية فقد بل تتعدى حتى إلى دول القرار الأوروبي (بريطانيا واسبانيا)، فبريطانيا لا زالت تصر على أن * تكوين عالم متعدد الأقطاب هو أمر خطير وغير مرغوب فيه، فخلق قوة موازية أو ضمادة للولايات المتحدة الأمريكية لن يؤدي إلا لانفصال الأخيرة عن الاتحاد الأوروبي⁽⁴⁾.

(1) - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(2) - سري الدين (عابدة)، "الحرب الأمريكية على أفغانستان والعالم الإسلامي"، مرجع سابق، ص 17.

(3) - المرجع نفسه، ص 12.

(4) - Zaki (laidi), « la question multipolaire », édition de brouwer, paris, 1998, p2.

كذلك فإن عملية توسيع الاتحاد الأوروبي منذ عام 2004م بغرض احتواء مناطق النزاع في أوروبا الشرقية نحو تجسيد مشروع الأمن الأوروبي، كان في غير صالح الاتحاد الأوروبي حيث أن التوسع نحو الشرق تزامن معه توسيع حلف الأطلسي نحو تلك المناطق، حيث مثلت تلك الدول وسيلة اختراق أمريكية للسياسة الأمنية الأوروبية من خلال إقامة علاقات وثيقة معها، وفي مال تحت عنوان "تقزيم أوروبا....إستراتيجية أمريكية" يذهب بعض الباحثين إلى أن أي مساعدات أمريكية سواء أكانت اقتصادية أم عسكرية لدول أوروبا منذ الفترات الأولى، كان يهدف إلى زعزعة استقرارها من خلال خلق بؤر توتر في مناطق عديدة من ضمان السيطرة والنفوذ والحاجة، حيث ترى الإدارة الأمريكية أن العلاقات عبر الأطلسية هي علاقة "تبعية لا تحالف" في إشارة من الولايات المتحدة إلى حاجة أوروبا لها حتى في مجال الأمن والدفاع.

ويعتبر الموقف الروسي من أهم التحديات الخارجية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي نحو بناء سياسته الأمنية والدفاعية المشتركة، وذلك نظرا لأن الموقف الروسي من المشروع الأوروبي لا يتصف بالثبات، فالموقف الروسي من مشروع السياسة الأمنية الأوروبية يعد تعبيراً عن إدراك موسكو للحقيقة الصعبة المتمثلة في أنه يترتب عليه تغييراً في موازين القوة لصالح الاتحاد الأوروبي، وعدم قدرتها على منع التحالف عبر الأطلسي، فالإدارة الروسية تضع شرط أساسي على الاتحاد الأوروبي حتى يتم على الأقل النقاش حول مستقبل الأمن الأوروبي ويتمثل هذا الشرط في ضرورة زوال حلف الأطلسي، والقضاء على التواجد الأمريكي في المنطقة لأن روسيا تعتبر أن وجود الولايات المتحدة في مناطق أوروبية قريبة من روسيا هو تهديد مباشر لروسيا فروسيا من الدول الكبرى المؤيدة لوجود نظام عالمي متعدد الأقطاب الهيمنة أحادية القطب من طرف الولايات.

إلا أن هذه التحديات سواء الداخلية أو الخارجية لا تعني عدم فدرية الاتحاد الأوروبي مستقبلاً على تكثيف جهوده نحو بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة، فالالاتحاد الأوروبي يمتلك عدة مقومات تجعل إمكانية ظهوره كقطب دولي مستقل في مجال الأمن والدفاع ليس بالأمر المستحيل مستقبلاً لذلك يراهن الأوروبيون على عدة مقومات.

لاشك أن أوروبا ترغب في أن تصبح أحد أقطاب عالم متعدد القطبية، وأحد العناصر الأساسية في منظومة متعددة الأطراف، وهو ما عبر عنه الرئيس جاك شيراك عقب فوزه بمقعد الرئاسة، حيث قال: « إنه من غير المعقول أو المقبول أن يظن البعض أن الإرادة

والقرار سيكونان دائما من نصيب أمريكا، وعلى أوروبا فقط أن تدفع فاتورة الحساب =، وفي مناسبة أخرى شدد على الحلم الأوروبي المناهض بالطبع للحلم الأمريكي بقوله: * إن أوروبا ينبغي أن تؤكد أنها ستكون أحد أكبر العناصر الفاعلة في العالم، وعليها ترسيخ السلام والأمن في أراضيها إلى جانب بناء أمن أوروبي جديد، وعلى أوروبا أن تشارك في إرساء الأمن العالم والشامل في العالم كما يملئ عليها ذلك تاريخها، ويفرضه عليها كرسالة =، فما هي العوامل التي قام عليها الحلم الأوروبي؟.

شروط نجاح المسعى الأوروبي: بفضل القدرات العسكرية والتي في طريقها لمنافسة نظيرتها الأمريكية، واستنادا إلى الركيزة الاقتصادية، وتماشيا مع المتغيرات العالمية وفهمها للواقع، يمكن أن تتبلور وضعية أوروبا في النظام الدولي كمنافس للولايات المتحدة الأمريكية، أو شريكا لها في أقل الاحتمالات، بالإضافة إلى ما تعانيه الولايات المتحدة من أوجه قصور خطيرة رغم تفوقها العسكري والتقني والثقافي، حيث تواجه عجزا في ميزان مدفوعاتها يجعلها بحاجة إلى دعم الحلفاء والأصدقاء، فقد قفزت بالناتو إلى أفغانستان، وناشدت دولا كثيرة للمشاركة في العراق، فضلا عما قد تجره عليها سياستها وإستراتيجيتها العسكرية بتبني الضربات الاستباقية من آثار سلبية، ومع ذلك كله فثمة اشتراطات أولية يراها المحللون لإنجاز المسعى الأوروبي لتطوير بنيته ومفاهيمه الخاصة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وهي:

1-إنجاح الوحدة النقدية الأوروبية من أجل أن تصبح أوروبا فاعلا اقتصاديا عالميا ذا اعتبار.

2-السعي المتواصل لإعادة البناء، والدمج الدفاعية والجوية الفضائية، شبيضيّان الفجوة التقنية بينها وبين الولايات المتحدة، ويضاعفان من تنافس الدول الأوروبية على الأسواق الخارجية.

3-إضفاء نوع من الحيوية على هويتها الدفاعية والأمنية، خصوصا وأن بريطانيا قد أصبحت قوة دفع بعد أن كانت عوامل إعاقة.

4-مزيد من الانفتاح على شرق أوروبا، وبخاصة البلقان لدعم تحولاتها الاقتصادية وتحقيق مزيد من استقرارها.

5-إعادة تعريف مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، وأن تتصرف بناءا عليها سياسيا

وعسكريا، ومن ثم تحمل نصيب جديد من التكلفة الأمنية، ويضاف إلى ذلك أوروبا بسوقها المشتركة كانت مدركة لضرورة إيجاد أرضية تستطيع من خلالها إسماع صوتها إلى كل العالم، والنهوض بمكانتها السياسية والاقتصادية التي تتناسب مع أهميتها وتاريخها الثقافي والإنساني ومفاهيمها، وتدرك أنه لا يمكن أن يتحقق لها ذلك إلا من خلال التعاون القائم على المصالح المتبادلة والإدراك المشترك للمخاطر الأمنية التي تواجه الطرفين، الأمر الذي يدعو أوروبا أن تنحاز إلى قواعد الحق والعدل في القضايا العربية، وتعمل على حلها بما يتناسب مع هذه القواعد، فإذا كانت لأوروبا علاقات تاريخية سياسية واقتصادية وثقافية مع العالم العربي خليجيا، ومتوسطيا، فمن المتوقع أن تشهد هذه العلاقات دفعة قوية مع احتمال صعود نجم أوروبا والمشاركة في النظام العالمي، وعلاقاته وقراراته.

خاتمة

يمكن التأكيد على أن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (PESC)، لا تزال مقيّدة في العديد من الجوانب العملية التابعة للاتحاد الأوروبي، رغم أن الواقع العملي يبين أن مجالات عملها تتعدى بشكل واسع هذا الركن.

وهنا ندرك مدى صعوبة تجسيد تصور شامل لسياسة الجوار أمام تعدد مستويات اتخاذ القرار خصوصا في القضايا الأمنية، ويمكن إيجاز أهم ميزات المسار التراكمي لهذا التصور فيما يلي:

- لا يزال تصور الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار يرتبط تشكيله بمسار التطور الوظيفي المؤسسي.

- شمولية هذا التصور مقترنة أساسا بحدود الإرادة السياسية وتجانس المواقف التي يفترض أن تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

- تمثل الثقافة السياسية الجامعة إحدى الجوانب المهمة في تبلور هذا التصور، فهي تتفاعل مع الخصوصيات الوطنية لكل دولة من جهة، وتصطمم بالنظام العالمي والأطراف المسيطرة دوليا من جهة أخرى، حيث تبين لنا معاينة تطور القرارات المشتركة للاتحاد الأوروبي، أن أربعة أنماط من القرارات أتاحت ترسيخ ما يسمى بالمكتسب الجماعي في إطار سياسة الجوار وهي:

1-القرارات التي تعتبر حلا وسطا، والتي تجمع بين المواقف المتباينة على حد أدنى مقبول منها، لكنها عاجزة على إفراز مواقف سياسية بناءة.

2-القرارات التي تقف في وجه القوانين الدولية.

3-القرارات التي تتفق مع الأطر الثقافية والعقائدية على صعيد الاتحاد الأوروبي دون تحفظ.

4-القرارات التي تراعي توجهات الطرف المهيمنة داخل النظام الدولي (وهنا لا بد من الإشارة للاتحاد الأوروبي).

- وتبقى القرارات المتعلقة بإطلاق عمليات سياسة الجوار إلى حد ما قرارات سياسية بالأساس، لذا يعاني الاتحاد الأوروبي ضعف بشأن بقاء عمليات اتخاذ القرار، خاصة أثناء حالات التدخل الطارئة في الأزمة.

- لذلك فإن الفرضية التي تؤكد أن الاتحاد الأوروبي له دورا مهما في المجال الأمني عن طريق سياسة الجوار، إلى جانب الفواعل الدولية الرئيسية الأخرى، لا تشتمل على تفسير كلي، يمكن ضمه منها بحدود فعالية التدخل من خلال مقاربات بناءة، أو ما اقترن منها بمستويات التعامل مع أطراف الأزمة والأطراف الدولية الأخرى المتدخلة.

ومن هذا المنطلق، فإن نموذج فاعل الأمن التعاوني يعتبر أكثر ملاءمة لخصوصيات البيئة الداخلية ومتطلبات تكييف السلوك الخارجي للاتحاد الأوروبي، في إطار سياسة الجوار، ويمكن تلخيص نتائج الدراسة فيما يلي:

النتائج على المستوى النظري:

-لقد أوجدت المعطيات والتحويلات العميقة على مستوى العقيدة الأمنية للفواعل الدولية، دعوى إلى إعادة النظر في الموروث النظري التقليدي، من خلال تفصيل الحوار النظري بين الأدبيات التقليدية التي نركز على الدولة كوحدة أساسية في تحليل البعد الأمني من جهة، والمقاربات الحديثة التي تعتبر مؤثر الربط (Linkage)، بين مستويات الدنيا (الفرد)، ودرجة التفاعل الغائبة بين الوحدات تحت وفوق دولية من جهة أخرى.

-أصبح من المهم في تفسير قوة الفواعل الدولية العودة إلى مؤشر التعاون ودرجة التفاعل بينهما، حيث لا يمكن نظريا تقييم السلوك وردود الفعل الخارجي للاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار، دون النظر في طبيعة العلاقة التي تربطه بالفواعل الدولية (الناطو، الولايات المتحدة الأمريكية، الأمم المتحدة).

-تغيير طبيعة الفواعل الدولية وتحول وظيفة وأدوار الدولة تطلب صياغة جديدة لمنظومة القيم الاستراتيجية وأدوار الدولة المقترنة منها بجوانب قوة السياسة الخارجية، والتي تفيد في بناء نماذج تطبق حسبها قوة وأدوار الفواعل الدولية (نركز على الاتحاد الأوروبي).

-تحول منظومة الاستجابات وتغير مستويات الفعل ورد الفعل المرافق لتغيير مستويات وطبيعة التهديد تستوجب تحديث أنماط التحليل، حيث أصبح من المهم اعتماد الأساليب الكمية لمحاكاة في تحليل وتفسير الجوانب العلمية والعملية لسياسة الجوار.

-التصور الشامل والمشاركة (Conception globale et commune) للاتحاد الأوروبي في الجوار، وهذا نتاج لتحول مضامين مفهوم الأمن، من مفهوم أمن الدولة (sécurité de l'état) إلى مفهوم الأمن الشامل (Sécurité hlobale).

- من المقاربات المعتمدة لفهم أشكال التفاعل في البيئة الداخلية للاتحاد الأوروبي، والتي تلعب دورا مهما في بلورت تصور الاتحاد للجوار نجد المقاربة البنوية، المقاربة عبر الحكومية.

- يمكن تفسير التأثير والسلوك الخارجي للاتحاد الأوروبي تجاه جواره، من خلال اعتماد المقاربة البنائية والتي تهتم بما يسمى بسوسيولوجيا الفاعلين (sociologie des acteurs) وهو مفهوم تنظيري جديد يهتم بدناميكية الفاعلين الجدد في العلاقات الدولية.

- من الناحية النظرية يؤكد دور الاتحاد الأوروبي كفاعل تجاوز هذا الأخير المضامين التقليدية للاستراتيجيات الدفاعية والهجومية في الحفاظ على الأمن، من خلال اعتماده ما يسمى حسب تصنيف ميشال ليجوا (Michel Liegois) بالاستراتيجيات التعاونية.

- تعد السياسة الخارجية والدفاع من المجالات التي ترفض الدول التنازل عليها بسهولة، لذلك تقام استراتيجيات موازية لذلك (سياسة الجوار).

النتائج على مستوى الإجمالي:

- تطورت طبيعة مهمات الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار، أنشأت علاقة جيدة بين الفواعل المدنية والعسكرية، وعبرت بوضوح عن ضرورة التفكير في أنماط التعاون الذي يجمعهما.

- حدود التنسيق بين المقاربتين المدنية والعسكرية، لإدارة الأزمات، يبين إلى أي مدى يمكن اعتبار الاتحاد الأوروبي فاعلا أمنيا تعاونيا في مجال سياسة الجوار.

- تؤدي عوامل البيئة الداخلية (موقف الدول الأعضاء، التجانس الثقافية، الإرادة السياسية...) دورا مهما في بلورت تصور الاتحاد الأوروبي للجوار.

- تؤدي البيئة الخارجية (مواقف الدول، المنظمات الدولية، والمتطلبات الأمنية في النظام الدولي) دورا أقل أهمية في بلورة وتشكيل تصور الاتحاد الأوروبي للجوار، لكنها تعتبر عاملا مهما ومحفزا (Catalyseur) لدعم دور ومكانة الاتحاد الأوروبي -على الساحة الدولية- كفاعل مهم.

- يعاني الاتحاد الأوروبي إلى يومنا هذا نوع من اللاتجانس بين مواقف الدول الأعضاء، خاصة عندما يكون الأمر متعلق بمسائل حساسة، كالأمن وقضايا السياسة الخارجية،

حيث يمكن ملاحظة التباين في مواقف الدول الأعضاء تجاه هذه القضايا نظرا لتعدد مستويات اتخاذ القرار، فإنه يصعب غالبا التمييز بين القرارات العسكرية والقرارات المدنية، خاصة أثناء حالات التدخل التي تتطلب الدمج بين الوسائل المدنية والعسكرية، وهذا ما يجعل إعادة النظر في حدوث استعمال القوة.

-وانطلاقا من النتائج على المستوى النظري والإجرائي، يمكن الحصول على المعادلة الآتية:

الدور الفعال للاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار ==> نجاح الجانب العمليات

نجاح الجانب العمليات ==> نجاح التصور.

أي الدور الفعال ==> نجاح التصور + نجاح الجانب الفعاليات

وفي الأخير يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي كفاعل امني تعاوني لعب دورا كبيرا عن طريق سياسة الجوار، وفقا لتصوره للتهديدات التي تأتي من جنوب الضفة المتوسطة؛ أي وضع استراتيجيات عملية للحد من هذه التهديدات.

قائمة المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

1. أميدة أحمد السنوسي، الاتحاد المغاربي في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية، طرابلس: منشورات جامعة الفتح، 1999.
2. محمد الجابري، موسوعة دول العالم حقائق وأرقام، ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2000.
3. دعاس صالح عميور، التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري، التحدي والاستجابة في كتاب جماعي حول "الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق"، الجزائر: الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي ومركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 2008.
4. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوربا، الحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
5. مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، ع174، أكتوبر 2008.
6. مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة -دراسة في الرهانات والأهداف، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
7. ديفورك، محاضرة بمركز الشعب للدراسات الاستراتيجية بعنوان : تنافس حاد على حوض المتوسط معطيات إفريقية مغربية"، العالم الاستراتيجية، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، ع1، مارس، 2005.
8. وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، الجزائر، مؤسسة التطرق للإعلام والنشر، 1994.
9. محمد مصطفى كمال، نهرا فؤاد، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات الأوروبية العربية، دب، دد، دت.
10. مالك عوني، السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وآفاق التكامل الأوروبي الجديد، السياسة الدولية، مصر، دار الأهرام، ع142، أكتوبر، 2000.

11. روبرت بالاستغراف، جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، 1985.
12. عماد جاد، حلف الأطلنطي ومهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مركز الدراسات الاستراتيجية السياسية، مؤسسة الأهداف، مصر، 1988.
13. محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة تحليلية نقدية، ج1، الجزائر، دار هومة، 2003.
14. مجموعة مؤلفين، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، تر: حسن نافع وآخرون، دب، 2004.
15. كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي التوسع إلى الشرق، الحوار مع الجنوب، الأمن القومي العربي، ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، 2001.
16. إيمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية في تفكيك النظام الأمريكي"، تر: محمد متغير مصطفى، مصر: إصدارات سطور، 2003.
17. بوقنطار حسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.
18. دريدي شفيق بسيوني، إشكالية الأمن في النظام الأوروبي الجديد، دب، دت.
19. مارينا كاباراز، إصلاح قطاع الأمن وتوسيع الناتو والاتحاد الأوروبي، التسلح ونزع السلاح والأمن.
20. هيثم الكيلاني، الشراكة الأوروبية المتوسطة، تحليل النتائج مؤتمر برشلونة، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ع49، فيفري 1996.
21. عبد اللطيف محمود، الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي، القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2003.
22. ناجي عبد النور، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط، ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، في كتاب جماعي بعنوان "الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق"، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 2008.

23. هاني خلاف وأحمد نافع، نحن وأوروبا شواغل الحاضر وآفاق المستقبل، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1998.
24. محمد العقاب، الخوف الأوروبي من شمال إفريقيا، الشروق اليومي، ع161184، 16 سبتمبر 2004.
25. غربي محمد، الدفاع والأمن تجديد المفهومين من وجهة نظر جيواستراتيجية، في كتاب جماعي بعنوان "الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق"، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 2008.
26. بن صغير عبد العظيم، الحرب على الإرهاب وتأثيرها في الأمن الإنساني، العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، ع3، ماي 2008.
27. إدريس لكريني، مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع281، جويلية 2002.
28. أحمد فلاح عموش، مستقبل الإرهاب في هذا القرن، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2006.
29. محمود عبد السلام، الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي والعشرين، السياسة الدولية، ع161، جويلية 2005.
30. محسن عبد الحميد أحمد، التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 1999.

المواقع الإلكترونية

31. فرنسا والسياسة الأوروبية في مجال الأمن والدفاع، مجلة الجيش، ع202،
www.Ledarmy.ya.Lb/article.ASP
32. عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن المجتمعي، www.geocities.com
33. التجديد الشامل للحلف والتعاون مع المنظمات الأوروبية الأخرى.
www.mogatel.com/opshare/behorth
34. النظام الأوروبي لحقوق الإنسان. www.horea.org

المراجع الأجنبية:

35. Abdi Nouredine : Algérie- Maghreb, le pari méditerranéen, Institut du monde arabe, 2003.
36. 2. Alain Simont : Géopolitique d'un monde mélancolique, Eyrolles, 2006.
37. 3. Alexandre Banchon de Montbas et Aurélien le Chevalier : L'Europe en question(s), ed, Ellipses, 2008.
39. 4. Aymeric Chauparde : Géopolitique constante et changements dans l'histoire , ed Ellipses, 2007.
41. 5. Bertrand Badi et Béatrice Didiot : L'état du monde, ed, La Découverte, 2007.
42. 6. Bertrand Badie : Le développement politique, 3^{eme} éd, revue et augmentée, collection politique comparée, ECONOMICA 1984.
44. 7. Bertrand Mathieu et autres : constitutions et constructions européenne, ed, Dalloz, 2006.
45. 8. Christophe De Gryoe : Dictionnaire de l'Union Européenne, 2007.
46. 9. Dominique Bendo-Soupou : Géopolitique méditerranéenne, éd, L'Harmattan, 2005.
47. 10. Encyclopédie de l'état du monde 2006, éd, la découverte.
48. 11. François Bant : L'Afrique continent pluriel, édition Sedes 2003.
49. 12. Georges Corhnu : La méditerranée espace de conflit, espace de rêve, éd L'Harmattan.
50. 13. Georges Mutin : Géopolitique du Monde Arabe, 2^{eme} éd, Ellipses, 2005.
51. 14. Gérard Claude : la méditerranée géopolitique des relations internationales, ed Ellipses, 2007.
53. 15. Hélène Simonian- Gineste: Institutions de l'Union Européenne, ed, ellipses, 2007.
54. 16. Henri Aderdorff : L'europanisation des politiques publiques, collection Europa édition presses universitaires de Grenoble, 2008
56. 17. IFRI :Politique étrangère, 2/2005.
57. 18. IRIS : Quelle politique européenne pour la France, 2005.
58. 19. J-CI-Verez et J-R-Chaponnière : Turquie-U.E, un défi réciproque, ed, Ellipses, 2005.
59. 20. Jean Baptiste Duroselle et Andres Kaspi : Histoire des relations internationales de 1945 à nos jours, ed Armond Collin, 2004.
61. 21. Jean Louis Trouillon : Dictionnaire de géopolitique et relations internationales, Anglais – Français, ed, etudes presse universitaires de Perpignan, 2006.
63. 22. Jean Sylvestre Mongrenier : Dictionnaire géopolitique de la défense européenne, du traité de Bruxelles à la constitution européenne, 2005.
65. 23. Jean Sylvestre Mongrenier : La France, l'Europe, l'OTAN, une approche géopolitique de l'atlantisme français, ed, Unicomun, 2006.
67. 24. Karine Bennafla et autres : Géopolitique du Maghreb et du moyen orient, édition Sedes, 2007.
69. 25. L'année du Maghreb, Dossier : L'espace euro-maghrébin, CNRS, ed, 2004.

70. 26. Lanacio Ramonet : Géopolitique de chaos, ed Fabio Actuel, Gallimard, 1999.
71. 27. Marie- Claude Simont et autres : Dictionnaire des relations internationales, ed, Dalloz ,
72. 2006.
73. 28. Max Gaunelle : Les systèmes politiques des relations internationales, ed , Dalloz, 2006.
74. 29. Max Gaunelle : Relations internationales, ed dalloz, 2006.
75. 30. Michel Camaut : Changements politiques au Maghreb, éd du CNRS, 1991.
76. 31. Olivier Favry : Tout savoir sur l'Europe, glossaire de l'Union Européenne, ed , Ellipses,
77. 2005.
78. 32. Pascal Boniface : L'année stratégique 2009 : Analyse des enjeux internationaux, ed
79. Dalloz, 2008.
80. 33. Pascal Boniface : Les relations internationales de 1945 à nos jours, 2^{ème} ed, Dalloz, 2008.
81. Pierre Dalleume et Alain Nonjou : L'espace mondial ; fractures ou inter- dépendances ?
82. économie, société, civilisation et géopolitique, ed, Ellipses, 2005.
83. Pierre Verlouise : Une nouvelle Europe, comprendre une révolution géopolitique, ed,
84. Kanthala, 2006.
85. Pierre Verluise : Géopolitique de l'Europe- l'union européenne élargie –a-t-elle les
86. moyens de la puissance ?, ed. Ellipses, 2005.
87. Rosa Sanchez-Salaado : Comment l'Europe construit la société civile, éd Dalloz, 2006.
88. Sophie Chautard : Géopolitique du 20^{ème} siècle et du nouvel ordre mondiale, éditions
89. Studyrama, 2005.
90. Sylvaine Poillot-Perruzzetto : Trajectoires de l'Europe unie dans la diversité depuis 50
91. ans, ed, Dalloz, 2008.
92. Vincent Thébault- Roland Pourtier : Géopolitique de l'Afrique et du Moyen Orient,
93. édition Nathan, 2006.
94. Vincent Thébault- Roland Pourtier : Géopolitique de l'Europe, édition Nathan, 2006.
95. Wiatcheslav Avioutshii : Géopolitiques continentales-Le Monde au XXI^{ème} siècle,
édition
96. Armond colin, 2006.
97. Xavier de Villepin : Un nouveau monde dans les relations internationales, ed Ellipses,
98. 2005.
99. Yves La Coste : Géopolitique de la méditerranée, ed, Armond Collin, 2006.

فهرس الموضوعات

| | |
|---|---|
| أ | مقدمة |
| الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة | |
| 11 | المبحث الأول: تحليل مفهوم الأمن الإقليمي..... |
| 44 | المبحث الثاني: المدخل النظري لتحليل السياسة الخارجية |
| 68 | المبحث الثالث: المقاربة المعرفية لسياسة الجوار |
| الفصل الثاني: التصور الأوروبي للوضع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي | |
| | المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي |
| 89 | المبحث الثاني: موقع سياسة الجوار من التوجه الدفاعي والأمني للاتحاد الأوروبي.. |
| 121 | المبحث الثالث: التهديدات الأمنية الكبرى في منطقة المغرب العربي..... |
| 131 | المبحث الرابع: المنظور الأوروبي للتهديدات الأمنية في النظام الإقليمية المغربي.... |
| الفصل الثالث: أبعاد التفاعلات النظام الإقليمية المغربي مع سياسة الجوار الأوروبية | |
| | المبحث الأول: مستويات التعامل الأوروبي مع النظام الإقليمي المغربي في إطار |
| 146 | سياسة الجوار |
| 154 | المبحث الثاني: سياسة الجوار الأوروبية ودورها في تحقيق الأمن الإقليمي المغربي |
| 166 | المبحث الثالث: المنظور الأوروبي للأمن المغربي في ظل التنافس الأمريكي.... |
| | المبحث الرابع: ردود الأفعال ومستقبل الدور الأمني لسياسة الجوار الأوروبية في |
| 182 | المغرب العربي |
| 208 | الخاتمة |
| 211 | قائمة المصادر والمراجع |
| 216 | فهرس الموضوعات |